الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 10 حزيران 2026
العدد 5797 السنة العشرون
Mercredi 10 Juin 2026 no 5797 20ème année

www.al-akhbar.com

20 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم
لاعبون وحكام حُرموا من الـ«فيزا»
القيود الأميركية تربك المنتخبات
16

السلطة المنفصمة: من قال إن هناك عدواناً؟ 4

واشنطن وتل أبيب لاحتواء مفاعيل الرد الإيراني... وعون أكثر «تعقلاً»
الثنائي يؤكد: وقف نار شامل وانسحاب متزامن 2

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

واشنطن لا تضغط على إسرائيل وتصر على الفصل مع طهران... وعون أكثر «تعقلاً» بعد الرد الإيراني

الثنائي يؤكد: وقف نار شامل وانسحاب متزامن

لم تمض ساعات على الردّ الإيراني على العدوان الإسرائيلي الذي استهدف الضاحية الجنوبية لبيروت وجنوب لبنان، حتى بدأت بعض تداعياته السياسية تظهر بوضوح. داخلياً، برزت مؤشرات سياسية لافتة عكست إدراكاً متزايداً لاستحالة فرض وقائع أحادية الجانب تحت وطأة الضغط العسكري. وتجلى ذلك في مقاربة مستجدة لرئيس الجمهورية جوزيف عون، الذي تبنّى خطاباً حازماً في ما يتعلق بحصرية السلاح بيد الدولة، قبل أن يعود إلى اعتماد مقاربة أكثر حذراً وواقعية، تربط معالجة هذا الملف بسلسلة من الشروط السياسية والأمنية تبدأ بوقف الاعتداءات الإسرائيلية والانسحاب من الأراضي اللبنانية، ولا تنتهي بإعادة الإعمار واستعادة الاستقرار وعودة النازحين إلى مناطقهم.

فقد أشار رئيس الجمهورية خلال استقباله أمس وفداً من النواب في البرلمانين الفرنسي والأوروبي (من المناهضين للسياسات الإسرائيلية) إلى أن انسحاب إسرائيل يفتح الباب أمام بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وإنهاء المظاهر المسلحة، وسحب أي مبرر لبقاء سلاح خارج إطار الشرعية الرسمية، وهو ما عِدّ تراجعاً عن سقوف سياسية كانت مطروحة سابقاً، وانتقالاً من منطق المواجهة المباشرة مع الملف إلى منطق الإدارة التدريجية له ضمن تسوية أوسع. فيما أشارت تسريبات إلى رغبة عون في فتح قنوات اتصال جديدة مع إيران، انطلاقاً من مقاربة مفادها أن لبنان لا يمانع في التعاون مع إيران أو الاستفادة من دورها، على أن تكون هذه الاتصالات مباشرة مع الدولة اللبنانية لا عبر حزب الله.

كما ظهرت تداعيات الرد الإيراني في إدراج ملف عودة النازحين إلى قراهم

غارات إسرائيلية على صور (أ ف ب)

ضمن ما حمله السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى إلى عين التينة أول من أمس، وهو بند لم يكن مطروحاً في أي من أوراق التفاوض الأميركية السابقة. إلا أن مصادر متابعة أكدت أن عيسى لم يحمل أجوبة واضحة إلى الرئيس نبيه بري الذي أكد أن لا مجال للبحث في أي ترتيبات قبل حسم الوقف الشامل لإطلاق النار والانسحاب المتزامن. وهو ما تم التأكيد عليه في لقاء مطول في عين التينة لمناقشة الاقتراح الأميركي، ضم بري ومعاونه السياسي النائب علي حسن خليل، وعن حزب الله الحاج حسين الخليل والوزير السابق محمد فنيش. وأكدت مصادر «الأخبار» أنه جرى الاتفاق بين الطرفين على ثوابت وقف شامل لإطلاق النار من دون أي حرية حركة، وانسحاب إسرائيلي سريع وشامل، وإطلاق الأسرى وانتشار للجيش في منطقة جنوب نهر الليطاني.

وفي ظل هذه المتغيرات، عاد لبنان إلى واجهة الاشتباك السياسي والأمني الإقليمي، لكن ضمن ظروف تختلف عما كانت عليه قبل الرد الإيراني، إذ باتت محاولات فرض الشروط الإسرائيلية تصطدم بوقائع ميدانية وسياسية أكثر تعقيداً. غير أن التطورات الأخيرة لم تفضِ إلى تثبيت وقف إطلاق نار شامل بقدر ما أعادت ترتيب أولويات الصراع، فيما تبدو إسرائيل مصممة على احتواء مفاعيل الرد الإيراني على استهداف الضاحية الجنوبية ومنع ترجمته إلى معادلات ردع جديدة في الساحة اللبنانية، ناهيك عن تكريس معادلة ردع جديدة تنقل الضغط من

> **رئيس الجمهورية: انسحاب إسرائيل يفتح الباب أمام بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها**

الحدود إلى العمق اللبناني، وتجعل بيروت وضاحيتها الجنوبية في صلب أي مواجهة مقبلة.

وفي هذا السياق، جاء قرار المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغر بمنح الجيش صلاحية الرد المباشر على الضاحية من دون العودة إلى المستوى السياسي، سعياً إلى إرساء آلية رد شبه تلقائية، بما يعني عملياً أن أي صاروخ أو مسيّرة، أو حتى حادث أمني غامض، قد يتحول إلى ذريعة لتثبيت معادلة «الضاحية مقابل المستوطنات». ومن هذه الزاوية يمكن فهم وتيرة التصعيد العسكري المستمرة في الجنوب والبقاع، والرسائل التي تحاول إسرائيل توجيهها إلى طهران عبر الساحة اللبنانية، ومفادها أن أي تفاهمات إقليمية أو ضغوط دولية لن تدفعها إلى التراجع عن استراتيجيتها القائمة على تفكيك البنية العسكرية لحزب الله.

وسط هذه الأجواء، لا تبدو واشنطن وكأنها تتحرك بمنطق الساعي إلى اتفاق، بقدر ما تعمل على استثمار المسار العسكري القائم لتكريس فصل المسارات وفكّ الارتباط بين الملفين اللبناني والإيراني، ليس فقط في ما يتعلق بوقف إطلاق النار، وإنما في ما خص شكل الجنوب في مرحلة ما بعد الحرب، ودور الجيش اللبناني، واليات الانسحاب الإسرائيلي، ومستقبل البنية العسكرية للحزب.

لذلك، تبدو المفاوضات الجارية أعمق بكثير من مجرد بحث في هدنة أو ترتيبات أمنية مؤقتة. فهي تدور، في جوهرها، حول الجهة التي ستملك حق رسم معالم المرحلة المقبلة في الجنوب اللبناني، وحول طبيعة التوازن الذي سيحكم العلاقة بين الدولة اللبنانية والمقاومة، والضمانات الدولية والإسرائيلية. وفي هذا الإطار، قالت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» إن «لا تباين فعلياً بين الرؤية الأميركية والرؤية الإسرائيلية، إذ يسعى الطرفان إلى فرض مسار متزامن يجمع بين الإجراءات الأمنية والتسوية السياسية، واستثمار التفوق العسكري والضغط الميداني للحصول على أكبر قدر ممكن من الضمانات المسبقة قبل تقديم أي تنازل». وأضافت أن «كل المعطيات المتوافرة لدى المسؤولين اللبنانيين تشير إلى أن واشنطن لا تمارس ضغطاً حقيقياً على إسرائيل، ولا تبدو راغبة أصلاً في القيام بذلك»، ولا سيما بعد عودة العامل الإيراني ليتصدر المشهد بقوة.

(الأخبار)

تسلل مقاوم عبر «السياج الأمني» يكسر قواعد المواجهة

انشغلت إسرائيل أمس بـ«الحدث في المسبوق» المتمثل بتسلل مسلح من لبنان، واشتباكه مع جنودها في منطقة مرتفعات رميم.

ورغم أن حزب الله لم يعلّق، ما يرجح أن يكون ما حدث «عملاً مقاوماً فردياً»، قال دوورن كدوش، عبر إذاعة جيش العدو، إنه «حدث غير مسبوق يكسر قواعد المواجهة منذ بداية الحرب». ورأى أن «نجاح مسلحين في اختراق السياج الأمني الفاصل والوصول إلى عمق المنطقة المدنية قرب البلدات والمستوطنات، حدث غير مسبوق ولم يقع منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الحرب في تشرين الأول 2023»، واصفاً إياه بأنه «تطور يمثل فشلاً استراتيجياً يضرب منظومة الدفاع الحالية للجيش عند الحدود الشمالية».

في التفاصيل، كشفت «القناة 13» العبرية، استناداً إلى نتائج تحقيق أولي، أن قوة إسرائيلية تعرضت لإطلاق نار في أثناء تنفيذها عملية ميدانية داخل الأراضي اللبنانية الجنوبية، ما أدى إلى اندلاع اشتباك مباشر في محيط السياج الحدودي. وأضافت أن القوات الإسرائيلية، بعد «تحييد» المنفذ وبدء عمليات التمشيط، عثرت على جثته داخل جيب يقع خلف السياج الحدودي ضمن الأراضي التي تعتبرها إسرائيل جزءاً من نطاقها الأمني. وأشارت إلى أن المعطيات المتوافرة حتى الآن تفيد بأن المنفذ تمكن من دخول هذا الجيب العسكري، من دون أن يخترق السياج الأمني أو يصل إلى أي منطقة مدنية.

ووفق الرواية الإسرائيلية، كان المنفذ يرتدي زياً عسكرياً تابعاً لحزب الله، وغُثر بحوزته على أسلحة وسكين.

(أ ف ب)

وتقصف ضاحية بيروت كلما اقتضت الحاجة، أصبحنا رهائن لدى الإيرانيين، الذين أعلنوا أنهم سيردون بصواريخ بالستية على كل جولة قصف في الضاحية».

ورأى رونين بيرغمان في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «الهجوم الإسرائيلي على الضاحية لم يكن

> **التسلل فشل استراتيجي يضرب منظومة الدفاع الحالية عند الحدود الشمالية**

معزولاً عن السياق، بل جاء بعد أن اتضح جلياً، عبر تجربة الأسبوع السابق، أن أي هجوم إسرائيلي كبير على الساحة اللبنانية قد يُفضي إلى رد إيراني مباشر. لذا، كان على إسرائيل، عند إقدامها على هذه الخطوة، أن تأخذ في الحسبان، وقد فعلت ذلك بالفعل، سيناريو قد تجد فيه إيران نفسها مُلزمة بالرد. هذا يعني أن الهجوم على الضاحية لم يكن مجرد عمل منفرد ضد لبنان أو حزب الله، بل كان خطوة من الممكن أن تؤدي - وقد أدت بالفعل - إلى إعادة ربط الساحة اللبنانية بالساحة الإيرانية. فبدلاً من الاستمرار في سياسة تقسيم الساحات، خلقت إسرائيل، بمبادرة منها، وضعاً من توحيد الساحات».

في الميدان، واصلت المقاومة عملياتها ضد قوات الاحتلال في الجنوب، مستهدفة مواقع وآليات وتجمعات عسكرية في القنطرة والخيام والناقورة ومارون الراس والبياضة وزوطر الشرقية.

وشملت العمليات استهداف آليات «نمير» وآليات اتصالات ومراكز قيادية ومواقع مستحدثة وتجمعات للجنود، إضافة إلى موقع إسرائيل كقوة كبيرة في حجمها الناري، لكنها قلقة في بنيتها الاستراتيجية، وأنها لا تستطيع تحمّل حرب طويلة مفتوحة من دون سند خارجي كثيف. وفي المقابل، بدت خريطة غرب آسيا أكثر وضوحاً: فالميزان رغم فقره أثبت قدرة على التأثير في معادلات إقليمية أوسع من حجمه، وبات واضحاً أن المنطقة لم تعد تُقرأ بمنطق الدول الكبيرة والصغيرة، بل بمنطق الوظائف والأدوار والقدرة على التأثير في مسارات الصراع.

أكّدت الحرب أن فكرة وحدة الساحات لم تكن وهماً، لكنها لم تبلغ نضجها الكامل. فهي أثبتت القدرة على إرباك العدو، وتضييق هامش حركته ومنعه من الفصل بين الجبهات، لكنها كشفت في الوقت ذاته أن الشعار وحده لا يكفي. الوحدة بين الساحات تحتاج إلى تخطيط وتحديد مهام وتوزيع أدوار وضبط توقيت وتوفير إمكانات سياسية وميدانية تجعلها منظومة فعل لا مجرّد عنوان معنوي. والخطأ هو دفن هذه الفكرة لأنها لم تحقّق كل ما كان يُنتظر منها؛ والأجدى أن تُعامَل كفكرة استراتيجية واعدة تحتاج إلى تطوير عقلاني لا إلى تقديس خطابي ولا إلى دفن متعجّل.

في مستوى العمل المقاوم، أكّدت الحرب، أن المقاومة تكون أكثر فعّالية عندما تحافظ على طبيعتها غير المتناظرة. لأن مواجهة جيش متفوّق تكنولوجياً ومدعوم أميركياً لا تكون باستنساخ نموذج الجيوش النظامية، ولا بتحويل المقاومة إلى بنية ثقيلة مكشوفة، بل بالمرونة واللامركزية والقدرة على التكيّف وإرباك العدو ومنعه من فرض قواعد معركة تناسبه. لكن هذا لا يعني الاكتفاء، بالبطولة والإرادة؛ فالحرب أظهرت أهمية البنية التقنية والتنظيمية، الاتصالات، الحماية من الاختراق، إدارة المعلومات، جودة الأفراد، تطوير الوسائل. والمقاومة التي لا تطوّر بنيتها التقنية تصبح عرضة للاستنزاف، والتي لا تراجع أداءها بعد كل حرب والذاكرة والعلاقة بين الناس وأرضهم، ولا يقتصر الأمر على الحجر والبنية العسكرية. والعدوان على البيوت والبنى المدنية ليس فائض عنف أو أخطاء عسكرية، بل تدخّل في استراتيجية تفكيك الجغرافيا الاجتماعية للمقاومة، ودفع الناس إلى الإحساس بأن كلفة الصمود أكبر من قدرتهم على الاحتمال.

> **بعد الحرب لا عودة إلى الخطاب القديم. فلا يكفي القول إن المقاومة انتصرت، ولا إن الدولة غابت. ولا إن العدو فشل في الحسم. لأن المطلوب قراءة أعمق، باعتبار إسرائيل خطرا توسّعياً، بدعم وتعاون أميركيَّيْن وعربيَّيْن فيما لبنان فاقد لمعادلة داخلية مستقرّة**

كشفت الحرب أيضاً أبعاد الارتباط الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني والغرب عموماً، ولا سيما الولايات المتحدة. فواشنطن لم تظهر في موقع الراعي السياسي البعيد فحسب، بل كطرفٍ مباشر في إدارة الحرب وتأمين غطائها ومنع تحوّل الضغط الدولي إلى قوة كابحة لها. أمّا أوروبا، فإن خطابها الدبلوماسي والحقوقي، لم يخرجها من موقع التابع أو المتردّد، والباحث عن دور ثانوي في حروب تُصنع في واشنطن وتل أبيب. والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية تجاوزت صيغة الحماية والرعاية إلى مستوى تبادل الوظائف؛ إذ تؤدّي إسرائيل دوراً متقدّماً في البنية الأمنية والتكنولوجية والاستخبارية الغربية، وتشكّل مختبراً دائماً لتقنيات الحروب الحديثة والمراقبة وإدارة النزاعات غير المتكافئة، فيما تمنحها أميركا الغطاء السياسي والعسكري والمالي، بقصد تثبيت تفوّقها في بنية السيطرة الغربية على غرب آسيا. ومن هنا يصبح الدفاع الأميركي عن إسرائيل دفاعاً عن أصل استراتيجي، لا مجرد انحياز أيديولوجي أو عاطفي.

كما أظهرت الحرب مستوى التقاطع بين العدو وبعض دول الخليج، سواء بصورة مباشرة، أو عبر واشنطن. حيث لم تعد أنظمة عربية ترى في الخطر الإسرائيلي أولوية وجودية، بل ترى أولوية في مواجهة قوى المقاومة وإيران، ما يفسّر لنا سبب الصمت والالتباس والتواطؤ غير المُعلن في ضوء هذه الحسابات.

غير أن الحرب لم تؤكّد فائض القوة الإسرائيلية بقدر ما كشفت حدودها. فالكيان قادر على التدمير، لكنه عاجز عن تحويل النار إلى استقرار دائم. يستطيع أن يقتل ويهدم ويهجّر، لكنه يعجز عن إنتاج ردع نهائي. وتفوّقه الناري مشروط دائماً بالدعم الأميركي وبشبكة حماية سياسية وتقنية ومالية، وحين يتّسع نطاق المواجهة تظهر إسرائيل كقوة كبيرة في حجمها الناري، لكنها قلقة في بنيتها الاستراتيجية، وأنها لا تستطيع تحمّل حرب طويلة مفتوحة من دون سند خارجي كثيف. وفي المقابل، بدت خريطة غرب آسيا أكثر وضوحاً: فالميزان رغم فقره أثبت قدرة على التأثير في معادلات إقليمية أوسع من حجمه، وبات واضحاً أن المنطقة لم تعد تُقرأ بمنطق الدول الكبيرة

مقالة

الحرب على لبنان وما كشفته من معادلات إقليمية ودولية

كريم حداد

لم تكن الحرب العدوانية الصهيونية على لبنان حدثاً عسكرياً معزولاً، ولا جولة عنف عابرة يمكن قراءتها من زاوية الميدان وحدَه. لقد كشفت هذه بنية صراع أوسع، يتداخل فيها المحلي بالإقليمي والإقليمي بالدولي، وتظهر من خلالها حدود القوة الإسرائيلية، وطبيعة الارتباط الأميركي - الغربي بالكيان الصهيوني، وموقع لبنان الهشّ داخل شبكة المصالح والرهانات والتحالفات المتشابكة.

أول ما أكّدته الحرب، أن الأطماع الإسرائيلية في لبنان ليست طارئة ولا ظرفية. فالعدو لا ينظر إلى لبنان باعتباره دولة مجاورة يمكن التفاهم معها على قواعد استقرار عادية، بل بوصفه مجالاً جغرافياً وأمنياً وسياسياً داخل التصوّر التوسّعي الإسرائيلي للمنطقة. هذا التصوّر لا ينفصل عن تاريخ المشروع الصهيوني الذي تعامل مع فلسطين وما حولها، باعتبارها فضاءً قابلاً لإعادة التشكيل بالقوة، سواء عبر الاحتلال المباشر أو التفكيك الداخلي، أو عبر فرض ترتيبات أمنية تجعل الدول المحيطة عاجزة عن امتلاك قرارها الدفاعي والسيادي. ومن هذه الزاوية، لا تنحصر مشكلة العدو في وجود المقاومة كتنظيم عسكري فقط، بل في وجود بيئة سياسية واجتماعية وشعبية ترفض تحويل لبنان إلى مساحة رخوة في خدمة الأمن الإسرائيلي.

خلفية موقف العدو، تشرح كيف أنه يستهدف المجتمع والذاكرة والعلاقة بين الناس وأرضهم، ولا يقتصر الأمر على الحجر والبنية العسكرية. والعدوان على البيوت والبنى المدنية ليس فائض عنف أو أخطاء عسكرية، بل تدخّل في استراتيجية تفكيك الجغرافيا الاجتماعية للمقاومة، ودفع الناس إلى الإحساس بأن كلفة الصمود أكبر من قدرتهم على الاحتمال.

> **بعد الحرب لا عودة إلى الخطاب القديم. فلا يكفي القول إن المقاومة انتصرت، ولا إن الدولة غابت. ولا إن العدو فشل في الحسم. لأن المطلوب قراءة أعمق، باعتبار إسرائيل خطرا توسّعياً، بدعم وتعاون أميركيَّيْن وعربيَّيْن فيما لبنان فاقد لمعادلة داخلية مستقرّة**

كشفت الحرب أيضاً أبعاد الارتباط الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني والغرب عموماً، ولا سيما الولايات المتحدة. فواشنطن لم تظهر في موقع الراعي السياسي البعيد فحسب، بل كطرفٍ مباشر في إدارة الحرب وتأمين غطائها ومنع تحوّل الضغط الدولي إلى قوة كابحة لها. أمّا أوروبا، فإن خطابها الدبلوماسي والحقوقي، لم يخرجها من موقع التابع أو المتردّد، والباحث عن دور ثانوي في حروب تُصنع في واشنطن وتل أبيب. والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية تجاوزت صيغة الحماية والرعاية إلى مستوى تبادل الوظائف؛ إذ تؤدّي إسرائيل دوراً متقدّماً في البنية الأمنية والتكنولوجية والاستخبارية الغربية، وتشكّل مختبراً دائماً لتقنيات الحروب الحديثة والمراقبة وإدارة النزاعات غير المتكافئة، فيما تمنحها أميركا الغطاء السياسي والعسكري والمالي، بقصد تثبيت تفوّقها في بنية السيطرة الغربية على غرب آسيا. ومن هنا يصبح الدفاع الأميركي عن إسرائيل دفاعاً عن أصل استراتيجي، لا مجرد انحياز أيديولوجي أو عاطفي.

كما أظهرت الحرب مستوى التقاطع بين العدو وبعض دول الخليج، سواء بصورة مباشرة، أو عبر واشنطن. حيث لم تعد أنظمة عربية ترى في الخطر الإسرائيلي أولوية وجودية، بل ترى أولوية في مواجهة قوى المقاومة وإيران، ما يفسّر لنا سبب الصمت والالتباس والتواطؤ غير المُعلن في ضوء هذه الحسابات.

غير أن الحرب لم تؤكّد فائض القوة الإسرائيلية بقدر ما كشفت حدودها. فالكيان قادر على التدمير، لكنه عاجز عن تحويل النار إلى استقرار دائم. يستطيع أن يقتل ويهدم ويهجّر، لكنه يعجز عن إنتاج ردع نهائي. وتفوّقه الناري مشروط دائماً بالدعم الأميركي وبشبكة حماية سياسية وتقنية ومالية، وحين يتّسع نطاق المواجهة تظهر إسرائيل كقوة كبيرة في حجمها الناري، لكنها قلقة في بنيتها الاستراتيجية، وأنها لا تستطيع تحمّل حرب طويلة مفتوحة من دون سند خارجي كثيف. وفي المقابل، بدت خريطة غرب آسيا أكثر وضوحاً: فالميزان رغم فقره أثبت قدرة على التأثير في معادلات إقليمية أوسع من حجمه، وبات واضحاً أن المنطقة لم تعد تُقرأ بمنطق الدول الكبيرة والصغيرة، بل بمنطق الوظائف والأدوار والقدرة على التأثير في مسارات الصراع.

أكّدت الحرب أن فكرة وحدة الساحات لم تكن وهماً، لكنها لم تبلغ نضجها الكامل. فهي أثبتت القدرة على إرباك العدو، وتضييق هامش حركته ومنعه من الفصل بين الجبهات، لكنها كشفت في الوقت ذاته أن الشعار وحده لا يكفي. الوحدة بين الساحات تحتاج إلى تخطيط وتحديد مهام وتوزيع أدوار وضبط توقيت وتوفير إمكانات سياسية وميدانية تجعلها منظومة فعل لا مجرّد عنوان معنوي. والخطأ هو دفن هذه الفكرة لأنها لم تحقّق كل ما كان يُنتظر منها؛ والأجدى أن تُعامَل كفكرة استراتيجية واعدة تحتاج إلى تطوير عقلاني لا إلى تقديس خطابي ولا إلى دفن متعجّل.

في مستوى العمل المقاوم، أكّدت الحرب، أن المقاومة تكون أكثر فعّالية عندما تحافظ على طبيعتها غير المتناظرة. لأن مواجهة جيش متفوّق تكنولوجياً ومدعوم أميركياً لا تكون باستنساخ نموذج الجيوش النظامية، ولا بتحويل المقاومة إلى بنية ثقيلة مكشوفة، بل بالمرونة واللامركزية والقدرة على التكيّف وإرباك العدو ومنعه من فرض قواعد معركة تناسبه. لكن هذا لا يعني الاكتفاء، بالبطولة والإرادة؛ فالحرب أظهرت أهمية البنية التقنية والتنظيمية، الاتصالات، الحماية من الاختراق، إدارة المعلومات، جودة الأفراد، تطوير الوسائل. والمقاومة التي لا تطوّر بنيتها التقنية تصبح عرضة للاستنزاف، والتي لا تراجع أداءها بعد كل حرب والذاكرة والعلاقة بين الناس وأرضهم، ولا يقتصر الأمر على الحجر والبنية العسكرية. والعدوان على البيوت والبنى المدنية ليس فائض عنف أو أخطاء عسكرية، بل تدخّل في استراتيجية تفكيك الجغرافيا الاجتماعية للمقاومة، ودفع الناس إلى الإحساس بأن كلفة الصمود أكبر من قدرتهم على الاحتمال.

كشفت الحرب أيضاً أبعاد الارتباط الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني والغرب عموماً، ولا سيما الولايات المتحدة. فواشنطن لم تظهر في موقع الراعي السياسي البعيد فحسب، بل كطرفٍ مباشر في إدارة الحرب وتأمين غطائها ومنع تحوّل الضغط الدولي إلى قوة كابحة لها. أمّا أوروبا، فإن خطابها الدبلوماسي والحقوقي، لم يخرجها من موقع التابع أو المتردّد، والباحث عن دور ثانوي في حروب تُصنع في واشنطن وتل أبيب. والعلاقة الأميركية - الإسرائيلية تجاوزت صيغة الحماية والرعاية إلى مستوى تبادل الوظائف؛ إذ تؤدّي إسرائيل دوراً متقدّماً في البنية الأمنية والتكنولوجية والاستخبارية الغربية، وتشكّل مختبراً دائماً لتقنيات الحروب الحديثة والمراقبة وإدارة النزاعات غير المتكافئة، فيما تمنحها أميركا الغطاء السياسي والعسكري والمالي، بقصد تثبيت تفوّقها في بنية السيطرة الغربية على غرب آسيا. ومن هنا يصبح الدفاع الأميركي عن إسرائيل دفاعاً عن أصل استراتيجي، لا مجرد انحياز أيديولوجي أو عاطفي.

كما أظهرت الحرب مستوى التقاطع بين العدو وبعض دول الخليج، سواء بصورة مباشرة، أو عبر واشنطن. حيث لم تعد أنظمة عربية ترى في الخطر الإسرائيلي أولوية وجودية، بل ترى أولوية في مواجهة قوى المقاومة وإيران، ما يفسّر لنا سبب الصمت والالتباس والتواطؤ غير المُعلن في ضوء هذه الحسابات.

غير أن الحرب لم تؤكّد فائض القوة الإسرائيلية بقدر ما كشفت حدودها. فالكيان قادر على التدمير، لكنه عاجز عن تحويل النار إلى استقرار دائم. يستطيع أن يقتل ويهدم ويهجّر، لكنه يعجز عن إنتاج ردع نهائي. وتفوّقه الناري مشروط دائماً بالدعم الأميركي وبشبكة حماية سياسية وتقنية ومالية، وحين يتّسع نطاق المواجهة تظهر إسرائيل كقوة كبيرة في حجمها الناري، لكنها قلقة في بنيتها الاستراتيجية، وأنها لا تستطيع تحمّل حرب طويلة مفتوحة من دون سند خارجي كثيف. وفي المقابل، بدت خريطة غرب آسيا أكثر وضوحاً: فالميزان رغم فقره أثبت قدرة على التأثير في معادلات إقليمية أوسع من حجمه، وبات واضحاً أن المنطقة لم تعد تُقرأ بمنطق الدول الكبيرة

الحرب الكونية ضد المقاومة

السلطة المنفصمة: لبنان لا يتعرّض للعدوان!

راجانا حميّة

لم تباغت الحرب أحداً. مع ذلك، كان تعامل السلطة مع تداعياتها منفصماً عن الواقع. فلا إعلان لحالة طوارئ، ولا خلية أزمة، ولا مراسيم أو قوانين استثنائية تواكب معاناة الناس في الشوارع والطرقات. بدت السلطة، بجناحيها التشريعي والتنفيذي، وكأنها فوجئت بالحرب، رغم أنها كانت نتيجة مسار ممتدّ منذ عامين، وهي فترة كافية للاستعداد لأي سيناريو مُحتمل.

في حالة الحرب، «أبسط واجبات السلطة إعلان حالة الطوارئ لمواكبة الوضع الاستثنائي الذي تمرّ به البلاد»، وفقاً للمحامية فداء عبد الفتاح. «لكن ما حدث أن السلطة لم تفعل شيئاً، وبقي المشهد كما لو أننا في بلدين، أحدهما في حالة حرب بلا دولة، وآخر يتصرّف سكانه وكأن الحرب تحصل في مكان بعيد».

وقد انعكس هذا الانفصام على الأداء السياسي، حيث أخفقت السلطة في اختبار الحضور. فرغم سنوات الحرب الثلاث، لم يرتقِ تعاملها إلى مستوى الأحداث. وبدا ذلك واضحاً في استمرار مجلسَي النواب والوزراء بالعمل وفق أجندات روتينية بعيداً عن الأولويات الملحّة التي أملتها الحرب.

وبحسب رصد أجراه «استديو أشغال عامة» بالتعاون مع «غربال» و«المفكّرة القانونية»، لأداء مجلسَي النواب والحكومة بين الثاني من آذار، و15 نيسان، تاريخ إعلان وقف إطلاق النار، في ما يتعلّق بالتعامل مع تداعيات العدوان الإسرائيلي، تكشّفت صورة أداء رسمي اتّسم بسوء الإدارة والامبالاة، وتخلّي السلطة عن مسؤولياتها وإدارتها ظهرها للناس في أكثر اللحظات حاجة إلى الدولة.

على المستوى التشريعي، يُظهر الرصد أنه بين اندلاع العدوان وإعلان وقف إطلاق النار طُرح 13 اقتراح قانون تقدّم بها نواب و9 مشاريع قوانين مُحالة من الحكومة. لكنّ المفارقة أن اثنين منها فقط ارتبطا مباشرة بتداعيات الحرب، وهما اقتراحا تعليق المُهل المُقدّم من النائب سامي الجميّل وتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية الذي قدّمته النائبة بولا يعقوبيان، واللذان قُدّما كإجراء استثنائي لحماية الحقوق في ظل تعذّر الوصول إلى المحاكم وتعطيل سير المؤسسات خلال الحرب.

ما عدا ذلك، استكمل النواب عملهم على خط التشريع كالمعتاد وكأن لا حرب ولا من يحاربون. وتجلّى ذلك أيضاً في الجلسة الوحيدة التي عقدها المجلس في 9 آذار، إذ اقتصر جدول أعمالها على مناقشة ثلاثة اقتراحات لتأجيل الانتخابات النيابية، من دون إدراج أيّ مشروع أو اقتراح يعالج تداعيات الحرب أو متطلّبات الطوارئ.

وعلى النسق نفسه، سارت السلطة التنفيذية. فرغم عقد الحكومة ست جلسات خلال تلك الفترة، وإدراج بنود مرتبطة بالحرب على جداول أعمالها، فإن غالبية النقاشات والقرارات اتّسمت إمّا باستجابات جزئية للنزوح، اقتصرت على عرض استعدادات الوزارات المعنية، أو بإجراءات إدارية روتينية لا ترقى إلى مستوى الأزمة.

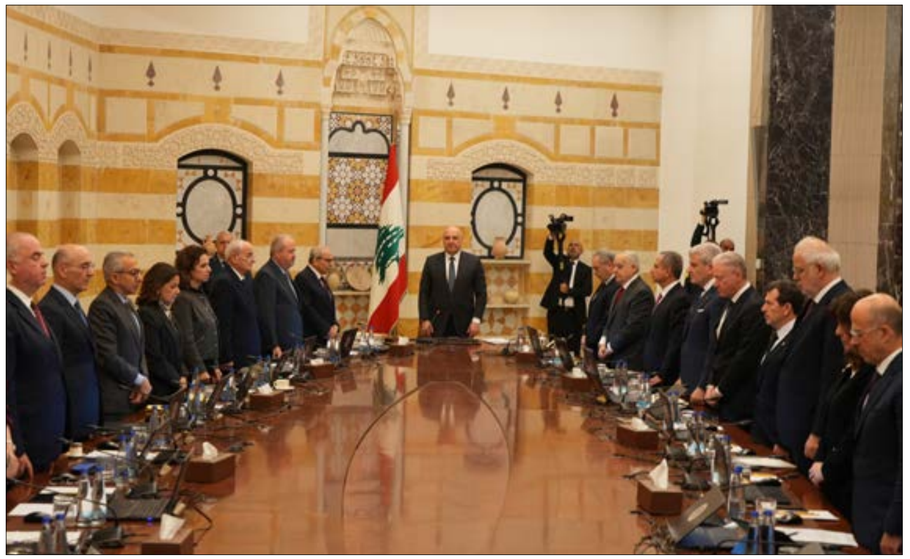

(مروان بو حيدر)

فقد تكرّر في أكثر من جلسة التركيز على تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بتأمين مراكز للنازحين، وبُحث في جلسة 23 آذار طلب وزارة الصحة تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية والمحروقات والتجهيزات الاستشفائية بطريقة الاتفاق الرضائي لضمان استمرارية المرافق العامة في الظروف الاستثنائية. أمّا الجلسة المُخصّصة في 26 آذار لبحث تداعيات النزوح والأعتداءات الإسرائيلية، فبقيت في إطار العناوين العامة واستعراض تقارير الوزارات، من دون أن تفضي إلى قرارات عملية تعالج الأزمة.

وغلبت التدابير الإدارية الروتينية على غالبية جلسات الحكومة (4 من أصل 6) لمتابعة الهبات والتموينات الخارجية، فيما برزت ملفات لا ترتبط مباشرة بالحرب أو النزوح، مثل تحديد سقف الإنفاق الانتخابي، والموافقة على اتفاقيات تمويل لمشاريع طرق، وإنشاء فروع لجمعيات أجنبية، والسماح باستيراد مُسدّسات لنادٍ للرماية، وتغيير تسمية بلدة بيت مري إلى مدينة بيت مري، إضافة إلى الموافقة على مشاركات رسمية في اجتماعات وفعّاليات خارجية.

لكنّ الأخطر من سوء إدارة ملف النزوح، كان مقاربة السلطة للحرب وتداعياتها من زاوية أمنية بالدرجة الأولى. والقرارات الصادرة تحت ستار العدوان ظهّرت هذا التوجه الذي ازداد فظاظة جلسة إثر أخرى. ففي جلسة 2 آذار، أعلنت الحكومة «رفضها المُطلق لأي أعمال عسكرية أو أمنية تنطلق من الأراضي اللبنانية خارج إطار مؤسسات الدولة»، مؤكّدة أن «قرار الحرب والسلم هو حصراً بيدها، ما يستدعي الحظر الفوري لنشاطات حزب الله الأمنية والعسكرية باعتبارها خارجة عن القانون (بند 1) والطلب من قيادة الجيش المباشرة فوراً وبحزم بتنفيذ الخطة (...) في شقّها المتعلّق بحصر السلاح شمال الليطاني وباستعمال جميع الوسائل التي من شأنها ضمان تنفيذ الخطة (بند 2)». وفي جلسة الخامس من آذار، طلبت الحكومة من الوزارات والإدارات المعنية وسائر الأجهزة العسكرية والأمنية «إعطاء التوجيهات والتعليمات المناسبة للتحقّق من وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في لبنان والتدخّل الحازم والفوري لمنع أي نشاط أو عمل أمني أو عسكري قد يقومون به انطلاقاً من الأراضي اللبنانية (...) وتوقيفهم تحت إشراف القضاء المختص تمهيداً لترحيلهم (بند 24)». واستُكملت المقاربة الأمنية في جلسة 26 آذار الماضي بأتخاذ «تدابير جديدة لتعزيز الأمن في العاصمة، وهو ما سيكون ظاهراً للجميع من خلال تكثيف دوريات الجيش وقوى الأمن في المدينة». ونُوّجت هذه القرارات في جلسة 9 نيسان بالطلب «من الجيش والقوى الأمنية المباشرة فوراً بتعزيز بسط سيطرة الدولة الكاملة على محافظة بيروت وحصر السلاح فيها بالقوى الشرعية وحدها» (بند 2).

> بين اندلاع العدوان وإعلان وقف إطلاق النار طُرح 22 اقتراحَ ومشروع قانون، اثنان منها فقط ارتبطا مباشرة بتداعيات الحرب

> استغلّت الحكومة العدوان لتمرير قرار الترخيص لشركات الإسمنت باستثمار مقالع في عدد من المناطق الماهولة

وفي جلسة الخامس من آذار، طلبت الحكومة من الوزارات والإدارات المعنية وسائر الأجهزة العسكرية والأمنية «إعطاء التوجيهات والتعليمات المناسبة للتحقّق من وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في لبنان والتدخّل الحازم والفوري لمنع أي نشاط أو عمل أمني أو عسكري قد يقومون به انطلاقاً من الأراضي اللبنانية (...) وتوقيفهم تحت إشراف القضاء المختص تمهيداً لترحيلهم (بند 24)». واستُكملت المقاربة الأمنية في جلسة 26 آذار الماضي بأتخاذ «تدابير جديدة لتعزيز الأمن في العاصمة، وهو ما سيكون ظاهراً للجميع من خلال تكثيف دوريات الجيش وقوى الأمن في المدينة». ونُوّجت هذه القرارات في جلسة 9 نيسان بالطلب «من الجيش والقوى الأمنية المباشرة فوراً بتعزيز بسط سيطرة الدولة الكاملة على محافظة بيروت وحصر السلاح فيها بالقوى الشرعية وحدها» (بند 2).

لم يكن انفصال السلطة عن أحوال الناس استثناءً في الحرب الحالية، بل كان امتداداً لنهج سبق أن ظهر بوضوح خلال حرب الأيام الـ 66. فرغم حجم التصعيد آنذاك، بدا أداء المؤسسات الرسمية باهتاً وعاجزاً. فلا مجلس نواب مارس دوره التشريعي بما يواكب الأزمة، ولا حكومة تصرّفت بوصفها سلطة تنفيذية تواجه ظرفاً استثنائياً.

على المستوى التشريعي، يُظهر استعراض القوانين الصادرة بين 8 تشرين الأول 2023 وتشرين الثاني 2024 أن ما ارتبط مباشرة بالحرب وتداعياتها لم يتجاوز 2% من مجمل التشريعات، في مؤشر صارخ إلى الهوة بين أولويات السلطة وأولويات المواطنين. والأكثر دلالة أن مجلس النواب لم يعقد خلال فترة الحرب أي جلسة مُخصّصة لمواكبة تداعياتها.

وبحسب الدراسة التي أعدّها الباحثون سامي عطاالله وسامي زغيب وليا غندور بعنوان «السياسات اللبنانية أثناء حرب إسرائيل عام 2024»، فإن الحرب جرت عملياً في ظل غياب الدولة. فقد اجتمع المجلس النيابي خمس مرات فقط خلال فترة الإسناد والحرب، خُصّصت جلستان منها لمناقشة قوانين، وجلسة للموازنة، وجلستان لانتخاب اللجان النيابية. وخلال تلك الفترة أُقرّ 13 قانوناً، لم يتناول أيٌّ منها الحرب أو آثارها المباشرة، بل انصبّت جميعها على ملفات اعتيادية، كالقروض ومشاريع البنى التحتية وتعديل بعض القوانين الاجتماعية وإقرار الموازنة وتمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية. والأكثر لفتاً أن آخر قانون صدر عن المجلس كان في 26 نيسان 2024، أي قبل نحو خمسة أشهر من اندلاع الحرب.

أمّا الحكومة، فلم تكن أكثر حضوراً. فرغم انعقاد مجلس الوزراء 26 مرة خلال فترة الإسناد والحرب، وإصداره نحو 1813 مرسوماً وقانوناً، 32 منها فقط لها علاقة بالحرب. واقتصرت هذه المراسيم بمعظمها على تحويلات مالية وقبول مساهمات من جهات مانحة، فيما تمثّل الإجراء الوحيد المتعلّق مباشرة بالنازحين بتنظيم امتحانات رسمية استثنائية للطلاب الذين حالت ظروف النزوح دون متابعتهم الدراسة.

وتكشف هذه الحصيلة أن مؤسسات الدولة تعاملت مع الحرب وكأنها حدث عادي، من دون استشعار لطبيعتها الاستثنائية أو لحجم التداعيات التي فرضتها على المجتمع. ويعتبر مدير مركز ترشيد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت، فادي الجردلي، أن هذا الأداء يخرج عن أي «منطق استيعابي» للأزمة. فبين واقع ضاغط واحتياجات متزايدة، جاءت القرارات والتشريعات دون المستوى المطلوب. وكان يفترض، برأيه، أن تُقرّ إجراءات تتصل مباشرة بسوق العقارات والإيجارات والحماية الاجتماعية، ولا سيما أن آثار النزوح كانت أشد وطأة وأكثر استدامة من تجارب سابقة. ويضيف أن السلطة كان عليها أن تواكب المواطنين الذين فقدوا منازلهم ومصادر استقرارهم، عبر تدخّلات تشريعية وتنفيذية أكثر فعالية، معتبراً أن غياب هذا الدور يصعب تبريره.

ورغم إدراكه محدودية إمكانات الدولة، يرى الجردلي أن المسؤولية كانت تقتضي حضوراً مركزياً أكبر، وقرباً أوثق من الناس، ومواءمة حقيقية بين العملين التشريعي والتنفيذي. كما يشدّد على أهمية تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية والاستفادة من الدعم الدولي المتزايد للدولة اللبنانية، مقروناً بمستويات أعلى من الرقابة والمساءلة والشفافية، بما يضمن تحويل المساعدات والشراكات الدولية إلى سياسات عامة فاعلة لا مجرّد إجراءات إدارية عابرة.

الجانب الآخر من الأزمة يتمثّل في قطيعة السلطة مع خبراتها السابقة، رغم أن الدولة دفعت أثماناً باهظة في حروب وكوارث متتالية كان يُفترض أن تتحوّل إلى قاعدة لتراكم الدروس وبناء الخطط. لكن ما حصل هو العكس تماماً: لم يُستفد من هذه التجارب، بل جرى تعطيلها أو القفز فوقها. فبدلاً من تطوير لجنة الطوارئ الحكومية والاستفادة من عملها السابق وتصحيح مكامن الخلل فيها، لجأت السلطة إلى استبدالها بالبيات جديدة، في حين ذلك، برز اعتماد شبه كامل على الموارد الخارجية، بما كشف عطبين بنيويين في إدارة الدولة: غياب الاستمرارية المؤسسية، والارتهان للخارج في إدارة الأزمات.

أمّا العطب الثالث، فيكمن في التعامل مع الأزمة على شكل إجراءات متفرّقة ومنفصلة عن بعضها، من دون مقاربة شاملة. ويتجلّى ذلك بوضوح في ملف الإيواء، حيث غاب التدخّل الفاعل للدولة. ففي الحالات الطبيعية، كان يُفترض أن تتجه السلطة إلى تشريعات استثنائية تتيح استخدام المنشآت العامة والخاصة غير المستعملة، لكن ذلك لم يحصل، ما ترك النازحين عرضة لجشع السوق من جهة، وللاستغلال الطائفي من جهة أخرى.

وتشير المحامية فداء عبد الفتاح إلى نماذج عديدة عن هذا الواقع، من ارتفاع غير منضبط في الإيجارات، إلى حالات طرد لأسباب طائفية، وصولاً إلى آلاف الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم في الشوارع من دون مأوى. وتضيف أن السلطة لم تضع أي خطة طوارئ جدّية للإيواء، وأن المراكز القائمة كانت إمّا غير مؤهّلة أو جرى تجهيزها بجهود أهلية خلال الحرب السابقة.

كما لم تُسجّل أي رقابة فعلية على سوق العقارات أو أسعار المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً، في مقابل غياب الشفافية في إدارة الهبات والمساعدات المُقدّمة للحكومة. والنتيجة، بحسب عبد الفتاح، أن الناس تُركوا عملياً من دون حماية: لا إيواء مُنظّماً، ولا رقابة على السوق، ولا ضبط لانهيار الخدمات، فيما تراجعت حتى قدرة الأجهزة الأمنية على حماية الحقوق، ما دفع بعض المواطنين إلى تولّي الدفاع عن أنفسهم. وتختم عبد الفتاح: «كلّما كبُرنا الصورة أكثر نرى أن السلطة بكل فروعها لم تكن أبداً في مستوى الحرب الوجودية التي تُخاض ضدنا».

فيصل كرامي... حين ينقلب على تاريخ عائلته!

دموع الأسمر

بدا إحياء ذكرى استشهاد الرئيس رشيد كرامي هذا العام مختلفاً. في الأعوام السابقة، تصدّر ابن شقيقه فيصل بصفته الوريث الشرعي لآل كرامي، وحامل «شعلة النضال» التي كلّفت العائلة، على مدار تاريخها، اغتيالاً ومحاولات إلغاء وشيطنة.

فبعد والده عمر، استمرّ فيصل على «خط الكراميين»، وعمل على تطوير الحال السياسية التي تمثلها عائلته، التي لم تكن يوماً محصورة بالإطار المحلي. فهي تمدّدت، بفعل ثقل مواقف وخيارات عبد الحميد ورشيد وعمر، إلى مناطق أخرى. وعلى طول الطريق، كان فيصل، يُشبه أسلافه الثلاثة، في المواقف الوطنية والتحالفات السياسية.

لم يكن يوماً تابعاً لحزب الله، كما أراد البعض تصويره. فالعداء لإسرائيل لدى آل كرامي ثابت منذ إنشاء الكيان الصهيوني، وسابق على إنشاء «جمول» أو المقاومة الإسلامية. لذا، كان طبيعياً انحياز عمر إلى طائفته في 7 أيار 2008، من دون المسّ بثابتة التقائه مع حزب الله في مقاومة إسرائيل. تماماً، كما كان بديهياً اغتيال رشيد على يد أدواتها اللبنانية، لإزالته كعائق أمام المشروع الإسرائيلي التقسيمي.

على هذه الأسس، رسم فيصل أولى خطواته السياسية. فكان منسجماً مع المقاومة، مع الحفاظ على حد أدنى من الاستقلالية. وتمكّن، على مدى السنوات الماضية، من ضخ الدماء في شرايين «الحال الكرامية»، حتى انقلب كل شيء قبل أشهر.

جمع الأضداد في انقلاب

هذا الانقلاب ظهر في الأسابيع الماضية عبر إطلالات تلفزيونية متتالية وبيانات وتحالفات عقدها، قبل أن يقطع شعرة معاوية مع «محور المقاومة» في إحياء الذكرى الـ39 لاغتيال عمّه رشيد. إذ يبدو أن رئيس «تيار الكرامة» رأى فيها فرصة مؤاتية لإعلان «زعامة سنية» يتحلّق حولها أضداد السياسية: من رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، والنائب حسن مراد، والنائب طوني فرنجية، إلى النائب أشرف ريفي، والنائب أديب عبد المسيح ممثلاً حزب الكتائب، والنائب السابق هادي حبيش، والنائب السابق عثمان علم الدين المقرّب من حزب «القوات اللبنانية».

قد يكون «أبو رشيد» نجح أو فشل في إثبات ما يطمح إليه، إلّا أنه، من دون أدنى شك، نجح في فكّ ارتباطه عن خط آل كرامي وتاريخهم النضالي. يقول البعض إن رشيد لو سمع خطاب ابن شقيقه في ذكراه، لتنضل منه؛ رشيد الثابت على نهج المقاومة وصاحب المشروع التوحيدي للبنان،

> رئيس «تيار الكرامة» يُغيّب قاتل عمّه رشيد عن كلمته

(هيثم الموسوي)

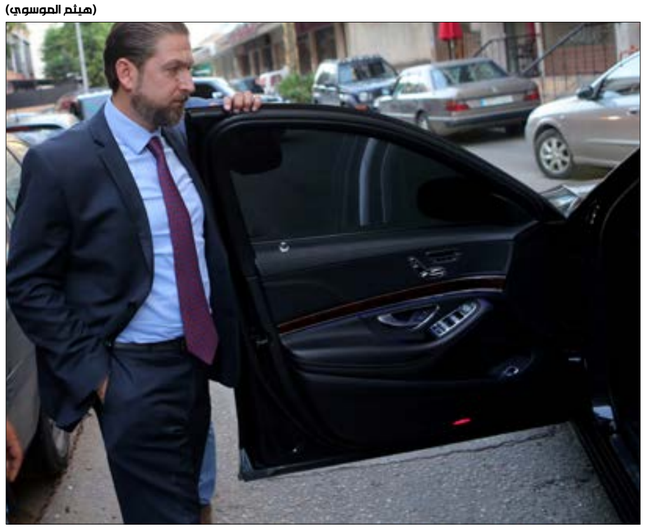

مستشار كرامي لـ«الأخبار»: مواقفنا ليست جديدة!

اعتبر مستشار النائب فيصل كرامي، علاء جليلاتي، أن مواقف رئيس «تيار الكرامة» الأخيرة، ليس جديدة. وقال لـ«الأخبار»: «في كل حدث لدينا موقف، والموقف الذي شرحناهُ مُطوّلاً هو أننا حين انتخبنا الرئيس جوزيف عون الشروط كانت واضحة، وبعد كل ما جرى في لبنان وربطه بمحاور خارجية، نحن لا نرى أنفسنا إلّا في الموقع العربي». وأضاف: «لدى لبنان خيار وحيد وهو الذهاب نحو الدولة والفضاء العربي، هذا الموقف ليس بجديد، ونحن ثابتون على مواقفنا في دعم الدولة وخصوصاً في هذا الظرف».

وحول التحالفات، أجاب جليلاتي: «التحالف الوحيد الثابت في طرابلس والشمال هو مع جمعية المشاريع، وكل ما دون ذلك، فإنّ الأمور مفتوحة على كل الخيارات حسب قانون الانتخابات، وهذا لا يُفسد بالودّ قضية مع أي أحد ولكن بالاتفاق والتعاون، وخصوصاً أننا تعاونّا ونتعاون مع بعض النواب السنة في طرابلس والشمال ولبنان من أجل القضايا التي تهمّ المواطنين، وعلى رأسها موضوع الموقوفين الإسلاميين».

وعن افتتاح مطار القليعات، قال جليلاتي: «لولا جهد النواب مع لجنة الأشغال ووزير الأشغال ومع رئيس الحكومة والحكومة ودعم من رئيس الجمهورية ما كان تمّ هذا الحلم، والعين الآن على مشاريع أخرى لطرابلس وفي البقاع وفي كل المناطق التي لنا فيها وجود مع حلفائنا».

لم يكن ليصف رئيس الجمهورية جوزيف عون الذي يفاوض العدو الإسرائيلي بـ«الشجاع»، وهو الذي عارض الرئيس أمين الجميل وانضوى في «جبهة الإنقاذ» لإسقاط اتفاق 17 أيار!

كما أنّه لم يكن ليرضى بأن تحمل ذكراه تهديداً بالشارع، ولا أن تمرّ عبارة العداء لإسرائيل مرور الكرام، ليغطي بها «السماوات بالقباوات»، قافزاً فوق الجرائم الإسرائيلية، ومنحازاً إلى سردية إسرائيل ضدّ إيران، بدلاً من التنديد باعتداءاتها.

والأفدح أن كرامي، سليل عائلة سبّاقة في التميز عن الآخرين بمواقفها، أعاد حرفياً ما قاله رئيس الحكومة نواف سلام بشأن إيران، بعد أن قرّر الإشادة به، وإعطاءه «Credit» افتتاح مطار القليعات، بقصد الهجوم على رؤساء الحكومة السابقين، وهو العالم أن الموافقات الإقليمية والدولية هي السبب في إعادة تشغيله.

وإذا كان فيصل قد نجح نجاحاً باهراً في إدارة الظهر لنهج آل كرامي، فإنه حافظ على الموقف الذي كرره على مدار السنوات السابقة في قضية اغتيال عمّه: «لم نسامح ولن ننسى». لكن المفارقة أنه لم يأت، على غرار المرات السابقة، على ذكر اسم القاتل، بل تقصّد تجهيله!

غياب جمهور آل كرامي

شعبياً، كان لافتاً غياب الجمهور الطرابلسي التقليدي لآل كرامي، باستثناء أبناء الحارة البرّانية ومحيطها. ولذا، استنجد فريق «أبو رشيد» بعدد من المفاتيح الانتخابية القريبة أو البعيدة منه لتأمين جمهور يملأ الكراسي الشاغرة، إضافةً إلى الاستعانة بجمهور من وادي نحلة والبداوي وعكار عبر بعض المرشحين المفترضين لانتخابات النيابية المقبلة.

ويشير متابعون إلى أن الكراسي ظلّت شاغرة حتى قبل نحو ساعة من بدء الاحتفال، ما دفع فريق كرامي إلى المسارعة في التواصل مع عدد من المفاتيح الانتخابية لتأمين الجمهور، وإرجاء كلمة كرامي نحو ساعة كاملة. كما أدت جهات فاعلة في السلطة دوراً بارزاً في حشد المشاركين. غير أن المتابعين أكدوا أن بعض المشاركين غادروا المعرض بعد اعتلاء كرامي المنبر، فظهر المكان فارغاً بشكل واضح، فيما أكمل آخرون الاحتفال حتى النهاية.

أما الحضور الرسمي وعلى رأسه ممثلو الرؤساء الثلاثة، فكان طبيعياً ربطاً بأن الذكرى لرئيس حكومة سابق استشهد وهو في منصبه. غير أنه سجل غياب التمثيل الدبلوماسي لسفارات عربية وأجنبية.

وفيما كانت لافتة مشاركة الشيخ سالم الرافعي ومشايخ طرابلسيين التقوا مع مواقف رئيس «تيار الكرامة» المستجدّة، غاب، وللمرة الأولى، حزب الله وحركة أمل (باستثناء ممثل الرئيس نبيه بري سامر كبارة).

هذه المشهدية تشي بتغييرات ستطرأ على تحالفات كرامي في الاستحقاق الانتخابي المقبل. غير أنه لا يبدو واضحاً بعد ما إذا كان التموضع الجديد لكرامي، سيفتح له الطريق إلى ساحة النجمة مجدداً.

تقرير

«تعافي» الاقتصاد يوسّع فجوة حساباته الخارجية

ماهر سلامة

بُني إنجاز النمو الاقتصادي، الذي تبنّته الإدارة الحالية للبلد، على تحسّن الاستهلاك، واستعادة السياحة جزءاً من نشاطها، وعلى مؤشّرات عكست خروجاً نسبياً من صدمة الحرب والانكماش. لكن خلف هذه الصورة، كان ميزان لبنان الخارجي يقول شيئاً آخر، إذ إن نوع التوسّع الذي شهده البلد، المبني على الاستهلاك بشكل أساسي، يعني أنه كلّما تحرّك الاقتصاد

سجّل الحساب الجاري عجزاً بقيمة 5,6 مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقارنة بـ4,2 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2024

أكثر، اتّسعت حاجته إلى الدولار. بحسب تقرير «المراجعة الاقتصادية» الصادر عن مصرف لبنان في شهر نيسان الماضي، سجّل الحساب الجاري عجزاً بقيمة 5,6 مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقارنة بـ4,2 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2024. في المقابل، ساعد حساب الخدمات على تخفيف جزء من الضغط، لكنه لم يغيّر الاتجاه العام. فقد ارتفع فائض الخدمات إلى نحو مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2025، مقارنةً بنحو 700 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2024. وجاء ذلك خصوصاً نتيجة تحسّن فائض السفر، الذي ارتفع بنسبة 33% إلى 1,3 مليار دولار، مدعوماً بعودة المغتربين خلال موسم الصيف بعد تراجع التوترات نسبياً في نهاية 2024، بحسب أرقام مصرف لبنان. كما ارتفع فائض الخدمات المالية من 466 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 إلى 567 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2025، أي بزيادة 21,5%. لكنّ هذه المكاسب بقيت محدودة قياساً بحجم العجز التجاري، فلم تستطع تعويض النزف الكبير في تجارة السلع.

أمّا حساب الدخل، فبقي عاملاً ضاغطاً، إذ اتسع عجزه إلى 241 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقارنةً بـ171 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2024. ويعكس ذلك استمرار خروج تحويلات إلى غير المقيمين، سواء على شكل أرباح أو فوائد أو عوائد استثمارية، مقابل تراجع المداخيل التي يحقّقها لبنان من أصوله في الخارج. بهذا المعنى، لا يملك الاقتصاد اللبناني اليوم قاعدة استثمارية خارجية أو إنتاجية كافية لتوليد دخل يعوّض خسائره التجارية.

أمّا العنصر الأكثر حساسية، فيبقى التحويلات الجارية، وخصوصاً تحويلات العاملين في الخارج. هذه التحويلات لطالما شكّلت أحد أعمدة تمويل العجز اللبناني، إذ عوّضت ضعف الإنتاج والصادرات، وأسهمت في تمويل الاستهلاك ودعم ميزان المدفوعات. لكنّ تقرير مصرف لبنان، يُظهر أن فائض التحويلات الجارية تراجع من 4,7 مليارات دولار في أول تسعة أشهر من عام 2024 إلى 4,5 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2025. كما انخفض صافي تحويلات العاملين بنسبة 8,1%، من 3,7 مليارات دولار إلى 3,4 مليارات دولار. المشكلة هي أن حساب التحويلات قد يشهد تراجعاً إضافياً في سنة 2026، خصوصاً بعد الحرب الجارية في المنطقة، والتي تسبّبت بخسائر كبيرة في اقتصادات دول الخليج، المهمة للتحويلات الجارية إلى لبنان، إذ إنها تُشكّل نحو 48% من إجمالي التحويلات إلى البلد، بحسب أرقام «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» في تقرير «الدور والأهمية المتزايدان للتحويلات المالية في لبنان».

قدرة التحويلات على تغطية العجز

مُموّل جزئياً من تحويلات وسياحة وسيولة نقدية. لذلك، تحوّل جزء كبير من التحسّن في الاستهلاك إلى طلب على السلع المستوردة، بما أن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد مستورد بشكل عام. وقد سجّل الاستيراد زيادات في فئات مثل المواد الغذائية المحضّرة، المعادن الأساسية، المُنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات، فيما بقيت المُنتجات المعدنية، أي خصوصاً المشتقات النفطية، أكبر فئة استيراد بقيمة 3,7 مليارات دولار.

على تخفيف جزء من الضغط، لكنه لم يغيّر الاتجاه العام. فقد ارتفع فائض الخدمات إلى نحو مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2025، مقارنةً بنحو 700 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2024. وجاء ذلك خصوصاً نتيجة تحسّن فائض السفر، الذي ارتفع بنسبة 33% إلى 1,3 مليار دولار، مدعوماً بعودة المغتربين خلال موسم الصيف بعد تراجع التوترات نسبياً في نهاية 2024، بحسب أرقام مصرف لبنان. كما ارتفع فائض الخدمات المالية من 466 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 إلى 567 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2025، أي بزيادة 21,5%. لكنّ هذه المكاسب بقيت محدودة قياساً بحجم العجز التجاري، فلم تستطع تعويض النزف الكبير في تجارة السلع.

أمّا حساب الدخل، فبقي عاملاً ضاغطاً، إذ اتسع عجزه إلى 241 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقارنةً بـ171 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2024. ويعكس ذلك استمرار خروج تحويلات إلى غير المقيمين، سواء على شكل أرباح أو فوائد أو عوائد استثمارية، مقابل تراجع المداخيل التي يحقّقها لبنان من أصوله في الخارج. بهذا المعنى، لا يملك الاقتصاد اللبناني اليوم قاعدة استثمارية خارجية أو إنتاجية كافية لتوليد دخل يعوّض خسائره التجارية.

أمّا العنصر الأكثر حساسية، فيبقى التحويلات الجارية، وخصوصاً تحويلات العاملين في الخارج. هذه التحويلات لطالما شكّلت أحد أعمدة تمويل العجز اللبناني، إذ عوّضت ضعف الإنتاج والصادرات، وأسهمت في تمويل الاستهلاك ودعم ميزان المدفوعات. لكنّ تقرير مصرف لبنان، يُظهر أن فائض التحويلات الجارية تراجع من 4,7 مليارات دولار في أول تسعة أشهر من عام 2025، مقارنةً بنحو 700 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2024 إلى 4,5 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2025. كما انخفض صافي تحويلات العاملين بنسبة 8,1%، من 3,7 مليارات دولار إلى 3,4 مليارات دولار. المشكلة هي أن حساب التحويلات قد يشهد تراجعاً إضافياً في سنة 2026، خصوصاً بعد الحرب الجارية في المنطقة، والتي تسبّبت بخسائر كبيرة في اقتصادات دول الخليج، المهمة للتحويلات الجارية إلى لبنان، إذ إنها تُشكّل نحو 48% من إجمالي التحويلات إلى البلد، بحسب أرقام «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» في تقرير «الدور والأهمية المتزايدان للتحويلات المالية في لبنان».

قدرة التحويلات على تغطية العجز

والأهم أن هذا العجز ارتفع إلى ما يعادل 17% من الناتج المحلي، بعدما كان 15% في الفترة المقابلة من العام السابق، رغم ارتفاع الناتج الاسمي إلى 33 مليار دولار، بحسب أرقام تقرير مصرف لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ارتفعت أكثر في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2025، التي لم تلتقطها أرقام مصرف لبنان المنشورة حتى الآن.

الحساب الجاري هو المرآة الأوسع لعلاقة الاقتصاد مع الخارج. فهو يشمل، بالإضافة إلى الميزان التجاري، ميزان الخدمات، دخل الاستثمار الخارجي، والتحويلات الجارية مثل تحويلات العاملين في الخارج. لذلك، فإن اتساع العجز يعني أن مصادر التمويل التقليدية، وخصوصاً التحويلات والسياحة، أصبحت أعجز على تغطية حجم الفاتورة الخارجية مما كانت سابقاً.

العامل الأكبر وراء هذا التدهور كان الميزان التجاري، إذ ارتفع عجز تجارة السلع إلى 10,8 مليارات دولار في أول تسعة أشهر من عام 2025، مقابل 9,4 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2024. صحيح أن الصادرات نمت بنسبة 18,5%، لتصل إلى نحو 3,5 مليارات دولار، إلا أن الواردات ارتفعت أيضاً بنسبة 16,2%، لتبلغ 14,3 مليار دولار، في عينها. وبما أن حجم الواردات أكبر بكثير من حجم الصادرات، فإن أي زيادة في الاستيراد طغت رقمياً على تحسّن الصادرات، ودفعت العجز إلى الاتساع.

هذا التفصيل مهم لفهم طبيعة التعافي في لبنان. فالاقتصاد لم يتعافَ عبر زيادة الإنتاج المحلي والتصديرية، بل عبر طلب داخلي

الامتحانات الرسمية: الانقسام حول الإلغاء يشتدّ

فاتن الحاج

في مقابل تصاعد الدعوات إلى إلغاء الامتحانات الرسمية أو تأجيلها، تتمسّك بعض الجهات التربوية بعدم التسرّع في اتخاذ القرار. ومن أبرز هؤلاء نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، نعمه محفوض، الذي يعتبر أن القرار النهائي يجب أن يبقى مرتبطاً بالتطورات الميدانية عند اقتراب موعد الامتحانات، لا بالتوقّعات المُسبقة، لافتاً إلى أن وزارة التربية تواصل استعداداتها وأن التحضيرات الإدارية واللوجستية تجري على أساس إجراء الامتحانات في مواعيدها.

ويعقد محفوض، ظهر اليوم، مؤتمراً صحافياً لعرض آخر المستجدات والمعطيات المتصلة بالامتحانات الرسمية، في ضوء الاتصالات التي أجراها مع المعنيين. ويتقاطع هذا الموقف مع توجّه اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، ولا سيما المدارس الكاثوليكية، التي يؤكد أمينها العام يوسف نصر لـ«الأخبار» أن إجراء الامتحانات الرسمية ومنح الشهادة الرسمية بيقين الخيار المبدئي والطبيعي والسليم تربوياً، على اعتبار أن الشهادة الرسمية تشكّل محطة أساسية في المسار التعليمي وتحافظ على المعايير الأكاديمية المُعتمدة.

في المقابل، يشدّد نصر على أن أيّ قرار يجب أن يأخذ في الاعتبار الواقع الأمني وقدرة الطلاب على إجراء الامتحانات في ظروف مناسبة، لافتاً إلى أنه في حال تعذّر إجرائها، فإن النقاش يجب أن يتركّز على البحث عن حلول وسطية بين الشهادة الرسمية والإفادة، بما يحافظ قدر الإمكان على قيمة الشهادة ويراعي في الوقت نفسه الظروف الاستثنائية.

أمّا رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، فلم تحسم موقفها بعد. ويوضح رئيسها جمال العمر لـ«الأخبار» أنها لا تزال في مرحلة التشاور، على أن تعقد اجتماعاً الجمعة المقبل قبل إعلان موقفها النهائي، ومن ثمّ صدور بيان مشترك للروابط التعليمية في القطاع الرسمي.

ويشير العمر إلى وجود تباين في وجهات النظر داخل الرابطة، إذ تطالب بعض الفروع، ولا سيما في الجنوب والنبطية والبقاع، بإلغاء الامتحانات في ظل الظروف الراهنة، فيما تتمسّك فروع أخرى بإجرائها، على اعتبار أنها استحقاق تربوي أساسي. إلّا أن الجميع يلتقي عند ضرورة مراعاة الأوضاع الأمنية والإنسانية التي يعيشها الأساتذة والطلاب. بالتوازي، يطرح العمر من موقعه الشخصي فكرة إجراء الامتحانات على أساس اختياري، بحيث يتقدّم إليها من يرغب بالحصول على المُعدّل أو الاستفادة

غياب التوافق حول الامتحانات يترك الملف مفتوحاً على كل الاحتمالات

منها لأغراض أكاديمية أو جامعية، مقابل منح إفادة للطلاب الذين حالت ظروفهم دون المشاركة فيها، معتبراً أن هذا الطرح قد يشكّل مخرجاً وسطياً بين الإلغاء الكامل والتمسّك بإجرائها لجميع الطلاب.

يُذكر أن عدداً من الأساتذة كانوا يترقّبون صدور موقف مبكر عن الرابطة، على اعتبار أنها الجهة النقابية الأكثر ارتباطاً بملف الامتحانات الرسمية.

إلى ذلك، انتشر فيديو عبر صفحة وزارة التربية لمدير ثانوية كفرا، فؤاد إبراهيم، دعا فيه إلى التمسك بإجراء الامتحانات واستمرار المسار التربوي رغم الظروف الراهنة، ما أثار ردود فعل متباينة داخل الأوساط التربوية، إذ اعتبر عدد من المديرين والأساتذة وأعضاء مجالس الأهل، خصوصاً في المناطق المتضررة، أن مضمون الفيديو لا يأخذ في الاعتبار الواقع النفسي والمعيشي الصعب الذي يعيشه الطلاب، ولا حجم الضغوط التي يواجهونها في هذه المرحلة، مؤكدين أن مقاربة ملف الامتحانات لا يمكن أن تنفصل عن هذه الظروف. كما أثار إقفال باب التعليقات على المنشور موجة انتقادات إضافية لدى بعض المتابعين الذين رأوا فيه تضييقاً على النقاش ومنعاً لوجهات النظر المختلفة من التعبير عن نفسها.

سياسياً، تنعقد لجنة التربية النيابية غداً لبحث مصير الامتحانات. ويتوقّع أن يحضر هذا الانقسام بوضوح بين المؤيّدين لإجراء الاستحقاق الرسمي، والداعين إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تراعي الظروف الراهنة.

كلمات متقاطعة 5101

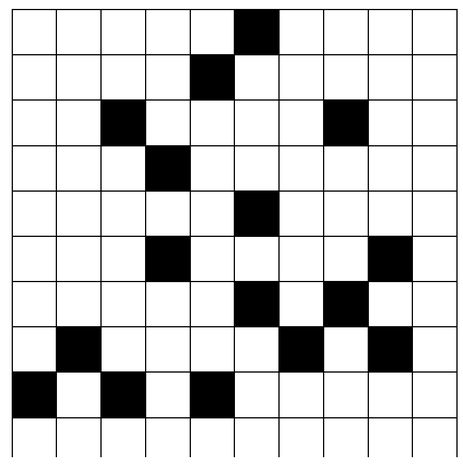

أفقيا

1- سيف – ماركة سيارات – 2- عاصمة أوروبية – حلم بالأجنبية – 3- جواب – مهبط الطائرات – أصل البناء – 4- مواطن أوروبي – خليج ليبي – 5- مراقبة المكالمات الهاتفية بطريقة سرية – مدافن – 6- ماركة سيارات – يجهد ويتعب – 7- من الطيور – نوع من الأقمشة المطاطة – 8- إقتراب الأجل – عاصمة أذربيجان – 9- من الطيور – 10- ثانية كبرى مدن البرازيل

عمودياً

1- ملكة إنكلترا إبنة هنري الثامن – 2- عائلة نحّات فرنسي راحل إشتهر بتماثيل نصفيّة لمشاهير عصره – سقي – 3- يبس الخبز أو اللحم – فوز وغلبة – حروف متشابهة – 4- منطقة ساحلية في كرواتيا على الأدرياتيك – أمر فظيع – 5- بلد الانسان – متوحش – 6- مدينة إيطالية – 7- عائلة مهندس فرنسي راحل أوّل من صنع آلة طار بها عام 1890 – يُلبس الميت – 8- في القميص – ماركة ساعات – 9- مدينة تركية – خلاف خير – 10- عاصمة أوروبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اندره موروا – 2- سان جيل – جبل – 3- يدسّ – ثعلب – 4- ١١ – مربّع – ان – 5- اهولو – أجلس – 6- جت – دب – تا – 7- صنافير – نحن – 8- غمر – عاج – ري – 9- رسّ – المانيا – 10- بونابارت

عمودياً

1- أسيا الصغرى – 2- ناداه – نمس – 3- دنس – وجار – 4- رجّ – ملتفّ – او – 5- هيثرو – يعلن – 6- ملعب – دراما – 7- لعاب – جاب – 8- رجب – نا – 9- وبّ – التحرير – 10- الإنسانيات

sudoku 5101

8				5				1
7			9	8			4	2
3	9	1	6					
		6		2		7		
		9				5		
		4		7		1		
					8	4	5	7
9	5			3	4			6
4				1				3

حلول الشبكة السابقة

6	5	9	3	7	2	1	4	8
3	7	1	8	6	4	2	5	9
2	8	4	5	1	9	3	6	7
8	4	5	7	2	6	9	1	3
1	2	3	9	8	5	4	7	6
9	6	7	4	3	1	8	2	5
4	9	6	2	5	8	7	3	1
5	3	2	1	9	7	6	8	4
7	1	8	6	4	3	5	9	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 398

كلمة السر من 6 حروف: نادي كرة قدم لبناني

الأنصار – السلام – النجمة – البرج – العهد – تضامن – ثقة – حكمة – راسينغ – روح – سبورتينغ – ساحل – شبك – صد – طرابلس – فريق – كرة – نهضة – هومنتمن – هدف

س	غ	ن	ي	س	ا	ر	ا	ح	د					
ن	ب	ل	ن	ه	ض	ة	ك	ه	ل					
م	ا	و	ف	د	ه	م	ع	ح	ر					
ت	ل	ج	ر	ص	ة	ل	ا	ا	ا					
ن	ن	ر	ط	ت	ا	س	ة	ل	ص					
م	ج	ب	ر	ت	ي	ف	ر	س	ن					
و	م	ل	ا	ف	ض	ن	ك	ل	ا					
ه	ة	ا	ب	ا	ر	ا	غ	ا	ل					
ح	و	ر	ل	ص	د	ي	م	ا	ا					
ة	ق	ث	س	ك	ب	ش	ق	ن	ء					

حلول الشبكة السابقة: الجزائر

عملية حسابية 398

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		X	4	=	24
X	■	X	■	X	■	
6	X		⁒		=	18
X	■	–	■	X	■	
	X		+		=	52
=	■	=	■	=		
84		29		48		

حلول الشبكة السابقة

91	⁒	7	+	16	=	29
⁒	■	X	■	–	■	
13	X	6	–	9	=	69
+	■	+	■	X	■	
32	⁒	4	X	3	=	24
=	■	=	■	=		
39		38		21		

شبكة العنكبوت 398

إعداد نعوم مسعود

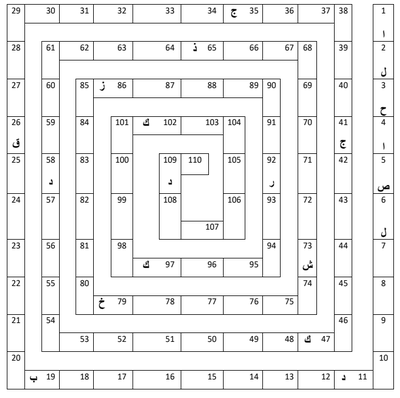

1 – 6 النتيجة أو المجموع
5 – 20 آخر الملوك المسلمين على أيام الصليبيين
19 – 26 رسام كاريكاتوري لبناني راحل
26 – 37 قصيدة للشاعر السوري نزار قباني من أشهر أغاني عبد الحليم حافظ
35 – 43 بطل رواية الأديب الفرنسي فيكتور هوغو « المؤساء »
41 – 47 بطلة فرنسية ساعدت الملك شارل السابع ضد الإنكليز حملت لقب « عذراء أورليان »
47 – 53 عاصمة غينيا
51 – 58 حاكم مصرف لبنان
56 – 63 رئيس أوغندي راحل
61 – 67 أغنية للموسيقار المصري محمد عبد الوهاب
71 – 66 بلدة لبنانية في قضاء جزين تشتهر بغابة الصنوبر
71 – 76 نحيرة سويسرية
75 – 79 مدينة سورية في محافظة حمص
79 – 86 شاعر زجل لبناني راحل
86 – 90 مدينة لبنانية
89 – 96 مغنّي وممثل مصري
95 – 108 فيلسوف ايطالي في عصر النهضة له كتاب « الأمير »
107 – 110 جزيرة صغيرة قبالة ساحل البندقية في ايطاليا

حل شبكة العنكبوت السابقة

الخريف – فردوس عبد الحميد – ميدواي – اين من عيني – هاتيك المجالي – ليستر سيتي – تيهور – ريكيافيك – فيكتوريا – أوغندا – دامفان – أنت الحب – حبار – أرخميدس – سيرغي لافروف – فلورا – راغوسا – ساموا – الموعد

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5101

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان لبناني من عائلة معروفة في عالم النحت. حوّل قريته الى متحف مفتوح وحديقة نحت عالمية

8+1+7+10+2 = مادة رغوية ■ 4+3+6+9 = شعر ينبت أعلى الشفة ■ 11+10+5+7 = حقيقة ثابتة

حل الشبكة الماضية: **ارنيست رينان**

الحرب الكونية ضد المقاومة

النخبة اللبنانيّة حين تفكّر من داخل عالم المستعمِر

خريستو المر *

في مقالتها المعنونة «حكّام لبنان سلّموا البلد لإسرائيل: هذا ليس وقفاً لإطلاق النار» على موقع «ميدل أيست آي»، تذهب الدكتورة أمل سعد أبعد من نقد الاتفاقات أو الترتيبات المطروحة بين لبنان وإسرائيل. فإلى جانب نقدها لحسابات النخبة اللبنانية وقراءتها لميزان القوى، طَرحت فكرة أساساً ألا وهي أنّ هناك من النخبة اللبنانية من لم يعد يتعامل مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» كقوى سياسيّة لها مصالح وخطابات يمكن رفضها أو تحدّيها، بل أصبح يفهم الواقع من خلال المفاهيم والتصنيفات التي تنتجها هذه القوى نفسها. ولكن ماذا يعني أن تبدأ هذه النخبة بالتفكير من داخل عالم المفاهيم نفسه الذي تنتجه الولايات المتحدة و«إسرائيل»؟ من هنا تأتي أهمية إعادة قراءة هذا الواقع من زاوية فرانز فانون.

كان فانون مهتماً باللحظة التي لا يعود فيها الاستعمار محتاجاً إلى أن يفرض نفسه من الخارج فقط، لأنه يكون قد نجح عندها في إنتاج وعي محلّي يرى العالم كما يراه الاستعمار. في تلك اللحظة، لا يشعر المستعمَر بأنه يتكلم بلغة المستعمِر، بل يعتقد أنه يتكلم لغة العقل والواقعية والمسؤولية. وهذا ما يجعل الظاهرة أكثر خطورة من حالة الخضوع السياسي المباشر لاحتلال عسكريّ.

من هذه الزاوية، يمكن فهم الخطاب الرسميّ اللبناني الذي يقدّم الخضوع لشروط القوّة بوصفه تعقّلاً، ويرسم المقاومة بوصفها مغامرة أو انتحاراً. المشكلة هنا ليست أن النخبة تختار مساراً مختلفاً من أجل تحرير الأرض، فهذا أمر مشروع في أيّ نقاش وطنيّ. المشكلة أن هذا المسار يُقدَّم باعتباره الخيار العقلانيّ الوحيد، بينما تُنزَع عن المقاومة، أيّ مقاومة، مهما كان شكلها، صفة العقلانيّة نفسها. هنا لا يجري نقاش بين استراتيجيّات، بل يجري ترسيم حدود ما يُسمح بأن يُفكَّر فيه. وعندها، يصبح التفكير في المقاومة العسكرية نفسها خارج حدود الممكن والمشروع، وهو المنطق الذي دفع الحكومة إلى إعطاء أوامر للجيش اللبناني بالامتناع عن مقاومة العدوّ، أي بالامتناع عن ممارسة مهمّته الأساس. وهو منطق يفضي عملياً إلى حصر دور الجيش اللبناني في إدارة الداخل، أكثر منه مقاومة العدوان الخارجي.

هذا نقرأه بوصفه أثراً عميقاً للاستعمار في بنية الوعي. فالاستعمار لا يكتفي بالسيطرة على الأرض أو الحدود، بل يسعى إلى السيطرة على معنى المفاهيم. من يعرّف معنى السيادة؟ من يعرّف معنى الأمن؟ من يقرّر ما هو العنف المشروع وما هو العنف غير المشروع؟ حين تصبح الإجابة مستمدّة من منظور القوّة المهيمنة، يصبح الاحتلال تفصيلاً غير ذي أهمّية في الخطاب، وتصبح مقاومته هي المشكلة. وهو بالضبط ما نراه في لبنان حاليّاً.

تلفت سعد إلى أن الخطاب الرسمي اللبناني يكاد يجعل الأمن الإسرائيلي شرطاً للاستقرار اللبناني. من زاوية فانون، نرى في ذلك مثالاً على انقلاب العلاقة بين المعتدي والمُعتدى عليه. فبدلاً من أن تُقاس السياسة بمدى قدرتها على حماية المجتمع الواقع تحت التهديد، تُقاس بمدى قدرتها على طمأنة القوّة التي تمارس التهديد. عندها لا تعود الدولة تفكر من موقع شعبها، بل من موقع مَن يملك القدرة على معاقبة هذا الشعب. معاقبته على ماذا؟ على مقاومته للاحتلال.

الأخطر أن هذه النخبة السياسيّة والثقافيّة لا ترى في ذلك تناقضاً مع الوطنيّة. فهي قد تتحدّث باسم الدولة والسيادة والمؤسسات، لكنها تعيد تعريف هذه الكلمات بحيث تنسجم مع شروط الهيمنة، هيمنة الاستعمار. وعندها تُختَصَرُ السيادة باحتكار داخليّ للسلاح، لا بحماية الأرض والشعب من العدوان. ويصبح الاستقرار يكمن في قدرة الدولة على ضبط مجتمعها، لا في قدرة المجتمع على التحرّر من التهديد الخارجي. هذه، في لغة فانون، لحظة النخبة الوطنية التي تتكلم باسم الوطن بينما تُفرّغ الوطن من شروط حرّيته.

تكمن أهمّية مقالة سعد في كشفها للطبقة الأعمق من الأزمة: أزمة الخيال السياسيّ لدى جزء من النخبة اللبنانية، أو ما تسمّيه «رؤيتها الانهزاميّة للعالم». وهذا صحيح، فهذه النخبة لا تعجز فقط عن مقاومة ميزان القوى، بل تعجز عن تخيّل إمكان تغييره. ونتابع هنا لنقول إنّ فانون يصبح ضرورياً لنفهم أسباب هذه الرؤية الانهزاميّة؛ فهو يذكّرنا بأن الهزيمة الأخطر ليست تلك التي تقع في الميدان، بل تلك التي تجعل المهزوم يتبنى تعريف المستعمِر للعقل والممكن والسيادة، فيحسب انهزاميّته واقعيّة، وتنازله عن حقوقه حِكمة، وتخلّيه عن القدرة نجاة. ومن هنا يمكن القول إن جزءاً واسعاً من النخبة السياسيّة والثقافيّة اللبنانيّة بات يفكر من زاوية المستعمِر، أي إنّ وعيه نفسه بات مستعمَراً، سواء أدرك ذلك أم لم يدركه.

*** كاتب وأستاذ جامعي**

الجيوأيديولوجيا: إيران نمـوذجاً

حبيب فياض *

بعيداً عن المتداول والمألوف على مستوى الربط المفهومي بين الجغرافيا والسياسة (وفق صيغ وتعريفات متعدّدة في إطار الفكر السياسي)، حيث غالباً ما ينتج من ذلك جدليات معرفية حول مديات التأثير المتبادل بين الجغرافيات والسياسات؛ فإن ثمّة إمكانية لانبثاق ما يمكن أن نسمّيه مفهوم الـ«جيوأيديولوجيا» انطلاقاً من محورة الهوية، بوصفها حداً وسطياً بين الجغرافيا والأيديولوجيا، بنحو يتيح حمل إحداهما على الأخرى حملاً منطقياً تطبيقياً، ينتج منه فهم معرفي تأسيسي، كما هو شأن الحالة الإيرانية في مواجهة العدوان الأميركي.

> لقد تخندقت إيران في المضيق متسلّحة بفاعلية الجغرافيا، ورابطت خلف الأيديولوجيا متمسّكة بعقيدة المقدّس؛ وفي الحالتين تعدّت خصوصية الجيوأيديولوجية الإيرانية طبيعانية الجغرافيا وصلابة الأيديولوجيا إلى كيفية اعتناقهما والتفاعل معهما

أولاً، عندما تتخطّى علاقة الأيديولوجيا بالهوية حدّ الاتحاد إلى المساوقة، فذلك يعني كونهما أمراً واحداً يندرج في حيثيتين، وليس كونهما أمرين يندرجان في حيثية واحدة؛ بمعنى أن المتّحدين عموماً، إن كانا قابلين للانفكاك على نحو تخلّف الذات عن موضوعها مهما بدا ارتباطهما واجبياً وقسرياً، فإن المتساوقين لا يقبلان، بأي وجه، الانفصام والتفكّك لكونهما واحداً في اثنين، على نحو واحدية الوجود، حيث يكون الوجود واحداً من حيث هو موجود، والواحد موجوداً من حيث هو واحد. ثانياً، عندما تتخطى علاقة الجغرافيا بالهوية حيز المكانية الظرفية إلى الحركية الجوهرية، تبعاً للفهم الفلسفي المتعالي للحركة والجوهر، فذلك يعني صيرورة الجغرافيا فاعلاً أساسياً في صناعة الذات الوطنية، كما يعني صيرورة الهوية - بوصفها إطاراً تاريخياً - بعداً زمنياً رابعاً في تشكّل الانتماء إلى الجغرافيا، غير قابل للتخلي أو التخلف عن الأبعاد الثلاثة المعهودة؛ حيث تغدو الهوية، والحال هذه، تموضعاً زمانياً ممتداً في المكان، كما تغدو الجغرافيا، حيزاً ذاتياً مستوطناً في الهوية.

ثالثاً، إذا كانت الأيديولوجيا المحمولة على ذاتها قاصرة نظرياً، فإنها حال كونها محمولة على الجغرافيا فاعلة عملياً. وإذا كانت الجغرافيا بحسب ذاتها ليست سوى ظرف مكان، فإنها وهي محمولة على الأيديولوجيا ظرف انتماء. التكامل المتأتّي من العلاقة الوجودية بين الأيديولوجيا والجغرافيا في إطار الهوية، يستوجبه نقصان كل واحدة منهما من جهة كونها وجوداً مفارقاً للأخرى. فإذا كان الانغلاق سمة غالبة على الأيديولوجيا، فإن أكثر ما يمكن أن يشكّل شرطاً لإخراج الفكر المؤدلج من دوغمائيته الصماء هو حمله على الجغرافيا. وإذا كان الجمود من العوارض الذاتمكانية للجغرافيا، فإن أكثر ما يخرج الحيز الجغرافي من جموده ويجعله كائناً حياً هو حمله على الأيديولوجيا.

رابعاً، السنخية بين الأيديولوجيا والجغرافيا شرط لازم لإنتاج الجيوأيديولوجيا بأبعادها الوظيفية المطلوبة، وذلك من خلال وعيانية الأولى بوصفها حدوداً ماهوية ذهنية، وحقانية الثانية بوصفها امتداداً وجودياً أصيلاً؛ فعندما يصار إلى إسقاط الأيديولوجيا على الجغرافيا تعسّفاً، ودونما وجه حق في التملك والانتماء، تولد الحركات العدوانية المضطربة كما هو شأن النزعات العنصرية والاحتلالات التوسعية (مثل النازية والصهيونية). من هنا، بمقدار ما تشكّل الجيوأيديولوجيا إطاراً حضارياً في عمارة الأرض، تشكّل حصناً حمائياً في التمسك بها والدفاع عنها والانتماء إليها.

ينتج مما تقدّم أن الهويات ذات طبيعة بنيوية (عناصر عديدة ومترابطة) وليست خاضعة لعلل معيارية ذات طبيعة أُحادية، غير أن هذا لا يعني كون المحدّدات الفاعلة في تشكيل بنية الهوية نمطية وكلية من حيث تراتبياتها واستواءاتها؛ فثمة عناصر قد تكون ثانوية مؤثّرة في هوية ما، وأولية حاكمة في بنية أخرى؛ وبالتالي فإن حضور عناصر الجغرافيا والأيديولوجيا في تشكيل أنساق الهويات، إنما يقوم منطقياً على نحو التفاوت الوجودي من حيث القوة والضعف وليس على نحو التفاوت الماهوي من حيث هو اختلاف أفقي في البنية؛ ما يفيد أن هذا الحضور قابل للارتقاء من حالة الترابط النسقي في الماهية إلى نحو من التوحّد والحلول في الوجود.

بناءً على كل ما سبق، تبرز الهوية الإيرانية بوصفها نموذجاً متموضعاً في أرقى أنماط الهويات المركّبة على أساس الجمع بين الذاتية الحاكية عن أصالة الجغرافيا الوجودية في عالم الخارج، والغيرية المظهرة لاعتبارية الماهية المستوطنة في عالم الإدراك، ذلك أن الجغرافيا بأبعادها المكانية أقرب إلى كونها الهوية الكبرى الحاضنة للذات، فيما الاعتقاد بأبعاده الإدراكية أقرب ما يكون إلى الحدود المائزة بين الأنا والآخر.

في الأصل يقوم الانتماء الإيراني على ثلاثية الأيديولوجيا والجغرافيا والتاريخ؛ فتستقر الهوية الإيرانية في ضوء ذلك على نزعة دينية بوصفها منتجاً أيديولوجياً، وعلى نوستالجيا مكانية من حيث هي انتماء جذري إلى الجغرافيا، وعلى المراكمة التاريخية لكونها الإطار الأشمل لاحتواء الهوية من حيث هي ظاهرة حضارية متعدّدة الأبعاد، من دون أن يغيب عن هذه الثلاثية العنصر الوطني/القومي بوصفه متلبساً في مختلف مكوّنات الهوية، مع الأخذ في الاعتبار التماهي بين ما هو وطني وما هو قومي كخصوصية في الهوية الإيرانية، حيث إن المسافة بين مفهومي الوطنية والقومية تتقلّص إلى حدّ يقارب الصفرية.

لقد تخندقت إيران في المضيق متسلّحة بفاعلية الجغرافيا، ورابطت خلف الأيديولوجيا متمسّكة بعقيدة المقدّس؛ وفي الحالتين تعدّت خصوصية الجيوأيديولوجية الإيرانية طبيعانية الجغرافيا وصلابة الأيديولوجيا إلى كيفية اعتناقهما والتفاعل معهما، حيث لم يكن استعصاء الجغرافيا ناتجاً فقط من الاعتبارات التكوينية، بل أيضاً من التماهي مع المعطى الجغرافي على مستوى الذات الوطنية، كما لم تكن الأيديولوجيا مجرد رؤية اعتقادية جامدة، بل فاعلية دافعة للتاريخ على قاعدة البناء والدفاع والكدح؛ لينتج من ذلك تكامل مفهومي بين الديني والوطني (إلى جانب التماهي بين الوطني والقومي)، وصولاً إلى الارتقاء بالهوية الوطنية من مستوى الانتماء الوضعي إلى مصاف الاعتناق الديني.

على هذا، أوقعت الجيوأيديولوجيا الإيرانية الأميركيين في فخ المواجهة اللاتماثلية؛ لا على قاعدة اعتماد الأقل قوة على الأساليب غير المتماثلة في المواجهة، بل على أساس افتقاد الأقوى للقدرة على التماثل معه في القوة بوصفها نتاج بنية جيوعقائدية راسخة تتجاوز الأدوات والتقنيات إلى المقاصد والغايات؛ فانعدام التماثل هنا ليس بسبب اختلال في القدرات يهدف إلى حفظ التوازنات الميدانية (مثل اللاتماثل بين الدبابة والصاروخ المضاد للدروع)، بل هو من قبيل العجز الاستراتيجي عن مواجهة قدرية الجغرافيا العصية على الانكسار، ونهائية الأيديولوجيا الممتنعة عن التطويع.

لقد أسقطت الجغرافيا الإيرانية من الحسبان محاولات التغلّب عليها، كما أسقطت الأيديولوجيا الإيرانية الرهانات على انكسارها. وطبقاً لهاتين، تتشكّل معادلة التوازن النهائي بين واشنطن وطهران ردماً لهوة موازين القوى بأبعادها المادية والعسكرية المختلة في غير مصلحة الأخيرة، حيث تستوي، والحال هذه، ثنائية طبيعة الجغرافيا وإرادة الاعتقاد كإطار ميتا-استراتيجي في مواجهة استراتيجيات الحد الأقصى من الإعداد والتخطيط.

يقول روبرت كابلان في كتابه «انتقام الجغرافيا» إنّ «موقع دولةٍ ما على الخريطة هو أوّل ما يحدِّدها بصورةٍ أكثر حتى من الفلسفة الحاكمة لها». أمّا في الحالة الإيرانية، وبتعبير أكثر دقة وشمولاً فيمكن القول إن الجغرافيا انعكاس لفلسفة الأرض والطبيعة، كما أن الفلسفة انعكاس لجغرافيا العقل والتفكير، بكل ما يحمله مفهوما الجغرافيا والفلسفة من حفريات ومكنونات وطبقات.

* أستاذ الفلسفة السياسية في الجامعة اللبنانية

في سرديّة «حرب الآخرين على أرضنا»

لولا إبراهيم *

في ظل التصعيد العسكري للعدوان الصهيوني الإبادي على جنوب لبنان والبقاع، والذي يستهدف البشر والحجر ويواصل مساعيه التوسعية الساعية إلى احتلال أراضٍ لبنانية وضمّها، يخوض الاحتلال حرباً نفسية لا تَقل أهمية عن حربه العسكرية، ساعياً إلى كسر إرادة الشّعب اللبناني وإضعاف صموده عبر المجازر والتدمير الممنهج، على أمل أن يتمكن من طمس بطولات المقاوَمة التي تسطّر ملاحمها في الجنوب. وإلى جانب هذه الحرب العسكرية والنفسية، تتصاعد حرب سياسية وإعلامية تستهدف تفكيك الجبهة الداخلية اللبنانية وتحميل المقاومة مسؤولية العدوان القائم وعزلها عن بيئتها الشعبية. وفي هذا السياق، وبانسجام واضح مع حملة التحريض التي تقودها السلطة السياسية وبعض النخب البورجوازية، يُعاد إحياء شعار قديم مفاده أن ما يجري ليس سوى «حرب الآخرين على أرضنا». غير أن هذا الشعار ليس جديداً في لبنان، وهو ليس توصيفاً موضوعياً محايداً للحرب، بل أداة سياسية وأيديولوجية لإعادة تعريف طبيعة الصراع وتحديد الموقف من المقاومة. لقد نشأ هذا الشعار أواخر الستينيات مع انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان، حيث استخدمته قوى اليمين اللبناني الرجعي الفاشي لتقديم الصراع مع العدو الصهيوني كصراع خارجي لا علاقة للبنان به، في مقابل رفض القوى الوطنية والشيوعية والقومية لهذا الطرح، باعتبار أن القضية الفلسطينية تمثل جزءاً من معركة تحرّر عربية أوسع ضد الاستعمار والصهيونية. غير أن الانقسام حول هذا الشعار ليس سياسياً وأيديولوجياً فقط، بل ارتبط أيضاً بفوارق طبقية واجتماعية واقتصادية انعكست على الموقف من الصراع ومن المقاومة. فقد عبّر هذا الشعار عن مصالح فئات بورجوازية استفادت من البنية الاقتصادية القائمة ومن اندماج لبنان في النظام الرأسمالي العالمي، ورأت في المقاومة تهديداً لهذه المصالح، فعملت على تقديم الصراع بوصفه شأناً خارجياً. وبذلك اكتسب الشعار بعداً طبقياً واضحاً، إذ عبّر عن رؤية القوى المستفيدة من استمرار البنية الاقتصادية والسياسية القائمة أكثر مما عبّر عن موقف وطني جامع. وقد استخدم هذا الشعار في مراحل تاريخية مختلفة، وها هو يعود اليوم في سياق الحرب الإبادية الوجودية. ومهما تعددت الحروب، يبقى في كل مرة أداة يستخدمها خصوم المقاومة لتقديم الصراع مع الكيان الصهيوني بوصفه صراعاً خارجياً لا علاقة للبنان به، ولتصوير المقاومة كأداة لمشاريع إقليمية لا حركة تحرّر وطني. ولا تخرج عودته اليوم عن هذه الوظيفة، إذ كلما اشتدت المواجهة مع المشروع الصهيوني، أعاد هذا الخطاب تحريف الصراع في إطار «الحرب الخارجية» المفروضة على لبنان، بدلاً من الاعتراف بأنه امتداد مباشر لمشاريع العدو التوسعية في المنطقة. غير أن هذا الفهم يشكل تشويهاً لطبيعة الصراع القائم منذ أكثر من قرن، إذ تظهر الوقائع التاريخية من اعتداءات واحتلالات وانتهَاكات أن لبنان في صلب دائرة المواجهة مع المشروع الصهيوني، وأن هذا الصراع لا يمكن تحييده أو تجاهله. وينطلق هذا الجدل من اختلاف أعمق حول طبيعة الصراع ذاته وبنيته التاريخية، إذ إنه صراع تاريخي متواصل بين مشروع هيمنة إمبريالي صهيوأميركي وشعوب ودول وقوى ترفض الخضوع له وتسعى إلى التحرر منه. وقد تبدلت أشكال هذا الصراع وأدواته عبر العقود، إلا أن جوهره ظل واحداً يتمثل في السعي إلى إخضاع المنطقة وإعادة تشكيلها بما يخدم مصالح القوى المهيمنة وفي هذا الإطار، يؤدي هذا الكيان الصهيوني وظيفة محورية بوصفه أداةً وامتداداً عضوياً لمنظومة الهيمنة الغربية في المنطقة. فمنذ نشأة المشروع الصهيوني ارتبط وجوده بالدعم الاستعماري البريطاني أولاً، ثم بالدعم الأميركي الشامل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ما يجعله جزءاً من هذه المنظومة لا كياناً منفصلاً عنها. وبناءً على ذلك، فالحروب التي شهدتها وتشهدها المنطقة، من فلسطين إلى لبنان، ومن العراق إلى سوريا واليمن وإيران، ليست حروباً منفصلة عن بعضها، بل حلقات مختلفة ضمن صراع واحد. قد تتغيّر الأشكال والوسائل، لكن الطرف المهيمن يبقى نفسه: منظومة إمبريالية تسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويشكّل الكيان الصهيوني، إلى جانب أنظمة وقوى الرجعية البورجوازية العربية المتحالفة معه، أدواتها العضوية الأساسية في المنطقة. وفي مقابل هذه المنظومة، تتحدد مواقع القوى المختلفة داخل هذا الصراع. وكما أنّ مشروع الهيمنة يعمل على مستوى المنطقة ككل، فإن المقاومة، بمختلف قواها وجبهاتها، تخوض مواجهة مع المشروع نفسه وإن تعددت ميادين الاشتباك. ومن هنا تأتي أهمية المقاومة، إذ لا تستهدف بسبب فعل عسكري فحسب، بل لأنها تمثّل تحدياً سياسياً واستراتيجياً لمعادلة الهيمنة. ولا يقتصر استهداف لبنان على بعده السياسي في احتضان المقاومة أو دعم القضية الفلسطينية، بل يمتد أيضاً إلى موقعه الجغرافي والسياسي في المنطقة، باعتباره جزءاً من البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين المحتلة. غير أن هذا الموقع لا يُفهم بمعزل عن البنية الأوسع للصراع، بل ضمن سياق إعادة تشكيل توازنات المنطقة، ما جعل لبنان عرضة تاريخياً للتدخلات والاعتداءات المتكررة. وتظهر التجارب المتعاقبة أن الذرائع التي تستخدم لتُبرير العدوان تتغيّر باستمرار، بينما يبقى السلوك العدواني نفسه ثابتاً. فمن يبرّر للعدو الصهيوني ما يُوصف بالإبادة في غزة والضفة بحجة «طوفان الأقصى»، هو ذاته من يبرّر له غزو لبنان بذريعة «حرب الإسناد»، وهو نفسه من يبرّر الاعتداءات على جنوب لبنان بذريعة الصواريخ الستة، وكأن الصراع وُلد اليوم، وكأن هذا العدو يحتاج أصلاً إلى ذرائع.

ومن هنا، فإنّ استخدام تعبير «حرب الآخرين على أرضنا» يعكس تموضعاً سياسياً في محور التحالف الإمبريالي، ويقدم تبريرات للعدوان على أرضنا، وللإبادة والقتل اليومي اللذيْن يتعرّض لهما شعبنا، ويتقاطع الخطاب مع السردية التي يسعى العدو الصهيوني إلى فرضها. ولقد سعى التحالف الإمبريالي، بالتعاون مع أدواته الصهيونية وحلفائه من الأنظمة العربية الخليجية الرجعية، إلى تسويق هذه السردية بمفاهيم وشعارات مختلفة على مدى عقود، مثل «الحياد الإيجابي» و«قوة لبنان في ضعفه»، بهدف تحييد لبنان عن الصراع، والدفع نحو التخلّي عن المقاومة والانخراط في مسار التطبيع، مع الترويج للنموذج الإماراتي بوصفه مثالاً لـ«الاستقرار الاقتصادي والأمني»، باعتبار أن الاستسلام هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، جرى العمل بصورة ممنهجة على شيطنة المقاومة وتجريمها، عبر تصويرها كتنظيمات «إرهابية» أو «مجموعة خارجة عن القانون والدولة». ولم يكن الهدف من هذا الخطاب يقتصر على استهداف المقاومة في ذاتها، بل تعداه إلى محاولة تصفية القضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني وقومي، وقطع الصلة بين شعوب المنطقة وتاريخها النضالي الطويل في مواجهة الاستعمار والإمبريالية. وإذا كان النقاش المطروح اليوم يدور حول موقع لبنان من هذا الصراع، فإن الوقائع التاريخية والسياسية تشير إلى أن النأي بالنفس عنه لا يحيّد البلاد عن نتائجه. لذلك، لا يعود السؤال ما إذا كان الصراع قائماً أم لا، بل كيف يمكن مواجهته من هنا، يتوجّه النداء إلى القوى المناهضة للإمبريالية للانخراط في هذه المعركة الوجودية، باعتبارها مواجهة لا تخصّ فئة أو حزباً أو دولة، بل المنطقة بأسرها. فالمقاومة اللبنانية تخوض هذا الصراع منذ عقود، وتسطر اليوم في الجنوب ملاحم بطولية في مواجهة أحد أكثر الجيوش تسليحاً، ما يضع على عاتق القوى اليسارية والشيوعية والقومية مسؤولية الوقوف إلى جانبها، والدعوة إلى تعبئة عامة في مواجهة آلة القتل، لأن خطرها لن يتوقف عند حدود جغرافية أو سياسية، بل سيطاول الجميع دون استثناء.

* كاتبة ومعمارية

سوريا والعروبة

محمد سيد رصاص *

العروبة فكرة سياسية حديثة، وليست قديمة، نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولدت هذه الفكرة في بلاد الشام التي كانت خاضعة آنذاك للسلطنة العثمانية. كان أغلب سكان بلاد الشام، وخاصة من المسلمين السنّة، ينظرون ويعتبرون السلطان العثماني خليفة للمسلمين. انتشرت العروبة، بالتضافر مع استيقاظ القوميات (الأرمن، الألبان،...إلخ) التي كانت خاضعة للعثمانيين في فترة ضعف الأخيرين. لاقت العروبة رواجاً في الوسط المسيحي، وخاصة في جبل لبنان، وعند مثقفين متفرقين من المسلمين لم يلاقوا قاعدة قوية في وسطهم الاجتماعي الخاص. زاد رواج العروبة في فترة ما بعد نزع السلطان عبد الحميد من الحكم (نيسان 1909)، وهو الذي كان صاحب فكرة «الجامعة الإسلامية» التي أخافت البريطانيين والروس بسبب إمكانية تأثيرها على المسلمين خارج الدولة العثمانية. لم يؤدّ وضع العروبة في وجه نزعة التتريك، التي قامت بها «جمعية الاتحاد والترقي» بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، إلى اختراق عميق في الوسط الإسلامي السنّي، الذي ظل يعتبر بغالبيته السلطان محمد رشاد خليفة للمسلمين. تأسّس أول تنظيم قومي عروبي، بالمعنى الدقيق للكلمة، عام 1909، في باريس، وهو «الجمعية العربية الفتاة»، وكان هدفها بالبداية «نيل الاستقلال العربي داخل إطار الإمبراطورية العثمانية، ولو على نمط مزدوج مثل تركيب الإمبراطورية النمسَوية - الهنغارية». تعاونت هذه الجمعية مع «حزب اللامركزية» على تنظيم الترتيبات لعقد «المؤتمر العربي» في باريس بحزيران 1913. لم يطرح هذا المؤتمر الانفصال بل الإصلاح في إطار حقوق العرب ضمن مبدأ اللامركزية. لم يتجاوب الأتراك، وهذا ما دفع إلى توسّع قاعدة فكرة العروبة. كانت هزيمة العثمانيين في حرب البلقان الثانية حزيران- آب 1913 وفقدانهم لمتلكاتهم الأوروبية، وقيام الدولة الألبانية على أساس قومي جامع للألبان المسلمين والمسيحيين، حافزاً لتوسّع فكرة العروبة عند العرب أكثر من السابق في ظل بوادر بداية احتضار الدولة العثمانية، وبداية إظهار الاستعداد البريطاني - الفرنسي لوراثة «الرجل المريض». بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب الألمان في الحرب كتبت جريدة «التايمز» في 3 تشرين الثاني 1914 أن «تركيا، بدخولها حرباً غشوماً ضد الحلفاء... حكمت على نفسها بالموت فالزوال»، وهو ما دفع البريطانيين نحو سياسة تمويت «الرجل المريض» وللتخلي عن سياسة انتهجوها لمئة عام في حمايته من الروس، وقد حصلت «الثورة العربية الكبرى» في حزيران 1916 تحت رعاية ومساندة لندن، ولكن في الوقت نفسه كانت تلك الثورة مظلّلة باتفاقية سايكس-بيكو المعقودة سراً قبل شهر من ذلك بين الإنكليز والفرنسيين، ثم أعقب تلك الاتفاقية (وعد بلفور) لاحقاً في 2 تشرين الثاني 1917.

ولدت «العروبة» على أنقاض العثمانيين، الذين كان مربوطاً السلطان عندهم بلقب «خليفة المسلمين» عند غالبية المسلمين العرب السنّة. هذا ولّد جرحاً كبيراً في فكرة العروبة منذ ولادتها حيث وضعت في علاقة ملتبسة مع «الإسلام»، ثم زاد غور جراحات تلك العلاقة مع عداء «الإسلام السياسي»، الذي نشأ أول تنظيم له في آذار 1928 باسم «جماعة الإخوان المسلمين»، لفكرة العروبة ومناداته بـ«الأمة الإسلامية»، ثم تعمّقت تلك الجراحات مع صدام العروبي جمال عبد الناصر مع «الإخوان المسلمين» في عام 1954. كان الجرح الثاني للعروبة أن «الثورة العربية الكبرى» قد كانت فاشلة في تحقيق «الدولة العربية» ولم تؤدّ إلى أكثر من تحقيق السيطرة البريطانية-الفرنسية على المشرق العربي وتجزئته بين لندن وباريس، ثم في تحقيق بريطاني لـ«وعد بلفور» باتجاه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

أتت العروبة مُغمّسة بدماء هذين الجرحين الكبيرين: حاول ميشال عفلق تضميد وتجاوز الجرح الأول في محاضرته عام 1942 في نص كتيب «ذكرى ميلاد الرسول العربي» حيث اعتبر «العروبة» جسداً و«الإسلام» روح ذلك الجسد. كان تأسيس «حزب البعث» عام 1947 محاولة كبرى لتوطيد العروبة على أسس غير متعارضة مع الإسلام، بخلاف ما جرى قبل عام 1918، وقد كانت فكرة عفلق، حول العلاقة بين «العروبة» و«الإسلام»، في حالة تعارض أيضاً مع الروح العلمانية المتأثّرة بالأتاتوركية عند مفكر عروبي آخر هو ساطع الحصري الذي ربط العروبة باللغة أكثر من أي رابط آخر وهو ما تابعه على الضدية من عفلق مفكر عروبي آخر هو زكي الأرسوزي.

رغم صدام عبد الناصر مع الإسلاميين إلا أن الناصرية كحركة عروبية كانت متلاقية مع البعثيين في التوحيد العضوي للعروبة والإسلام وهو ما يشكّل متابعة لتراث وادي النيل والمغرب العربي عندما تتوحّد عندهما، أكثر من بلاد الشام، «العروبة» و«الإسلام» في ماهية واحدة. جاء جرح نكبة فلسطين عام 1948 لكي يجعل «العروبة» بفرعيها الناصري والبعثي على سطح الحدث وخاصة لمّا تلاقيا وصنعا وحدة 1958 المصرية-السورية، ثم اتّحدا كاتجاهين سياسيين في عراق عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين الداعمين لقاسم قبل أن ينقضّا عليهما في يوم 8 شباط 1963، ثم أسقطا معاً حكم عهد الانفصال السوري يوم 8 آذار 1963 قبل أن يحدث الانشقاق البعثي-الناصري في دمشق يوم 18 تموز 1963 بشكل دموي مع محاولة انقلاب العقيد جاسم علوان المدعومة من القاهرة، وفي بغداد مع انقلاب اللواء عبد السلام عارف ضد البعثيين بدعم من عبد الناصر في يوم 18 تشرين الثاني 1963.

في يوم 5 حزيران 1967 جاء الجرح الأكبر للعروبة مع هزيمة القاهرة الناصرية ودمشق البعثية أمام إسرائيل. كان صعود الفكرة العروبية برافديها الناصري والبعثي ردّ فعل في الشارع العربي على نشوء دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية أمامها في حرب 1948. جاءت هزيمة 1967 لكي تكرّس فشل العروبيين في الوظيفة الأساسية التي أوكلها وأصعدهم من خلالها الشارع العربي. من هنا جاء صعود تيار الإسلام السياسي عقب هزيمة العروبيين في حزيران 1967. كان انقسام الناصريين والبعثيين وصراعاتهم، وخاصة في دمشق وبغداد، وبين البعث وعبد الناصر في زمن البعثين العراقي والسوري عام 1963، سبباً رئيسياً في هزيمة حزيران، ولكن وأيضاً كان ذلك الانقسام والصراع الدموي قد ترك جرحاً عميقاً في الجسد التنظيمي العروبي بحركاته الثلاث في بلاد الشام: «البعث» و«الاتحاد الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب».

كان هناك جرح أكبر شمل البلدان الثلاثة التي حكمها العروبيون، أي مصر وسوريا والعراق، هو أكبر من جرح فشلهم أمام إسرائيل، وأكبر من جرح فشلهم في تحقيق «الوحدة العربية»، وهو فشلهم في مهمة «التنمية والتحديث». لم يستطيعوا في البلدان الثلاثة إنشاء مجتمع حديث يتجاوز التخلف كما حصل من قبل قومي آخر هو مصطفى كمال أتاتورك في تركيا 1923-1938. ربما لهذا السبب، وهذا يحتاج إلى دراسات معمّقة، عندما دخلت البلدان الثلاثة في الأزمة (مصر 2013-2014، وسوريا 2011-2026، والعراق 1991-2026) ظهرت عوامل الرباط الداخلية في البلدان الثلاثة هشّة وضعيفة وارتدّ الكثير من الأفراد المصريين والسوريين والعراقيين إلى ولاءات ليس فقط ما قبل عروبية بل ما قبل وطنية مثل «الطائفية» و«الدينية» و«الإثنية» و«المناطقية» و«القبلية العشائرية». على الأرجح أن انفجار الأزمات في البلدان المذكورة هو حصيلة تركيبية للفشل في المهمات التي أتى العروبيون من أجلها وهي «تحرير فلسطين» و«تحقيق الوحدة العربية» و«إنجاز مهمات التنمية والتحديث»، وهو ما أدّى إلى انفجار البناء الداخلي الذي أشَّر، كانفجار، إلى فشل بناء مصر ما بعد 23 يوليو 1952، وسوريا ما بعد 8 آذار 1963، وعراق ما بعد 17-30 تموز 1968، إذا لم يكن أبعد ليشمل مصر ما بعد ثورة 1919 وسوريا ما بعد 17 نيسان 1946 وعراق ما بعد 23 آب 1921.

في سوريا يبقى الجرح العروبي أكبر من العراق ومصر، حيث كان الكثير من السوريين، ولو أن هناك نزوعاً سورياً قوياً غير عروبي بدأ يظهر في مرحلة ما بعد 18 آذار 2011، يشعرون بأن القميص السوري ضيق عليهم أو أنه مؤقت وهو شعور موجود منذ الدولة الفيصلية عام 1920 وتعزّز هذا الشعور بعد جلاء الفرنسيين في 17 نيسان 1946، وهذا هو السبب في أن دمشق دائماً كانت الأفكار الوحدوية العروبية أقوى فيها من الأفكار القطرية، وقد كادت سوريا تذوب في كيان جديد مع العراق لولا أن منع هذا انقلاب العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949 بدفع من القاهرة والرياض، ثم ذابت دمشق في القاهرة يوم 22 شباط 1958 حتى يوم 28 أيلول 1961. مع هذا ما زالت العروبة قوية عند الكثير من السوريين ما دام الكثير منهم يعتبر أنها هي اللاصق الذي يتجاوز ويعبر الأديان والطوائف والعشائر والمناطقية، إلا إذا تم الأخذ بمشروع «الأمة الديمقراطية» عند عبدالله أوجلان حيث يقام كيان جغرافي سياسي على مبدأي المساواة والديمقراطية لجميع المواطنين بمعزل عن القومية والدين والطائفة والجنس والمنطقة والاتجاه السياسي، وذلك من حيث إن «دولة المكوّنات» لن تكون أكثر من مكان القسمة في حصص مناصب السلطة والإدارات بين المكوّنات الطائفية والدينية والإثنية كما في لبنان 1943 وعراق ما بعد صدام حسين، والعروبة هي الرابط الذي يربط البلد ببلاد الشام الأخرى حيث العلاقات الاقتصادية والديموغرافية مع لبنان والأردن، ولو أن الوجود السوري في لبنان 1976-2005 قد ولّد رد فعل سلبياً عند العديد من اللبنانيين تجاه السوريين كما أن طريقة تعامل اللبنانيين والأردنيين مع السوريين اللاجئين في أعوام 2012-2024 قد ولّدت جرحاً غائراً عند السوريين وشكّلت صدمة كبرى، والعروبة هي الرابط مع العمقين الحيويين الاقتصاديين للسوريين في العراق والجزيرة العربية، وهي الرابط مع مصر حيث منذ أيام رعمسيس الثاني كان الدفاع عن بلاد النيل يترابط عضوياً مع بلاد الشام وهذا أساس فكرة العروبة عند جمال عبد الناصر الذي كان مدرّساً في كلية أركان الحرب بمرحلة ما قبل 23 يوليو 1952 ومن ثم ازداد هذا الشعور عند المصريين والسوريين في مرحلة ما بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948.

ربما يؤدي هذا عند السوريين إلى نزعات عروبية ولكن غير ذوبانية تأخذ شكل اتحادات أولاً اقتصادية مع لبنان والأردن والعراق (ولاحقاً الجزيرة العربية ومصر) ثم تأخذ شكل رأس هرم سياسي يكون مبنياً على الجسم الاقتصادي كما في الاتحاد الأوروبي، وربما يؤدّي هذا إلى مشروع أوسع شرق أوسطي (وخاصة إن نجحت عملية السلام في تركيا بين إردوغان وأوجلان ومعهما زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي) نحو حل مشكلة العلاقة المزمنة بين القوميات الأربع في الشرق الأوسط: العرب والفرس والكرد والترك، وهو ما يراه أوجلان حلاً يكون بتأسيس جمهوريات تقوم على الديمقراطية والمساواة لكل مواطنيها مع بقاء حدود الدول القائمة حدوداً رمزية تسمح بتبادل اقتصادي وثقافي، في اتجاه يراه أوجلان حلاً عملياً للأزمات والمشكلات والحروب والنزاعات بين القوميات الأربع، من أجل الوصول إلى اتحاد شرق أوسطي شبيه بالاتحاد الأوروبي الذي أتى بعد قرون من الحروب الدموية بين الأوروبيين.

*** كاتب سوري**

الحرب الكونية ضد المقاومة

تل أبيب تخشى القتال وحيدة

طهران - واشنطن: «مروحية هرمز» تهدّد وقف النار

شهدت الجبهات هدوءاً حذراً بعد إعلان وقف تبادل إطلاق النار بين إيران والعدو الإسرائيلي، بعدما أطلقت القوات الإيرانية صواريخ باليستية على الكيان إثر غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت، ما قابله العدو بغارات على مواقع في إيران. غير أن إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مساء أمس، أن الولايات المتحدة ستردّ على حادث إسقاط إيران مروحية أميركية هجومية متطوّرة من طراز «أباتشي» في مضيق هرمز، عاد ليمهّد الهدوء الهشّ أصلاً. وتحدثت تقارير عدة، مساء أمس، عن مشاورات تجري في واشنطن، لبحث «ردّ مناسب» على إيران، فيما رُصدت تحرّكات عسكرية في المنطقة، تشي باحتمال شنّ الولايات المتحدة ضربة ما ضد أهداف داخل إيران.

وكان ترامب قد كشف أن «الإيرانيين أسقطوا الليلة الماضية إحدى طائرات الهليكوبتر المتطورة للغاية من طراز أباتشي في أثناء قيامها بدورية فوق مضيق هرمز»، مضيفاً أن «الطيارين الاثنين بخير ولم يصابا بأذى»، وأنه «يتعين على الولايات المتحدة الرد، بحكم الضرورة، على هذا الهجوم». وكانت «القيادة المركزية الأميركية» قد أعلنت، أمس، أنها فتحت تحقيقاً في الحادث، فيما نقلت شبكة «سي إن إن» عن مصدر مطلع أن مسيّرة إيرانية من طراز «شاهد» هي التي أصطدمت بالمروحية الأميركية وأسقطتها.

وفي المقابل، قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن مضيق هرمز «ليس مياهاً دولية، بل هو مياه مشتركة بين إيران وعمان، ويقع على بعد آلاف الأميال من شواطئ الولايات المتحدة»، مشدداً على أن «الحدود البحرية واضحة ووضوح الشمس». وأضاف أن «قواتنا المسلحة القوية في حال تأهب دائم لأي انتهاك للمجال الجوي أو البري أو المائي الإيراني»، لافتاً إلى أن «القوات الأجنبية الموجودة بالقرب من أراضينا

> **أوحت تصريحات عراقجي أن إسقاط المروحية لم يكن متعمّداً**

معرّضة لخطر دائم بسبب أخطائها البشرية، أو الحوادث العرضية، أو احتمال وقوعها في مرمى النيران». وتابع عراقجي أنه «للحدّ من المخاطر، فإن الحلّ الأمثل هو خروج القوات الأجنبية في أسرع وقت ممكن من بيئة لن تكون أبداً مضيافة لوجود من طراز «شاهد» هي التي أصطدمت بالمروحية الأميركية وأسقطتها.

نتنياهو: من الممكن ان نصل إلى وضع نضطر فيه إلى مواجهة الإيرانيين وحدنا (أرشيف)

كيف نتحدث لغات أخرى أيضاً».

وبحسب تصريح عراقجي، نفياً غير مباشر لـ«تعمّد» إيران إسقاط المروحية الأميركية، ومحاولة الإيحاء بأن ما حدث هو مجرّد «حادث». كما تؤكد لغة التصريح، توقّع إيران لردّ عسكري أميركي، وجاهزيتها للردّ عليه في حال وقع.

وبحسب ما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولين أميركيين، فإنه «ليس واضحاً ما إذا كانت المفاوضات مع إيران ستستأنف بعد تعهّد ترامب بالردّ على إسقاط المروحية»، خصوصاً أن الحدث يأتي بعدما كان ترامب قد قال، أمس، إن الجهود الدبلوماسية الأميركية للتوصل إلى اتفاق مع إيران باتت في «مراحلها النهائية». وأضاف، رداً على سؤال، أن التوصّل إلى الاتفاق «سيستغرق يومين أو ثلاثة». وقبل ذلك بوقت قصير، نقلت شبكة «سي إن إن» الأميركية عنه قوله إن الولايات المتحدة ستعلن «انتصاراً كاملاً» على إيران خلال الأسبوعين المقبلين.

وفي غضون ذلك، وبعدما كان ترامب قد كشف، قبل يومين، أنه حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من «حرب واسعة مع إيران، يجد فيها نفسه وحيداً»، كشفت «القناة 15» العبرية أن نتنياهو قال خلال جلسة «الكابينت» مساء الأول من أمس، أنه «من الممكن أن نصل إلى وضع نضطر فيه إلى مواجهة الإيرانيين وحدنا، من دون دعم من الولايات المتحدة، بكل ما يترتب على ذلك من أثمان، سواء في الذخائر أو العزلة الدولية»، مستدركاً: «نحن لا نريد الوصول إلى هناك، لكننا نعلم أننا قد نصل إلى ذلك». كذلك، حذّر رئيس الأركان إيال زامير من الاتفاق الجارية بلورته، قائلاً: «كما نراه حالياً، فإنّ أي اتفاق تقريباً هو اتفاق سيئ». ويبدو أن نتنياهو يتعمّد تسريب هذه المواقف، للإيحاء للجمهور الإسرائيلي - على مقربة من انتخابات مرتقبة - بأنه غير مستسلم لرغبات الرئيس الأميركي، وأنه يكافح بوجه الضغوط الأميركية.

ومن جهة أخرى، كشفت «إذاعة الجيش الإسرائيلي» تفاصيل جديدة حول طلعة الهجوم الجوي التي كان مخططاً لها أن تنطلق، أول من أمس، نحو إيران، قبل أن يوقفها قرار صادر عن المستوى السياسي. وبحسب الإذاعة، كان الحديث يدور عن طلعة هجومية كبيرة، جرى الاستعداد لها في المؤسسة الأمنية. وكان من المقرر أن تشمل أهدافاً بينها البنى التحتية. غير أن التغريدة التي نشرها ترامب، ودعا فيها إلى وقف الهجمات، أبقت الطائرات على الأرض وهي مسلّحة ولم تنطلق نحو إيران. كما نشرت «القناة 12» تفاصيل إضافية من المناقشات التي جرت في قمة القيادة الإسرائيلية، لافتة إلى أن رئيس الأركان الإسرائيلي حذّر خلالها من أن إيران هي الطرف الذي أطلق «الطلقة الأخيرة». وقال زامير: «لا يجوز لنا بأي حال من الأحوال الوصول إلى معادلات ردع ثابتة». وسأله أرييه درعي: «حتى لو كان الثمن توتير العلاقة مع الولايات المتحدة؟»، فردّ رئيس الأركان: «لا، ولكن هل يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن يتم إطلاق النار علينا بينما نكون مقيّدين في يدنا؟». ومن الواضح هنا أن المؤسسة الأمنية تحاول - عبر هذه التسريبات - تبرئة ساحتها، وتحميل المستوى السياسي مسؤولية التراجع أمام إيران.

(الأخبار)

تحذيرات من قرار تمهيدي لعدوان ثالث

«الوكالة الدولية» نحو إدانة إيران مجدّداً

طهران - **محمد خواجوئي**

يتصدّر الملفّ النووي الإيراني جدول أعمال الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، الذي انطلق، أول من أمس، في فيينا، ويستمرّ حتى الجمعة. ويأتي هذا الاجتماع في ظلّ تداعيات الهجمات الأميركية - الإسرائيلية التي استهدفت المنشآت النووية الإيرانية خلال الحربين الأخيرتين، والتي دفعت التعاون بين إيران والوكالة إلى أدنى درجاته، بالتوازي مع تصاعد الاتهامات المتبادلة على خطّهما. وفي أجواء يخيّم عليها الغموض بشأن مسار المفاوضات بين طهران وواشنطن، تسعى الأخيرة، بدعم من عدد من العواصم الأوروبية، إلى استصدار قرار ضدّ إيران من «مجلس المحافظين»، في خطوة تُقرأ على أنها محاولة لممارسة ضغط إضافي على الأخيرة، يضاف إلى استمرار فرض الحصار البحري عليها.

دائماً ما مثّل مستوى التعاون الفني بين إيران والوكالة، انعكاساً مباشراً لطبيعة العلاقات السياسية بين طهران والقوى الكبرى. فبعد التوصّل إلى الاتفاق النووي عام 2015، الذي نصّ على فرض قيود محدّدة على تخصيب اليورانيوم، في مقابل رفع تدريجي للعقوبات، شهد هذا التعاون توسّعاً ملحوظاً، أدّى بالتالي إلى ارتفاع مستوى الرقابة. لكن مع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018، وعودة العقوبات على إيران، ردّت الأخيرة بالتخلّي تدريجياً عن التزاماتها الواردة فيه، بما شمل رفع مستويات تخصيب اليورانيوم وتقليص نطاق عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة في إطار «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، فضلاً عن تقليل إجراءات المراقبة الإضافية. وبذلك، تراجع التعاون إلى أدنى مستوياته؛ وهو تراجع تعمّق بعد حرب حزيران 2025 الإسرائيلية - الأميركية على إيران، والتي تعرّضت خلالها منشآت «فوردو» و«اصفهان» و«نطنز» للقصف. وفي حين تنتقد «الدولية للطاقة الذرية»، طهران، لعدم سماحها بالوصول إلى تلك المنشآت، تتهم إيران، الوكالة، بالتسييس، مؤكدة أن الحديث عن عمليات التفتيش يصبح بلا معنى في ظلّ تعرّض المنشآت الإيرانية للقصف، وعدم مبادرة الوكالة إلى إدانة تلك الهجمات أو تقديم أيّ دعم لطهران في ظلّها.

وفي هذا السياق، قال المدير العام للوكالة، رافائيل غروسي، في مؤتمر صحافي عقب انطلاق الاجتماع، إن «قناة التواصل بين إيران والوكالة انقطعت عملياً»، داعياً طهران إلى «العودة إلى التفاعل»، بما يتيح استئناف عمليات التفتيش في المنشآت النووية التي تعرّضت للقصف. وفي أحدث تقرير قدّمه إلى الدول الأعضاء، أقرّ غروسي بأنه منذ التقرير الأخير الصادر في شباط الماضي، «لم يتمكّن المفتشون في إيران من زيارة سوى منشأة واحدة هي محطة بوشهر النووية، بين الأول والثالث من حزيران». وأعلن صراحة أنه «غير قادر على تقديم أيّ معلومات بشأن حجم أو تركيبة أو موقع مخزونات اليورانيوم المخصّب»، مضيفاً أن الوكالة «غير قادرة على أداء مسؤولياتها الرقابية بموجب اتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار».

وقبل حرب حزيران، كانت «الدولية للطاقة الذرية» تقدّر أن إيران تمتلك نحو 440 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب بنسبة تصل إلى 60%، وهي كمية تُعدّ، في حال اتّخاذ قرار بتسليح البرنامج، كافية لإنتاج ما يصل إلى 10 أسلحة نووية. لكن بعد الهجمات التي استهدفت المنشآت النووية، بقي مصير تلك المخزونات غامضاً، وسط ترجيحات بأن جزءاً كبيراً منها لا يزال قائماً. وفي الوقت نفسه، تحوّلت هذه القضية إلى عقدة أساسية في المفاوضات؛ إذ تصرّ الولايات المتحدة على إخراج اليورانيوم المخصّب من إيران، فيما ترفض إيران ذلك، مؤكدة أنها لا تقبل سوى بخفض نسبة التخصيب.

وفي هذه الأجواء، تسعى الولايات المتحدة، بدعم رسمي من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى دفع «مجلس محافظي الوكالة» إلى تبنّي قرار يُلزم إيران بتقديم معلومات «دقيقة ومن دون تأخير» بشأن المنشآت التي تعرّضت للقصف ومخزونات اليورانيوم المخصّب لديها. ويرجّح دبلوماسيون أن يُعتمد هذا القرار بأغلبية ملحوظة، على غرار قرار مماثل أقرّ في تشرين الثاني الماضي. إلا أن هكذا خطوة اليوم، من شأنها أن تزيد من تعقيد المفاوضات الجارية لتمديد وقف إطلاق النار وتهيئة الأرضية لمحادثات أوسع، تشمل - من بين ما تشمل - البرنامج النووي الإيراني.

وفي هذا الإطار، حذّرت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة في فيينا، أمس، من أن مساعي الولايات المتحدة لاستصدار قرار جديد ضدّ إيران، قد تمهّد الطريق لهجوم آخر. وقالت البعثة، في رسالة نشرتها على منصة «إكس»، إن تقديم مثل هذا القرار من جانب الولايات المتحدة، بوصفها «الطرف المعتدي»، «أمر مثير للسخرية». وأضافت أن واشنطن «تذرف دموع التماسيح على مشكلات كانت هي نفسها سبباً في خلقها»، متهمة الولايات المتحدة بإلقاء اللوم على إيران لعدم التعاون،

> **اعتماد قرار جديد قد يزيد تعقيد المفاوضات بين واشنطن وطهران**

في وقت جعلت فيه الهجمات الأميركية تنفيذ إجراءات الضمانات في المنشآت النووية المتضررة «أمراً مستحيلاً عملياً ومنطقياً وقانونياً». كما أكدت البعثة أن السعي إلى تمرير قرار جديد «استفزازي وغير ضروري»، حتى لو كان أحد أغراضه التحقيق في حجم الأضرار الناجمة عن الهجمات الأميركية، قد يشكّل سابقة لتبرير اعتداء آخر، على غرار ما حدث في حزيران وتشرين الثاني 2025.

طهران تحذر من قرار للوكالة الدولية يعقد المفاوضات (من الويب)

الحرّد الإسرائيلي لا يبدّل التوازنات: نحو اتفاق بشروط الميدان

يحيى دبوق

يعكس التصريح الأخير للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن وقف الهجمات الإسرائيلية على إيران، تظهيراً إضافياً لتحوّل جارٍ في ديناميكية العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، التي انتقلت، أقلّه في عهد دونالد ترامب، من مرحلة التنسيق الوثيق والمراعاة المتبادلة، إلى مرحلة فرض الرؤية الأميركية بشكل قاطع وحاسم. إذ أكّد ترامب، في مقابلته الأخيرة مع شبكة «بي بي سي»، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لم يعُد في موقع يسمح له باتخاذ قرارات انفرادية تتعارض مع التوجّهات الأميركية، مشيراً بوضوح إلى أنه عندما يُصدر هو توجيهاً، فإن الأخير ينفّذه من دون تردّد أو تحفّظ. الأمر الذي يطرح تساؤلاً مشروعاً حول ارتباط هذا الموقف بقرب التوصل إلى اتفاق إيراني - أميركي، لا يراعي المصلحة الإسرائيلية تماماً.

جاء موقف ترامب لينفي أيّ تفسير يشير إلى وجود تمرّد إسرائيلي أو محاولة لتقويض السياسة الأميركية؛ إذ برّر الردّ الإسرائيلي على هجمات إيران بأنه جاء، في سياق زمني لم يكن فيه ثمّة مجال للتدخّل لمنعه، فيما لم يُربط وقوعه بوجود خلاف استراتيجي. لكنّ الدلالة الأعمق في كلامه لا تكمن في نفي التمرّد بحدّ ذاته، بل في توقيت هذه التوضيحات الذي يتزامن مع الحديث عن نضوج اتفاق يُحتمل أن يكون نهائياً وليس مجرّد ورقة تفاهم مؤقّتة، وقد تفضي مخرجاته إلى واقع بعيد تماماً عمّا ترغب فيه إسرائيل ككيان، وليس فقط ما يريده صاحب القرار السياسي الحالي فيها.

والاستعاضة المُحتملة تلك عن «ورقة التفاهم» بـ«الاتفاق الكامل»، تستند إلى حسابات براغماتية أميركية بحتة، قد يكون أهمّها أن التنازلات المطلوبة من الولايات المتحدة، التي تصرّ عليها إيران، لا تبرّرها مجرّد مذكّرة أو اتفاق على تفاوض لاحق. بتعبير آخر، لا يمكن إيران أن تتلقّى العوائد، فيما تنتظر أميركا عوائدها بعد عملية تفاوضية، قد تفشل أو تنجح، علماً أن التأجيل نفسه لم يعُد يخدم المصلحة الأميركية الراهنة.

وكانت تصريحات نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، أكّدت العمق الحقيقي للتحوّل الأميركي، وأكملت في معانيها وعباراتها المباشرة ما بدأه ترامب نفسه. إذ أشار فانس إلى قرب الإعلان عن اتفاق مع إيران، مبيّناً أن هذا الاتفاق قد لا يتّفق في مخرجاته مع الأهداف الإسرائيلية، بل قد يتعارض معها، واضعاً المصلحة الوطنية الأميركية فوق الاعتبارات العاطفية أو «التحالفية» التقليدية. ومن شأن هذا الطرح، الذي يمثّل قطيعة مع الماضي، أن يؤسّس لمرحلة من البراغماتية الصارمة التي تفصل بوضوح بين الأهداف المشتركة وتلك المتباينة؛ إذ رأى فانس أن منع إيران من امتلاك السلاح النووي هو الغاية المركزية التي تبرّر أي تنازلات قد لا ترضي إسرائيل.

غير أن السؤال الرئيس يبقى حول سبب هذا التحوّل، علماً أن إرادة الضغط على إيران كانت قراراً مشتركاً في البداية، ووصلت إلى حدّ التفاهم الكامل على إسقاط النظام نفسه؟ الواقع أن الإجابة لا ترتبط باختلاف في التشخيص، بل بنتيجة حرب مشتركة فشلت في تحقيق أهدافها القصوى. فقد استطاعت إيران، بصمودها وتوظيف مصادر قوتها، أن تفرض على الولايات المتحدة خفض سقف توقّعاتها، سواء في الميدان أو على طاولة التفاوض، وهو ما أدّى إلى فصل مصالحها عن مصالح إسرائيل، والتي كانت متطابقة في سياق الأهداف الابتدائية.

في خضمّ هذا المشهد المُعقّد، يغيب التعليق الرسمي الإسرائيلي، وهو ما يُعزى إلى أن الخيارات محدودة، وأن أيّ تظهير، حتى للتحفّظ، قد يفضي إلى خسائر إضافية. ويبدو أن محاولات السفير الإسرائيلي في واشنطن، يحيئيل ليتر، احتواء التداعيات، تمثّل جهداً دفاعياً للحفاظ على مظهر الوحدة الاستراتيجية، من دون إلغاء أصل الخلاف. فعلى الرغم من تأكيده أن «البلدين دخلا الحرب معاً وسيخرجان منها معاً»، إلا أن وصفه للخلافات بأنها عابرة، يكشف عن وعي عميق بتضاؤل هامش المناورة بشكل كبير، وهو ما يختلف جذرياً عن موقف تل أبيب العلني والرافض عشية اتفاق عام 2015، والذي دفع نتنياهو آنذاك إلى اعتلاء منصة «الكونغرس» للتصويب على الاتفاق النووي والمطالبة بإبطاله.

على أيّ حال، تشير قراءةٌ في ما بين سطور حديث ليتر، إلى أن الاتفاق بات وشيكاً، لكنه اتفاق يختلف عمّا أراده نتنياهو، ويتعارض مع مصلحة «إسرائيل الدولة». الأمر الذي يعني أن إيران نجحت في الحرب التفاوضية، كما صمدت في الميدان العسكري، بينما خفّض الطرف الآخر أي الأميركي سقف توقّعاته إلى الحدّ الأدنى الذي يمكن الولايات المتحدة تحمّله أو حتى تبريره. ومن شأن ذلك أن يجرّ هزيمة استراتيجية لإسرائيل التي تجد نفسها أمام خيارَين لا ثالث لهما: إمّا الانخراط في التسوية الأميركية بشروطها، أو مواجهة عزلة استراتيجية قد لا تستطيع تحمّل تكاليفها الباهظة.

ولا يقتصر تأثير هذا التحوّل على الثنائية الإسرائيلية - الإيرانية، بل يمتدّ ليشمل توازنات الإقليم الأوسع، بما في ذلك مكانة حلفاء إيران من غير الدول، وقدرتهم على مواجهة التحدّيات المقبلة. وفي المقابل، تدفع البراغماتية الأميركية الجديدة، التي ترسّخت في أعقاب الحرب، دول الخليج إلى إعادة تقييم معادلاتها ومقارباتها لكلّ ما يتّصل بأمن المنطقة، وذلك في ظلّ إدراك متزايد من جانبها بأن المظلّة الأمنية الأميركية لم تعُد مطلقة، بل مشروطة بالمصلحة الوطنية المباشرة التي تتحرّك سلباً وإيجاباً، وفقاً لتأثيرات إيرانية مباشرة في هذه الحالة، وهو ما أقرّ به نائب الرئيس الأميركي، وما ستُظهره بنود الاتفاق المتبلور مع طهران. ويفرض هذا الواقع على جميع أطراف الإقليم، بمن فيهم إسرائيل، التكيّف مع مرحلة تكون فيها إيران جزءاً لا يتجزّأ من عوامل التأثير التي لا يمكن إنكارها أو تجاوزها، وتقبّل خسارة كلّ ما خُطّط له على مستوى الإقليم، خلال العقدَين الماضيين.

إيران الجديدة مقابل إسرائيل الجديدة

لا «صبر» على تطويق الحلفاء

علي حيدر

تتجاوز رسائل الهجوم الإيراني على العمق الإسرائيلي، والذي جاء ردّاً على استهداف الضاحية الجنوبية لبيروت، السعي إلى إلزام إسرائيل بوقف النار الشامل الذي توصّلت إليه إيران مع الولايات المتحدة، إلى طبيعة التحوّلات الاستراتيجي لكلّ من الطرفَين. فالمنطقة لا تعيش اليوم مواجهة بين دولتَين أو بين مشروعَين، بل تشهد عملية إعادة صياغة متزامنة لمفهومَي الأمن والردع لدى كلّ من إيران وإسرائيل، وذلك في أعقاب الحروب التي خاضتاها في السنوات الأخيرة. فمن جهة، خرجت القيادة الإيرانية الجديدة بقناعة مفادها أن الحفاظ على المكانة الإقليمية، لم يعُد من الممكن تحقيقه عبر سياسة «الصبر الاستراتيجي» التي أعطت ثمارها خلال العقود السابقة، بل صار يتعيّن استخدام القوة مباشرة لحماية المكاسب والحلفاء؛ ومن جهة أخرى، خرجت إسرائيل من صدمة «طوفان الأقصى»، بقناعة معاكسة، مفادها أن الردع بمفهومه التقليدي لم يعُد كافياً، وأن الأمن صار يتطلّب منع الخصوم من استعادة قدراتهم أو إعادة إنتاج مصادر التهديد.

وكانت إيران، خلال السنوات السابقة، تميل إلى استيعاب جزء من الضربات، والردّ على أخرى بضوابط عدم الانجرار إلى مواجهة كبرى. واتّسق ذلك مع معادلة إقليمية فرضتها مجموعات المقاومة، وفي مقدّمها «حزب الله». لكن الحرب الأخيرة أحدثت تحوّلاً مهماً في طريقة قراءة القيادة الإيرانية للبيئة الاستراتيجية المحيطة بالجمهورية الإسلامية. فمن وجهة نظرها، لم يعُد النظام يستطيع البقاء بالحدّ أو الامتناع عن التصعيد، بل بالقدرة على فرض أكلاف مرتفعة على الخصوم؛ كما لم يعُد الحفاظ على التوازن الإقليمي مرهوناً بتجنّب المخاطر، بل بالاستعداد لتحمّلها. وهكذا، يكشف السلوك الإيراني الجديد عن تحوّل مفاهيمي بالغ الأهمية، يتساوق مع انعطافات كبرى في المعادلات الإقليمية منذ ما بعد «طوفان الأقصى» والحروب التي شنّتها إسرائيل بمشاركة أميركية عقبه. ومن بين المجالات التي طاولها هذا التحول، التعامل مع «حزب الله» وبقية القوى الحليفة، والذي اتّسم دائماً بمزيج من الدوافع القيمية والإسلامية والأخلاقية ومصالح الأمن القومي الإيراني، في حين بات أيّ استهداف اليوم لحليف رئيس، قضية تمسّ الأمن القومي الإيراني مباشرة، بما يجعل تكلفة ضرب الحلفاء، أعلى بكثير ممّا كانت عليه في السابق. ويفسّر ما تقدّم، إصرار إيران على أنها لن تسمح بالاستفراد بـ«حزب الله» أو بأيّ جبهة مقاومة، من دون ردّ مباشر، وتمسّكها بتطبيق فكرة «وحدة الساحات».

غير أن أهمية هذا التحوّل لا تكمن في طبيعته الإيرانية فقط، بل في أنه يتصادم مع تحوّل موازٍ داخل إسرائيل نفسها. فبعد «طوفان الأقصى»، تعرّضت إحدى أهم المسلّمات الأمنية الإسرائيلية للاهتزاز. إذ اكتشفت المؤسسة الأمنية أن سياسة الاحتواء والردع التقليدي لم تمنع نشوء تهديدات استراتيجية قادرة على اختراق الحدود، وإحداث صدمة أمنية عميقة. وعليه، بدأت تتبلور عقيدة إسرائيلية جديدة تختلف عن تلك التي حكمت سلوك إسرائيل خلال العقود الماضية؛ وهي عقيدة تقوم على مفهوم «منع التعافي» و«منع إعادة البناء»، الذي أضحى جزءاً أساسياً من التفكير الأمني الإسرائيلي في غزة ولبنان وساحات أخرى.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم الإصرار الإسرائيلي على مواصلة الضغط العسكري على «حزب الله» حتى بعد التوصّل إلى وقف إطلاق النار. فإسرائيل لا تنظر إلى المسألة باعتبارها ردأ على تهديد قائم فقط، بل بوصفها جزءاً من استراتيجية تهدف إلى منع إعادة بناء القدرات العسكرية التي تقيّد استراتيجيتها التوسّعية، وتعرقل مخطّط الهيمنة الأمنية والاستراتيجية التي تسعى إليها، إضافة إلى ما قد تشكّله من خطر في المستقبل.

وهنا تحديداً، يَظهر جوهر التصادم بين العقيدتَين؛ فإيران الجديدة ترى أن بقاء «حزب الله» قوةً فاعلة، يشكّل جزءاً من أمنها القومي ومن منظومة ردعها الإقليمية، في حين تعتقد إسرائيل الجديدة أن منع الحزب من استعادة قوته يشكّل ضرورة أمنية لا تقلّ أهمية عن مواجهة أيّ تهديد مباشر. ولذلك، فإن أحد أهداف إسرائيل الرئيسة يتمثّل في منع إيران من فرض قواعد اشتباك تجعل استهداف المقاومة في لبنان وبيئتها، مدخلاً لمواجهة إقليمية أوسع.

في النتيجة، أفرزت الحروب الأخيرة قيادتَين استراتيجيتَين مختلفتَين في قراءتهما للدروس المستخلصة منها: واحدة تسعى إلى تكريس الترابط بين الجبهات باعتباره مصدر قوة وردع في مواجهة التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وأخرى تتطلّع إلى تفكيك هذا الترابط باعتباره مصدر الخطر الأساسي. وعلى ضوء ذلك التناقض، يبدو أن مستقبل التوازنات الإقليمية سيتحدّد بناء على قدرة كلّ طرف على فرض منطقه الاستراتيجي، وإنفاذ قواعده الخاصة في البيئة الأمنية الجديدة الآخذة في التشكّل في المنطقة.

> **المنطقة تشهد عملية إعادة صياغة متزامنة لمفهومي الأمن والردع لدى كلّ من إيران وإسرائيل**

الحرب الكونية ضد المقاومة

انكشاف المتورّطين في اغتيال الحدّاد
العدو يشدّد القيود على عملائه

غزة - **الأخبار**

مع تمكّن العدو من ترصّد القائد الذي دأب الإعلام العبري في وصفه لسنوات بـ«شبح القسّام»، انكبّ رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مع عدد من جنرالاته، على متابعة اغتيال قائد أركان «كتائب القسام»، الشهيد عز الدين الحداد، من خلال عملية جوية «محكمة» تمّ خلالها «الإطباق على الهدف». بيد أنه على الأرض، كانت معركة أخرى تدور بعيداً عن وسائل الإعلام، ربّما أسهمت باكراً في تقويض الإنجاز الذي بالغ نتنياهو في التسويق له. قبيل وقوع الاغتيال، كان عميلٌ على الأرض يراقب المنزل الذي يؤوي زوجة الحداد وابنته، متتبّعاً أثر هدفه حتى اللحظات الأخيرة، حيث أتيحت له فرصة الانقضاض عليه. وتروي مصادر من أمن المقاومة، للمرة الأولى، لـ«الأخبار»، تفاصيل العملية، مشيرةً إلى أن العميل المذكور تولّى مراقبة المبنى السكني، ثمّ تتبّع سيارة اشتبه في أنها تقلّ الحداد - قبل أن يتمّ استهدافها -، ومن بعد ذلك، توجّه إلى المستشفى بهدف التأكد من نجاح العملية. وكان تحدّث الإعلام العبري عن أن مكالمة استمرّت 45 دقيقة بين العميل ومشغّله الإسرائيلي، فيما كان رئيس وزراء العدو يستمع إلى كل التفاصيل، ويشرف، مباشرة، على الاغتيال.

على أن ما لم تتأتَ وسائل الإعلام الإسرائيلية على ذكره، هو أن أمن المقاومة على الأرض، ورغم الضربة الموجعة برحيل الحداد، انقضّ على

> **يفرض الاحتلال على عملائه إجراءات أمنية مشدّدة تصل إلى حدّ «الإذلال»**

العميل في اللحظة نفسها، وأمسك به، وأجبره على الاعتراف بضلوعه في عملية الاغتيال. وفي تلك اللحظة، أنهى الضابط الإسرائيلي الاتصال فوراً، تاركاً عميله الذي كان واحداً للمقاومة التي كانت توعّد، لتوّها، قيادياً بارزاً في صفوفها، إلا أنه سرعان ما بدأت آثار هذه «الصفعة» في الظهور، منعكسةً في تركيز القوّات الإسرائيلية على استهداف عدد من قادة أمن المقاومة، خصوصاً أن الإخفاقات التي منيت بها قيادة الاحتلال الأمنية خلال الحرب، لا تزال مستمرّة جزئياً رغم فداحة تداعيات العدوان على القطاع، وذلك في صورة «خروقات كبيرة» ومتكرّرة.

وفي السياق، يؤكد مصدر قيادي في أمن المقاومة، في حديث إلى «الأخبار»، أن ممارسات العدو الأخيرة، والتي شملت تغيير عدد من الضباط، تؤكد نجاح المقاومة في اختراق المنظومة الأمنية الإسرائيلية. وطبقاً للمصدر نفسه، باتت قوات الاحتلال تعمد، بشكل متكرّر، إلى اعتقال عدد كبير من العملاء الذين تجنّدهم بنفسها في المناطق الشرقية، في ما يمنع عن «حالة هوس أمني» في التعامل مع محاولات اختراق أمن المقاومة لصفوفها. ووصل الأمر بإسرائيل إلى منع العملاء من التحرّك خارج مناطق محدّدة، وفرض إجراءات أمنية مشدّدة تصل إلى حدّ إهانتهم وإذلالهم. والطلب إليهم خلع ملابسهم بالكامل، وذلك قبيل أيّ لقاء مع ضباط الاحتلال. وتتّسق المعطيات المشار إليها مع تقرير صدر أخيراً عن منظمة حقوقية، يتحدّث عن شكاوى عديدة من قبل عوائل المنتسبين إلى العصابات العميلة، حول تعرّض أبنائها للاعتقال على يد جيش العدو، على خلفية اتهامات بوجود علاقة تربطهم مع المقاومة.

وطبقاً لمصدر أمني مطّلع، يأتي ذلك بعدما نجحت المقاومة، طيلة الفترة الماضية، في امتصاص آثار الضربات المكثّفة التي تعرّضت لها على صعيد قياداتها وبنيتها الأمنية في صراعها مع العدو، بما في ذلك الاغتيالات المباشرة أو عبر العملاء. وفي المقابل، أجرت عمليات «التجنيد المزدوج»، الاحتلال، على «عدّ أنفاس» قادة العصابات العميلة، ومتابعة أدق تفاصيلهم، بالتزامن مع إفشال المقاومة لعدد من أهدافه الميدانية. ويردف المصدر أن أمن المقاومة ألقى القبض على عدد كبير من العملاء، ومنهم أفراد خطرون حاولوا الهروب إلى المناطق الشرقية الواقعة خلف ما يُعرف بـ«الخط الأصفر»، وتحييد عدد منهم، جنباً إلى جنب تفكيك عدد من المتلحقين بالعصابات.

وفي ما يتعلّق بوضع العصابات، يؤكّد القيادي أن «أعدادها قليلة جداً، وأعضاءها لا يتجاوزون بضع عشرات من الأشخاص، من الذين اكتظّت بهم، سابقاً، السجون بسبب قضايا إتجار بالمخدّرات وعمالة وقضايا أخلاقية أخرى»، قبل أن «يجدوا ضالّتهم خلف الخطّ الأصفر، وتحت حماية الدبابات الإسرائيلية». من جهتها، تتعامل المقاومة مع هؤلاء بوصفهم جزءاً من الأهداف المشروعة لها، والتي لن تنتهي المواجهة إلا بـ«القضاء» عليها. وعليه، فهي تعتزم، في المرحلة القادمة، تنفيذ إعدامات ميدانية مباشرة بحق عملاء تورّطوا في اغتيال عدد من المقاومين، ويشكل علني، استجابة لدعوات شعبية وعشائرية. وبالفعل، أكّد أمن المقاومة أن تنفيذ الأحكام يتمّ أمام الجمهور، «ولا سيما أن هناك عملاء ارتكبوا مجازر أودت بحياة عدد من أبناء شعبنا».

قبيل وقوع الاغتيال، كان عميلٌ على الأرض يراقب المنزل الذي يؤوي زوجة الحداد وابنته (أرشيف)

مخاوف سعودية من إغلاق يمني كامل لـ«باب المندب»

صنعاء - **رشيد الحداد**

أبقت صنعاء جبهة إسنادها للبنان، خارج اتفاق التهدئة الذي طُبّق بين إيران وإسرائيل. فحتى ساعات فجر أمس، استمرّت الهجمات اليمنية بواسطة طائرات مسيّرة بعيدة المدى، اعترف جيش الاحتلال بالبعض منها بشكل رسمي، مكتفياً بالحديث عن اعتراض هدف جوي في سماء إيلات. وكانت أكدت صحيفة «يسرائيل هيوم» تعرّض إيلات لهجوم جديد من اليمن، وذلك بالتزامن مع حديث منصات عبرية عن اعتراض هدف آخر وصفته بالمشبوه بعد إطلاق صفارات الإنذار في المدينة. ووفق مراقبين، فإن استمرار العمليات اليمنية من دون إعلان رسمي، يؤكد أن هذا الإسناد سيبقى مفتوحاً حتى يلتزم العدو بوقف عدوانه الكامل على جنوب لبنان والضاحية.

وفي هذا الإطار، اعتبر عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، محمد الفرح، أن قرار «اليمن بإغلاق باب المندب أمام الملاحة المرتبطة بالعدو الإسرائيلي (...) تعبير عن إرادة سياسية واستراتيجية تؤكد أن اليمن حاضرٌ في معركة الدفاع عن الأمة». وأشار الفرح، في منشور على منصة «إكس»، إلى أن «توظيف هذه الورقة الاستراتيجية في خدمة قضايا الأمّة ومصالح الشعب اليمني يؤكد للجميع أن أمن الممرات البحرية، لم يعُد حقاً حصرياً لأميركا وللعدو الإسرائيلي ووكلائهم في المنطقة، بل بات قراراً وطنياً يندرج في إطار فرض السيادة اليمنية على المضيق الاستراتيجي». وأضاف أن «اليمن لديه القدرة على تحويل موقعه الجغرافي وثقله الاستراتيجي إلى عنصر مؤثّر في مواجهة مشاريع الهيمنة والاحتلال»، مؤكداً أن «استمرار الحصار والتجويع والقتل في اليمن وغزة ولبنان سيقابل بإجراءات ضاغطة ترفع كلفة العدوان وتفرض معادلات جديدة في المنطقة».

وجاء حديث الفرح في أعقاب تصريحات قائد «فيلق القدس»، إسماعيل قآاني، عن حزام أمني بحري للمقاومة، يمتدّ من مضيق هرمز وحتى مضيق باب المندب، ومن الخليج وحتى البحر الأحمر. وأثار ارتفاع مستوى التنسيق بين صنعاء وطهران بخصوص تحويل الممرّات المائية إلى أوراق ضغط ضدّ العدو، مخاوف سعودية من احتمال إغلاق مضيق باب المندب. وفي هذا الإطار، اعتبر الكاتب السعودي المقرّب من القصر الملكي، عبد الرحمن الراشد، في منشور على منصة «إكس»، أن «الحديث عن رفع سقف التصعيد من قبل الحوثيين وإيران بشأن إغلاق باب المندب، يهدّد الصادرات السعودية بالعبور عبر البحر الأحمر، وستضطر المملكة إلى الإبحار بعيداً عبر قناة السويس للوصول إلى أسواق آسيا». ولمّح إلى أن بلاده قد تدفع القوى اليمنية الموالية لها إلى تأدية دور «إنهاك قدرات الحوثيين»، إلى جانب إسرائيل. إلا أن مصدراً سياسياً في صنعاء، سخر من حديث الراشد، لافتاً إلى أن «أنصار الله» قادرة على منع مرور الصادرات من الموانئ السعودية إن أرادت.

وفي الوقت الذي تسارعت فيه التحركات التي يقودها المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، بشأن احتواء أيّ تصعيد في البحر الأحمر، وشملت إجراء عدة لقاءات مع قيادات في «المجلس الرئاسي» في الرياض، كشفت الصحافة الإسرائيلية عن تلقّي الكيان عروضاً جديدة من قبل «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الموالي للإمارات، لفتح جبهات داخلية ضدّ صنعاء. ووفق هيئة البث الإسرائيلية، الناطقة باسم جيش الاحتلال، فإن «مسؤولاً رفيعاً في المجلس أبدى استعداداً للتعاون لتحقيق الهدف المشترك»، وذلك في تعليقه على إعلان القوات اليمنية شنّ هجمات جديدة في العمق الإسرائيلي ردّاً على التصعيد في لبنان وإيران.

توقّف المعركة بين إيران وإسرائيل لا يشمل جبهة الإسناد اليمنية (من الويب)

توافق فصائلي على صيغة وسطية
المقاومة للوسطاء: لربط «حصر» السلاح بإنهاء الاحتلال

غزة - **يوسف فارس**

رغم عدم وجود مؤشرات إيجابية إسرائيلية تجاه المباحثات التي تشهدها القاهرة، أفادت حركة «حماس» بوجود اختراق ملموس قد يسمح باستكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تنتهكه إسرائيل بشكل يومي. وأكد المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، طاهر النونو، أن «وفد الحركة والقوى الوطنية والإسلامية أعدّ صياغة مشتركة للردّ على بنود خارطة الطريق التي تلقّاها من الوسطاء لاستكمال تنفيذ خطّة إنهاء الحرب». وأشار النونو، في تصريح، إلى أن «المداولات لا تزال مستمرة لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار»، مبيناً أنها «تشمل جميع القضايا المتبقّية في المرحلة الأولى من الاتفاق، وتثبيت الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وتسريع دخول اللجنة الإدارية الوطنية وتسلّمها مهمّاتها كافة في القطاع، وتكثيف إدخال المساعدات، وبدء الإغاثة والتعمير، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كامل القطاع».

وكان وفد من «حماس»، برأسه خليل الحية، التقى بوفود من حركة «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية»، بحضور رئيس جهاز المخابرات المصرية وممثّلين عن المخابرات التركية، ورئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. ووفقاً لمصادر في فصائل المقاومة تحدثت إلى «الأخبار»، فقد «توصّلت الفصائل إلى صيغة نهائية مقبولة تتعلّق بسلاح المقاومة، تقوم على تعديل البنذين الثامن والتاسع من خارطة الطريق التي قدّمها نيكولاي ملادينوف، والمكوّنة من 15 بنداً». وأوضحت المصادر أن «المقاومة لم ترفض فكرة تسليم السلاح بالكامل، لكنها رفضت تسليمه لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وتوافقت على حصر السلاح لدى جهة فلسطينية بإشراف عربي ودولي، وربطت هذا المسار بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، على قاعدة خطوة تقابلها خطوة». ووفقاً للتفاصيل، فإن تسليم السلاح سيتمّ بشكل متدرّج، وسيُربَط كلّ مرحلة منه بالانسحاب الإسرائيلي من مناطق «الخط الأصفر» ودخول اللجنة الإدارية إلى غزة وعبور المساعدات ومواد البناء إلى القطاع، كما ستتمّ العملية بحضور ومتابعة من مصر وتركيا وقطر و«قوة الاستقرار الدولية»، في حين يبقى الخلاف على ما يسمّيه الاحتلال «البنية التحتية»، أي خرائط الأنفاق وورش التصنيع.

> **توصّلت الفصائل إلى صيغة نهائية مقبولة تتعلّق بسلاح المقاومة**

ورغم كلّ المؤشرات الإيجابية، يظلّ التفاؤل مسقوفاً بجملة من العوامل التي لم تتحقّق بعد. إذ إن كلّ ما يجري حالياً هو حوار فلسطيني - فلسطيني لم يُفضِ إلى صيغ موحّدة حول كلّ التفاصيل، أو حوارات متعدّدة بين الفصائل الفلسطينية والوسطاء الثلاثة، كان أحدها بمشاركة المستوى الوزاري المعني في كلّ من مصر وتركيا وقطر، إلى جانب نقاشات لم تتوقّف على المستوى الفنّي بين المخابرات المصرية والفصائل الفلسطينية. كذلك، لم تقدّم «حماس» موافقة نهائية على الصيغ المعروضة، كما لم يقرّها «مجلس السلام» أو يرفضها بعد، وهي لم تُقدَّم أيضاً إلى رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، الذي اتّخذ مسبقاً قرار المضيّ قدماً في مسار تصعيدي في قطاع غزة. وبالنسبة إلى نتنياهو، فهو غير معنيّ أصلاً بنتائج المفاوضات أياً كانت الصياغات المتداولة فيها. ذلك أن العودة إلى العدوان، بقدر ما هي تعبير عن توجّه استراتيجي لديه، فهي أيضاً حاجة سياسية وانتخابية في الساحة التي «بدأ منها كلّ شيء». على أن القيمة الكبرى للمسار التفاوضي الحالي، هي أنه قد يفضي إلى تشكيل موقف إقليمي ضاغط على الموقف الأميركي المتذبذب، والذي يسعى نتنياهو لنسفه بشكل كلّي، خصوصاً بعد أن أمّن ملادينوف غطاءً دولياً مسبقاً في مجلس الأمن، جوهره تحميل الفصائل مسؤولية فشل الاتفاق، أو على الأقلّ مسؤولية عودة التصعيد. ولذلك، فإن الاتفاق في القاهرة الآن يعدّ ذا أهمية، كونه ينسف، بحسب البعض، الغطاء الذي وفّره ملادينوف لعودة العدوان.

ويعلّق الباحث السياسي، أحمد الطناني، على هذا المسار، بأن أهميته تنبع من كونه خطوة استدراك تسبق توجّه الولايات المتحدة إلى ما يُسمّى بالخطة البديلة، التي تحمل مجموعة من الأخطار الاستراتيجية، وقد تفضي، في محصلتها، إلى إعادة تفعيل طروحات التهجير وإبادة الكتلة الديموغرافية في قطاع غزة. وبالتالي، يشدّد الطناني على أن المقاربة السياسية الفلسطينية «التي تراعي دقة الصياغات، يجب ألّا تتجاوز حساسية المرحلة السياسية الراهنة والمخاطر المرافقة لها».

ويرى الطناني أن «إمكانية تلاقي مسار إسلام أباد مع مسارات خطط وقف إطلاق النار في المنطقة، تمثّل إمكانية إيجابية، لكنها تتطلّب من الأطراف المزاوجة بين ما بينها، بما يفضي إلى نتائج عملية توقف الإبادة، وتثبّت الشعب الفلسطيني على أرضه، وتحيّد المخاطر الاستراتيجية التي تتضمّنها الخطط الدولية، والأميركية على وجه التحديد، وكذلك الطموحات الإسرائيلية المتعلّقة بشكل قطاع غزة ومستقبل القضية الفلسطينية».

تقرير

دمشق- القاهرة: الطريق لا تزال وعرة

عامر علي

برغم المحاولات المستمرة التي تقودها السلطات الانتقالية السورية لفتح الأبواب المغلقة مع مصر، ولتوسيع العلاقة السياسية التي انقطعت تقريباً بين البلدين بعد سقوط النظام السابق، وصعود جماعات متشدّدة إلى سدّة الحكم بصورة أثارت قلق القاهرة، لا تزال هذه العلاقة فاترة وتخضع لعملية «فحص دقيق» من قبل السلطات المصرية. وتجلّت آخر فصول ذلك في رفض مصر، عبر قنوات دبلوماسية غير مباشرة، ترشيحات قدّمتها سوريا لتعيين سفير لها في القاهرة، وهو ما كشف، إلى جانب إصرار الأخيرة على التريّث في خطواتها نحو دمشق، عن أزمة مركّبة في طبيعة العلاقات بين البلدَين، اللذين كانا يتمتّعان بعلاقات أمنية وعسكرية فوق سياسية، انهارت مع انهيار النظام السابق.

وفي هذا السياق، كشفت مصادر سورية مطلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، عن دور سياسي خليجي في دفع العلاقات بين القاهرة ودمشق، وذلك عبر نقل رسائل غير مباشرة بين الطرفين، «منعاً للحرج»، وسعياً إلى الوصول إلى الصيغة الأمثل للطرفين، وخصوصاً في ما يتعلّق بالبعثة الدبلوماسية السورية. وبحسب المصادر، تَنظر السلطات الانتقالية إلى تلك البعثة باعتبارها «الخطوة الأكبر» على طريق عودة العلاقات، التي تريدها أن تكون «أكثر من دافئة»، وفق تعبير المصادر، التي أشارت إلى دور كبير منتظَر من مصر في قطاعات عديدة، أبرزها قطاع الطاقة.

وكانت تسريبات صحافية تحدّثت عن رفض القاهرة قبول محمد طه الأحمد، الذي يشغل منصب مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، رئيساً للبعثة السورية، من دون تحديد السبب المباشر لهذا الرفض، مضيفة أن السلطات الانتقالية قدّمت إلى مصر مروحة من الأسماء لاختيار ما يناسبها. وتأتي هذه الخطوة بهدف «إزالة العقبات الأمنية والسياسية»، و«تقديم التطمينات التي تريدها مصر لبدء علاقات سليمة بين البلدَين»، وفقاً للمصادر، التي أشارت إلى أن السلطات الانتقالية في سوريا «تتفهم مخاوف مصر»، في إشارة إلى مخاوفها الأمنية بسبب وجود مقاتلين مصريين في صفوف الفصائل السورية، بعضهم باتوا يملكون سلطة كبيرة في هيكلية النظام الجديد، وضمن وزارة الدفاع الناشئة.

ورغم أن مروحة الترشيحات الجديدة تضمّ، وفق التسريبات، أسماء ترى السلطات الانتقالية أنها ستكون «مقبولة» لدى القاهرة - خصوصاً أن أصحاب بعضها جاؤوا فعلياً من خلفية دبلوماسية، من مثل يحيى دياب الذي يحمل إجازة في الحقوق من جامعة دمشق و شغل قبل عام 2011 مناصب عدّة في البعثات السورية في إيطاليا والإمارات والكويت -، ترى المصادر أنه «من المبكر جداً الحديث عن علاقات سياسية على مستويات رفيعة».

ومع ذلك، فإن الجمود السياسي لم يؤثّر على جوانب أخرى، بما فيها الجانب الاقتصادي.

> **تهدف القاهرة في مقاربتها للملف السوري إلى تحقيق توازن إقليمي، يرتبط بأمنها، وليس التبعية أو النفوذ الذي تسعى إليه دول الخليج**

وفي هذا الإطار، عقد وزيرا الطاقة السوري محمد البشير، و البترول والثروة المعدنية المصري كريم بدوي، اجتماعاً موسعاً على هامش «المنتدى العالمي للطاقة» في واشنطن، حيث بحثا سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدَين في مجالات البترول والغاز. واستعرض الوزيران مستجدّات تنفيذ مذكرة التفاهم الموقّعة بين البلدَين في مجال الغاز الطبيعي، بما فيها متابعة الإجراءات الخاصة باتفاقية توريد الغاز عبر خط الغاز العربي. كما بحث الجانبان فرص التعاون في إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية للطاقة في سوريا عبر الاستفادة من الخبرات والإمكانات التي تمتلكها شركات قطاع البترول المصرية، وفي مقدمها «إنبي وبتروجت»، فضلاً عن التعاون في مجالات التدريب الفني وبناء القدرات وتبادل الخبرات. وفي المحصلة، يبدو أن الطريق أمام انفتاح حقيقي بين دمشق والقاهرة لا يزال طويلاً، وذلك تبعاً للتحفظات المصرية المستمرة، وللسياسة التي تتبعها دمشق، والتي لا تزال تعمل على بناء نظام حكم مركزي تؤدي فيه كوادر «هيئة تحرير الشام» دور القيادة. وهذا من شأنه أن يضع العلاقات مع مصر تحت مجهر الاختبار الدائم، خصوصاً أن شكل العلاقة الذي تسعى إليه القاهرة يهدف إلى تحقيق توازن إقليمي، يرتبط بالأمن القومي المصري، وليس التبعية أو النفوذ الذي تتطلّع إليه دول الخليج في مقاربتها للملف السوري.

تقرير

تعيين السفير السوري معلّق
مصر تنتظر «ضمانات» من الشرع

القاهرة - **الأخبار**

تسود العلاقات المصرية - السورية حالٌ من «الحذر» السياسي والأمني، رغم مؤشرات الانفتاح الاقتصادي المتزايدة بين البلدين. فبينما تحرص القاهرة ودمشق على إظهار تحسّن تدريجي في العلاقات عبر لقاءات رسمية متفرّقة، تعكس الحركة الدبلوماسية الأخيرة صورة مختلفة، تصدّرها امتناع مصر عن تعيين سفير مقيم في العاصمة السورية، بالتزامن مع تحفّظها على مرشّح دمشق لمنصب السفير في القاهرة. وبحسب مصادر مصرية مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الأجهزة السيادية المصرية لا تزال تتعامل مع الملفّ السوري بـ«كثير من الحذر»، وذلك انطلاقاً من «هوية النظام السوري الجديد وتوجّهاته العقائدية، ولا سيما في ما يتّصل بملفّ المقاتلين السابقين وتوزيع القوى داخل مؤسّسات الجيش والمخابرات السورية».

ولهذا السبب بالتحديد، بقي منصب السفير المصري في دمشق شاغراً، في انتظار تفاهمات أوسع من تلك التي تفرضها المصالح الاقتصادية المشتركة. والهواجس نفسها برزت بوضوح لدى محاولة ترشيح سفير سوري لدى القاهرة. إذ وفقاً للمصادر، فإن الرغبة السورية في تعيين محمد طه الأحمد سفيراً اصطدمت بـ«تحفّظات مصرية ذات طابع أمني، وذلك على خلفية مواقف وسوابق سياسية للأحمد اعتُبرت مثار قلق لدى القاهرة».

ولم يقتصر الموقف المصري على إبلاغ دمشق، عبر قنوات غير رسمية، بعدم الحماسة لاعتماد الأحمد، بل امتدّ إلى تأخير إصدار تأشيرات لبعض أعضاء البعثة الدبلوماسية السورية، في ما عُدّ مؤشراً إلى حجم التباين بين الطرفين. وطبقاً للمصادر، تحوّلت القضية إلى أزمة معلنة بعدما «سرّبت القاهرة رفضها للأحمد بشكل متعمّد، بهدف تسريع وتيرة تسمية بديل منه». ودفع ذلك الأحمد إلى الاعتذار عن عدم استكمال ترشيحه، قبل أن تبادر دمشق إلى طرح اسم يحيى دياب بديلاً منه، في محاولة لاحتواء التوتر والاستجابة للمطلب المصري بتسمية «شخصية ذات خبرة دبلوماسية تقليدية، بعيدة عن أيّ ارتباطات أو سوابق قد تثير حساسية لدى المؤسسات الأمنية المصرية». وتضيف المصادر أن «اعتماد السفراء، وفق الرؤية المصرية، يتعدّى كونه إجراءً بروتوكولياً إلى اعتباره خطوة سياسية تتطلّب تدقيقاً فائقاً لضمان عدم المساس بالأمن القومي المصري».

> تبدو اللقاءات والاتصالات الجارية حتى الآن جزءاً من إدارة العلاقة لا أكثر

وفي السياق نفسه، ترى المصادر أن حصول السلطة الجديدة في دمشق على اعترافات ودخولها علاقات دولية متزايدة «لا يعني تلقائياً استعداد القاهرة للانتقال إلى مرحلة تبادل السفراء»؛ إذ لا يمكن القاهرة، وفقاً للمصادر، «التغاضي عن بؤر أيديولوجية كامنة لم يتمّ تفكيكها بالكامل بعد»؛ وهو ما يفسّر لجوءها إلى سياسة «الخطوة مقابل الخطوة» لإلزام الطرف السوري بتقديم ضمانات هيكلية ملموسة تمسّ عمق تركيبته الأمنية، لا سيما في ظلّ عدم استجابة دمشق للعديد من المطالب المصرية بشأن جهاديين سابقين مطلوبين في مصر تولّوا مناصب في الحكم الجديد.

وإلى جانب ما تَقدّم، تشير المصادر إلى «غياب» أيّ تنسيق فعلي بين القاهرة ودمشق في ما يتعلّق بالتطورات المرتبطة بإسرائيل. وإذ يحظى هذا الملفّ بحساسية خاصة لدى مصر، فإنه يعدّ جزءاً من الخلافات مع النظام السوري الجديد، في ظلّ شعور داخل الدوائر المصرية بأن «دور القاهرة في هذا الشأن يجري تهميشه بصورة مقصودة»، في وقت يستمرّ فيه مستوى التنسيق السوري - السعودي في عدد من الملفات الإقليمية في التنامي.

وبحسب المصادر نفسها، فإن الموقف السائد داخل مؤسسات الحكم المصرية، يقوم على أن الانفتاح الكامل على الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، وحكومته لن يتحقق «ما لم تُقدَّم ضمانات واضحة تُطمئن الهواجس المصرية على أكثر من مستوى». ولذلك، تبدو اللقاءات والاتصالات الجارية حتى الآن جزءاً من إدارة العلاقة لا أكثر، فيما يبقى القرار السياسي النهائي بشأن تطويرها رهناً بتبدّل المعطيات الأمنية والسياسية التي تعتبر القاهرة حسمها أساسياً قبل الانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات. ومما يعزّز ذلك التقدير، أن الشرع لم يعتذر عن تصريحاته في الرياض التي ألمح فيها إلى فشل الدولة المصرية في إدارة المساعدات المالية، والتي أدّت إلى تعمّق الفجوة على مستوى القيادة العليا بين البلدَين.

◄ إعلانات رسمية

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدمت المُستدعيتان بولين وماري ريتا بو جودة بوكالة المحامي قرنجيا السبعلي باستدعاء رقم 2026/68 بوجه المُستدعى ضدهما: ميكال واستريدا عبدالله طنوس يمين المجهولي محل الإقامة، يطلبان فيه إزالة الشيوع في العقارين /725/ و /728/ زكريت العقّارية على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال الامتناع تعتبر الجلسة وجاهية وفي حال تخلفهما يُحاكمان أصولاً ويُعد كل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج.

بالمُعاملة التنفيذية: رقم 2025/254 لبيع العقار رقم /1045/ الدكرمان بالمزاد العلني.

المُنفذ: ماجد الرشيدي وكيله المُحامي ياسر عاصي.

المُنفذ بوجههم: مازن علي بعاصيري ورفاقه.

السند التنفيذي: حُكم محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب رقم أساس /779/ تاريخ 2025/4/24 والمُتضمن إزالة الشيوع في العقار /1045/ الدكرمان وبيعه بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/7/10 و2025/6/23.

تاريخ محضر الوصف: 2025/8/27.

تاريخ تسجيله: 2025/9/24.

مُحتويات العقار: عبارة عن قطعة أرض ضمنها محل وخيمة.

مساحته: 378/م2.

حُدوده: شمالاً العقار /642/.

جنوباً: طريق

شرقاً: العقار /642/.

غرباً: العقار /1028/.

بدل التخمين: 2400 سهماً /159382/ر.ا.

بدل الطرح: 2400 سهماً /159382/ر.ا.

موعد المزايدة ومكانها: نهار الثلاثاء الواقع في 2026/7/7 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام دائرة التنفيذ في صيدا.

شُروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي Fresh بالدولار الأميركي وعليه أن يتخذ محل إقامة مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.

رئيس القلم

أحمد عبد الله

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج.

بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/361 لبيع العقار رقم /3232/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني.

المُنفذ: فادي نواف رعد وكيله المُحامي حسين صبحي قرقمار.

المُنفذ عليهم: كريم فرحات ورفاقه.

السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا، الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2024/57 أساس 2024/1372 تاريخ 2024/3/14 والمُتضمن اعتبار العقار رقم /3232/ من منطقة عنقون العقارية غير قابل للقسمة العينية وتقرير إزالة الشيوع في ملكيته عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم أمام دائرة التنفيذ في صيدا.

تاريخ تبليغ الإنذار 2024/8/20 و2024/9/19 و2025/6/17.

تاريخ محضر الوصف: 2025/10/17

وتاريخ تسجيله: 2025/11/17.

مُحتويات العقار رقم: /3232/عنقون قطعة أرض سليخ لا بناء عليها.

مساحته: /408/م.

حُدوده: شمالاً العقار /3237/ عنقون.

جنوباً: العقار /3230/عنقون.

شرقاً: العقار /3233/ عنقون.

غرباً: /3231/عنقون.

بدل التخمين: 2400 سهماً /16320/ر.ا.

بدل الطرح: 2400 سهماً /16320/ر.ا.

موعد المزايدة ومكانها: نهار الثلاثاء الواقع في 2026/7/7 الساعة الحادية عشرة ظهراً، أمام رئيس الدائرة في صيدا.

شُروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي Fresh بالدولار الأميركي وعليه أن يتخذ محل إقامة مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.

رئيس القلم

أحمد عبد الله

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج.

بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/361 لبيع العقار رقم /3232/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني.

المُنفذ: فادي نواف رعد وكيله المُحامي حسين صبحي قرقمار.

المُنفذ عليهم: كريم فرحات ورفاقه.

السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا، الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2024/57 أساس 2024/1372 تاريخ 2024/3/14 والمُتضمن اعتبار العقار رقم /3232/ من منطقة عنقون العقارية غير قابل للقسمة العينية وتقرير إزالة الشيوع في ملكيته عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم أمام دائرة التنفيذ في صيدا.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/7/10 و2025/6/23.

تاريخ محضر الوصف: 2025/8/27.

تاريخ تسجيله: 2025/9/24.

مُحتويات العقار: عبارة عن قطعة أرض ضمنها محل وخيمة.

مساحته: 378/م2.

حُدوده: شمالاً العقار /642/.

جنوباً: طريق

شرقاً: العقار /642/.

غرباً: العقار /1028/.

بدل التخمين: 2400 سهماً /159382/ر.ا.

بدل الطرح: 2400 سهماً /159382/ر.ا.

موعد المزايدة ومكانها: نهار الثلاثاء الواقع في 2026/7/7 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة التنفيذ في صيدا.

شُروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مصرفية أو شيك مصرفي Fresh بالدولار الأميركي وعليه أن يتخذ محل إقامة مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.

رئيس القلم

أحمد عبد الله

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي وائل أبو عساف تقدم المُستدعي جوي بو جودة بوكالة المُحامي قرنجيا السبعلي باستدعاء رقم 2026/69 بوجه المُستدعى ضدهما ميكال واستريدا عبدالله طنوس يمين المجهولي محل الإقامة بطلب فيه إزالة الشيوع في العقار /162/ زكريت العقارية على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهما يُحاكمان أصولاً ويُعد كل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت الغرفة السابعة العقارية برئاسة القاضي ناتالي الهبر وعُضوية القاضيين الحاج وداغر.

رقم الأوراق: 2023/114.

الجهة المُستدعية: ماري يوسف دومانيي.

الجهة المُستدعى ضدها: ماري تيريز اميل قصير ومادلين اوجين زلعوم وعبدالله اندرو فنسان جورج مدور ولوسيان نيلا فلافيان جورج مدور وماريو جان بيار مالك جورج مدور والبن مخايل طويل وخليل وسليم مارون فاضل وروز ماري وبطرس انطوان لبكي وهالة وجني بطرس لبكي ومنير لطيف فرح ورينه نصري قصير وجميل اميل قصير وروز ماري روكو مسعد وعائدة اوجين زلعوم ونيلا يوسف دومانيي.

الجهة المطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة: منير لطيف فرح.

الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2023/5/4 والمُسجل تحت الرقم 2023/114 والذي تطلب بمُوجبه اتخاذ القرار بتعيين خبير للكشف على العقارين /1089/ و /1090/ منطقة المدور العقارية تكون مهامه تقديم مشروع لإزالة الشُيوع وإما قسمتها إلى عقارات او طرحها في المزاد العلني وفي حال تعذر قسمة العقارين إلزام الخبير تخمين العقارين /1089/ و /1090/ منطقة المدور العقارية بالدولار الأميركي وكذلك يتضمن إبلاغهم تقرير الخبير وكافة اللوائح والمُرفقات.

فيقتضي عليكم الحُضور إلى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بمُوجب سند قانوني مُصدق أصولاً لتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.

رئيس القلم

رهجي مخايل

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
سي جي ا وود انترناشونال ش م م	2492515	RR235909358LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة صالح للتعهدات والنقل ش.م.م	1280705	RR235909653LB	2025/07/03	2025/08/08
F&B s.a.r.l - اف اند بي ش.م.م	1369626	RR235909891LB	2025/07/03	2025/08/08
رامي سليم حداد	1381961	RR235909905LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة مودرن برانديز ش.م.م	3201051	RR235910002LB	2025/07/03	2025/08/08
چ.ث.كومباني ش.م.م.	1459034	RR235910149LB	2025/07/02	2025/08/11
EXPORT BUSINESS SYSTEMS S.A.R.L	1534295	RR235910210LB	2025/07/04	2025/08/11
باب & شباك ش.م.م	498115	RR235910413LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة الرخام العربي ش.م.ل	7483	RR235910532LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة بست بترول ش.م.م	10731	RR235910634LB	2025/07/02	2025/08/08
مكتب رينه الخازن ش.م.م	757297	RR235910719LB	2025/07/04	2025/08/11
سابا ترايدينغ ش.م.م SABA TRADING S.A.R.L	796474	RR235910736LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة غسان للانتاج الفني ش.م.م	140574	RR235910991LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة اوتيوم ش.م.ل	202812	RR235911263LB	2025/07/04	2025/08/08
جمال جوزف نصار	228296	RR235911325LB	2025/07/04	2025/08/19
محمود سلمان سابق	230004	RR235911334LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة تي سكوير ش م م	3176939	RR235911515LB	2025/07/03	2025/08/08
طرابلسي و شركاه	361672	RR235911538LB	2025/07/03	2025/08/08
تاليكو ش م م - شريك واحد	3693162	RR235911674LB	2025/07/03	2025/08/11
محلات عقيقي للتجارة	254666	RR235911705LB	2025/07/02	2025/08/11
الشركة اللبنانية للصناعة والتجارة	88419	RR235911731LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة البحر المتوسط للتدريب و الادارة البحرية ش.م.م	3728360	RR235911918LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة نارجوتكس نادين سجعان وشركاؤها توصية بسيطة	3732695	RR235911949LB	2025/07/04	2025/08/11
لو غراند ماركيه(LE GRAND MARCHE)	3773962	RR235911970LB	2025/07/03	2025/08/08
هامبي 1921 ش.م.ل.	1376287	RR235912051LB	2025/07/03	2025/08/08
المجموعة الاستشارية والادارية ش.م.م	1823886	RR235912122LB	2025/07/03	2025/08/08
اسامة جبيده	3863725	RR235912136LB	2025/07/02	2025/08/11
مجموعة حنان حومانى ش.م.م	1838462	RR235912140LB	2025/07/03	2025/08/08
كريم سمير مهنا	1842288	RR235912175LB	2025/07/02	2025/08/11
ANDREW FOR BUSINESS AND TRADING S.A.R.L ABT	1857793	RR235912207LB	2025/07/03	2025/08/08
ناجي ميشال غسطين	22092	RR235912326LB	2025/07/04	2025/08/08
مؤسسة وديع دالاتي	28964	RR235912343LB	2025/07/03	2025/08/08
صيدلية عبيد	29272	RR235912357LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة اوبيري بوبليشي اس بي اي (فرع لشركة اجنبية)	52159	RR235912428LB	2025/07/03	2025/08/08
مكتبة نوفل	62851	RR235912431LB	2025/07/03	2025/08/08
لادورادا	64004	RR235912459LB	2025/07/02	2025/08/08
معامل جورج توفيق ابو جودة (نينكس)	67708	RR235912476LB	2025/07/04	2025/08/13
مؤسسة رشال لطفي	74869	RR235912480LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة ابناء سمير فهد التجارية	75721	RR235912493LB	2025/07/04	2025/08/11
مؤسسة فيفا بالاس	77053	RR235912502LB	2025/07/04	2025/08/11
كرما كوليفشيه	77207	RR235912516LB	2025/07/02	2025/08/08
شقير للتجارة - عادبر بواسطة وكيل التفليسة المحامي جورج الخوري	80267	RR235912520LB	2025/07/04	2025/08/11
مؤسسة هنري واكيم	89056	RR235912555LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة مطاعم زاد الخير (عون - بيروتي)	89922	RR235912564LB	2025/07/04	2025/08/11
H . M.G	98619	RR235912578LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة نصر لتاجير السيارات ش.م.م	214106	RR235912604LB	2025/07/03	2025/08/08
ياسابارولا	218531	RR235912621LB	2025/07/04	2025/08/13
AUTHENTIQUE S.A.R.L	218775	RR235912635LB	2025/07/03	2025/08/08
ديجيتال لينكس لبنانون ش.م.ل.	218784	RR235912649LB	2025/07/03	2025/08/11
شركة سيترام للاستشارات ش.م.م	223677	RR235912683LB	2025/07/04	2025/08/11
مستشفى ياسترو ش.م.ل	224938	RR235912697LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة كايتر- اكس ش م م	1911037	RR235912723LB	2025/07/04	2025/08/13
جوي فيلمز ميدل ايست ش.م.م.	1948326	RR235912754LB	2025/07/04	2025/08/13
عمار عمر سعد الدين	1982365	RR235912808LB	2025/07/02	2025/08/08
جان سامي علام	1984096	RR235912825LB	2025/07/04	2025/08/11
الشركة الألمانية للشرق الأوسط ش م م	2006112	RR235912839LB	2025/07/04	2025/08/13
شركة روستي ش م م بواسطة وكيل التفليسة المحامية دنيا سليمان	2007247	RR235912842LB	2025/07/04	2025/08/08
BYBLOS CASTEL HOTEL S.A.R.L شركة	2015681	RR235912856LB	2025/07/02	2025/08/08
Autolux (شارل ابراهيم عون)	2029377	RR235912887LB	2025/07/04	2025/08/13
شركة ايكوسايف ش.م.م	2063932	RR235912913LB	2025/07/02	2025/08/08
سمارت تراكينغ سيستيمز ليبانون (س.ت.س.) ش.م.م	2149634	RR235912961LB	2025/07/03	2025/08/08
ديجيتال بريننغ ديسترِبيوشن ش.م.م	2180708	RR235912992LB	2025/07/03	2025/08/08
L.T.A.R. GROUP SARL	2185885	RR235913026LB	2025/07/03	2025/08/08
الشركة الرائدة للتكنولوجيا الشاملة ش م م	2194732	RR235913043LB	2025/07/02	2025/08/08
عباس خضر حيدر احمد - تجارة سيارات -	2210972	RR235913057LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة اون تايم بابليشينغ ش.م.م	2218048	RR235913074LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة تريدانت ش.م.م	2228382	RR235913091LB	2025/07/04	2025/08/11
مؤسسة زيدان وهبي الشامة	2237490	RR235913128LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة ديسافيو ش.م.م.	2247461	RR235913159LB	2025/07/02	2025/08/08
برايم تايم ش.م.م.	2254821	RR235913180LB	2025/07/04	2025/08/13
شركة ليزرا بواسطة وكيل التفليسة المحامية عطارد عبدالل	76483	RR235913321LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة السروة التجارية ش.م.م	103735	RR235913406LB	2025/07/02	2025/08/08
يونيكوم ش.م.م	185603	RR235913410LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة اكسبرتس هيلث اند بيوتي (توصية بسيطة)	3412080	RR235913437LB	2025/07/03	2025/08/08
جورج الياس موسى	2747067	RR235913454LB	2025/07/03	2025/08/08
MEDIA & SAL	3445722	RR235913468LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة سينك ش.م.م	2496047	RR235913508LB	2025/07/03	2025/08/08
حواط راديانور 2	3442584	RR235913595LB	2025/07/03	2025/08/08
80s Management s.a.r.l	3771318	RR235913644LB	2025/07/02	2025/08/08
TCT SARL	3782638	RR235913675LB	2025/07/02	2025/08/08
KAMEL GREEN LINE	3788629	RR235913692LB	2025/07/04	2025/08/08
ميتالو بلاستيكا	109040	RR235913803LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة الرفاعي للتجارة العامة	1480089	RR235913848LB	2025/07/03	2025/08/08
معمل كازوز جلول بواسطة وكيل التفليسة المحامي حسين جابر	124401	RR235914154LB	2025/07/04	2025/08/08
ايس فور وود وركنيغ ش.م.م	165526	RR235914242LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة الخطوط الجوية التركية ش.م.فرع لشركة اجنبية	175135	RR235914256LB	2025/07/03	2025/08/08
ماسيكو	178173	RR235914260LB	2025/07/04	2025/08/08
يوسف عبدالله غصوب	2380227	RR235914313LB	2025/07/04	2025/08/11
جورج ميشال بهنام	2386916	RR235914335LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة ج.سوليوشنز ش.م.م.	2408294	RR235914361LB	2025/07/03	2025/08/08
شركة مارش ديزاين ش.م.م.	2457826	RR235914389LB	2025/07/04	2025/08/11
شركة مجوهرات زغيب ش.م.م	7355	RR235914392LB	2025/07/04	2025/08/08
فينوس ش.م.م	2720552	RR235914432LB	2025/07/04	2025/08/08
لايت ميتال باكيدجينغ ش.م.ل.	3103819	RR235914446LB	2025/07/04	2025/08/13
اينوفا موتورز ش.م.ل.	3900491	RR235914463LB	2025/07/03	2025/08/08
أصلان باي ش.م.م.	3842354	RR235914485LB	2025/07/03	2025/08/08
PURE POKE ش.م.م	3631458	RR235914503LB	2025/07/04	2025/08/13
L ATELIER DU CANAPE (جان اميل عبيد)	2390797	RR235914684LB	2025/07/04	2025/08/11
شربل سمير مراد	2530156	RR238743604LB	2025/07/02	2025/08/08
اي تي اس ليبانون ش.م.م	3683365	RR238751755LB	2025/07/02	2025/08/08
شركة الدلباني التجارية	164987	RR235861108LB	2025/07/18	2025/08/11
شركة امرود Aimrod	183382	RR235861142LB	2025/07/18	2025/08/11
ميكروتيك ش.م.م	8194	RR235861329LB	2025/07/18	2025/08/12
شركة المخازن ش.م.م	10626	RR235861479LB	2025/07/18	2025/08/17
شركة عون للتجارة ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامي مخايل بزيك	11676	RR235861519LB	2025/07/18	2025/08/08
احمد جمعه للتجارة	1445444	RR235862562LB	2025/07/18	2025/08/11
شركة كونسترك ش.م.م	3710402	RR235862868LB	2025/07/17	2025/08/08
شركة الميس للتجارة العامة ش.م.م.	206286	RR235863191LB	2025/07/18	2025/08/11
محمد سعيد صالح	212222	RR235863228LB	2025/07/18	2025/08/11
شركة ماغروسيد للصناعة والتجارة ش.م.م.	216313	RR235863276LB	2025/07/18	2025/08/08
شركة هاي سكور انتيغرايتد سرفيسز ش.م.م. (اتش.اس.اي.اس)	2575427	RR235863982LB	2025/07/18	2025/08/11
محلات وهبة التجارية	2796980	RR235864299LB	2025/07/18	2025/08/08
ايلي عزيز عقل	26097	RR235864489LB	2025/07/18	2025/08/11
المركز الدولي للتجهيزات والتسويق	77900	RR235864546LB	2025/07/18	2025/08/08
ريتشي غروب ش.م.م.	2265703	RR235864696LB	2025/07/17	2025/08/08
سويدي غروب ش.ل	1492841	RR237678714LB	2025/07/18	2025/08/11
اي تي فور بيز نيت ش.م.م BUSINET 4 I T	2446156	RR237678847LB	2025/07/18	2025/08/08
ريدج وود ش م م	2461076	RR237678881LB	2025/07/17	2025/08/08
شركة ك & ك ش.م.م.	2461790	RR237678904LB	2025/07/18	2025/08/08
سيدر ستون ش م م	2466569	RR237678921LB	2025/07/18	2025/08/08
صيدلية مكرزل	3926428	RR237678966LB	2025/07/18	2025/08/08
GHIWA'S PHARMACY	3871151	RR237678983LB	2025/07/18	2025/08/08
شركة المروى للتجارة العامة ش.م.م	2695842	RR237679003LB	2025/07/18	2025/08/08
ڤينكس فنتشورز ش.م.م ذات الشخص الواحد	3812294	RR237679065LB	2025/07/18	2025/08/08
لوجيس ش.م.م ذات الشخص الواحد	3851784	RR237679167LB	2025/07/18	2025/08/08
اس اس بي ف ش.م.م	3959680	RR237679184LB	2025/07/18	2025/08/08
غلاسيا ش.م.م.	2473779	RR237679272LB	2025/07/18	2025/08/08
X Maintenance Services(سيارة نخلة القصيفي)	2486631	RR237679312LB	2025/07/22	2025/08/13
مجموعة انيس الدولية ش.ل	2545971	RR237679414LB	2025/07/18	2025/08/08
حيدر حسين اسعد	2548476	RR237679428LB	2025/07/22	2025/08/12
gedeon for trading(نعيم جدعون)	2553081	RR237679445LB	2025/07/18	2025/08/08
شدياق ودعبول ش.م.م	2583253	RR237679520LB	2025/07/18	2025/08/08
نجيب فايز الحاج شاهين	2626569	RR237679604LB	2025/07/18	2025/08/08
شركة طعمه للتجارة و المقاولات ش م م	2634899	RR237679649LB	2025/07/21	2025/08/08
لاين ديزاين ش.م.م	2673240	RR237679723LB	2025/07/18	2025/08/08
اوتلوك افرتيزينغ ش م م	2684525	RR237679737LB	2025/07/18	2025/08/08
CHERRY LIME S.A.L	2744956	RR237679754LB	2025/07/21	2025/08/08
لدا.س.اي	2851674	RR237679887LB	2025/07/18	2025/08/08
سوفت تايرز ش م م	2863388	RR237679895LB	2025/07/18	2025/08/08
كايتر فان ش.ل	2955757	RR237679989LB	2025/07/21	2025/08/08
شركة ميغا انفستمنت ش.م.م MEGA INVESTEMENT CO. S.A.R.L	312301	RR237680085LB	2025/07/17	2025/08/08
مؤسسة غابة الخشب (كميل سليمان بطحيش)	315414	RR237680117LB	2025/07/18	2025/08/08
شاكيرا جبيلي ومغربي ش.م.م Shakira Jobeili &Moughrabi ltd	324467	RR237680151LB	2025/07/18	2025/08/08
شركة زيدكو ش.م.م	354295	RR237680165LB	2025/07/18	2025/08/08
كويك بايت QUICK BITE لصاحبها محمد زكريا سعاده	392534	RR237680205LB	2025/07/17	2025/08/08
شركة دياب للسفر والخدمات السياحية ش.م.م	502138	RR237680298LB	2025/07/17	2025/08/08
ول فارم	580375	RR237680355LB	2025/07/18	2025/08/17
شركة بانا للتجارة العامة والقومسيون ش.م.م	586125	RR237680372LB	2025/07/23	2025/08/08
مؤسسة العمر للصناعة والتجارة (سليمان محمد العمر)	605791	RR237680390LB	2025/07/17	2025/08/08
روجر فلاووز اند اسوسييتس ش.م.م	103473	RR237680528LB	2025/07/18	2025/08/08
داغر اخوان	186507	RR237680681LB	2025/07/21	2025/08/08
شركة ابناء محمد غربية للتجارة بواسطة وكيل التفليسة المحامي حسين جابر	199564	RR237680766LB	2025/07/18	2025/08/08
اتاكوم بواسطة وكيل التفليسة المحامي شفيق الراعي	207303	RR237680837LB	2025/07/18	2025/08/08
محلات خالد بو كروم التجارية	212812	RR237680868LB	2025/07/21	2025/08/08
سات فيزيون ش.م.م SAT VISION sarl	213111	RR237680871LB	2025/07/21	2025/08/08
صيدلية مرعي	225925	RR237680960LB	2025/07/17	2025/08/08
ADVANCED SERVICES OF COMPUTER TECHNOLOGY L.T.D	230411	RR237680995LB	2025/07/17	2025/08/08
ات سيكوريتي ش.م.م (ادفانسد تكنولوجيز فور سيكوريتي)	262709	RR237681055LB	2025/07/18	2025/08/08
وردة فادي سمعان ننوري	274818	RR237681069LB	2025/07/21	2025/08/08
نيوبورت سنايل ش.م.م	241278	RR237681112LB	2025/07/17	2025/08/08
صائب مصباح سلام للطباعة	244530	RR237681126LB	2025/07/18	2025/08/08
لواء جرجي شكور	3931236	RR237682546LB	2025/07/22

كأس العالم

لاعبون وحكّام حُرِموا من الـ«فيزا»
القيود الأميركية تربك المنتخبات

قبل ساعات قليلة على انطلاق منافسات كأس العالم 2026، تزيد حدّة المشاكل واعتراضات المنتخبات والبعثات جراء الفوضى التنظيمية، والإجراءات التي تتخذها السلطات الأميركية تحديداً في حقّ المشجعين، إضافة الى منع التأشيرات عن أعضاء بعثات وجمهور وصحافيين، وحتى الحكّام

حسين سقور

بعد توسيعها إلى 48 منتخباً، 104 مباريات ستُلعب في الفترة الممتدة بين 11 حزيران و19 تموز، على أن تستضيف الولايات المتحدة 78 مباراة، مقابل 13 للمكسيك و13 لكندا. وفي وقت أمل كثيرون بأن توسيع نهائيات كأس العالم إلى 3 دول، سيجعلها أكثر جماهيرية وإثارة، جاءت القيود الأميركية لتعقّد الأمور، وتجعل من نسخة المونديال الـ23 الأكثر جدلاً في التاريخ.

ومع بدء وصول المنتخبات إلى أماكن إقاماتها، بدأت تظهر الأزمة في التأشيرات. فقد رفضت سلطات واشنطن إعطاء 15 إدارياً ولوجستياً من بعثة المنتخب الإيراني تأشيرات، ما سيُبعدهم عن منتخبهم، وبالتالي سيؤثّر على الفريق سلباً. وتفجّرت الأزمة التنظيمية، يوم أمس الثلاثاء، إثر إعلان الاتحاد الإيراني لكرة القدم، عن سحب حصته الرسمية من تذاكر البطولة، ما يهدّد بحرمان الجماهير الإيرانية من مساندة منتخبها من على المدرّجات. وسحبت السلطات الأميركية بطاقات الجمهور الإيراني، رغم أن عدداً كبيراً من هذا الجمهور قد حصل على التأشيرات، وأنهى حجوزات السفر والإقامة لمواكبة منتخب بلاده من على المدرّجات، وهذا ما خلق حالة كبيرة من الفوضى والإرباك، وأضاع عشرات الآلاف الدولارات على الجماهير. يُذكر أن إيران نقلت مكان إقامتها من أميركا إلى المكسيك نظراً إلى القيود الأميركية، وبات يتحتّم على اللاعبين السفر خلال وقت المباراة إلى أميركا، والعودة بعد انتهاء اللقاء وهذا سيؤثّر عليهم بدنياً ونفسياً.

منع الجمهور الإيراني، انسحب أيضاً على منع أعداد كبيرة من جماهير منتخب استكلندا التي لم تحصل على تأشيرات لدخول الولايات المتحدة. وكانت المفاجأة الكبرى منع الحكم الصومالي عمر عبد القادر عرتن (34 عاماً) من الدخول إلى الولايات المتحدة لتحكيم لقاءات المونديال، رغم حصوله على الموافقة من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم. وفي التفاصيل أنه عند وصوله إلى مطار ميامي، خضع لإجراءات تفتيش إضافية قبل أن يتم إبلاغه بأنه غير مؤهّل لدخول الولايات المتحدة، وبعد ساعات من الانتظار، عاد عرتن إلى إسطنبول دون أن يحقّق الحلم الذي عمل سنوات طويلة للوصول إليه، بأن يكون أول حكم صومالي يشارك في المونديال، خاصة بعد أن اختير كأفضل حكم أفريقي عام 2025. وفي وقت رُفعت شكاوى إلى الـ«فيفا» في هذا الصدد، تذرّع الاتحاد الدولي - الذي منح الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل أشهر جائزة الفيفا للسلام - بأنه لا يملك سلطة التدخل في قرارات الهجرة الخاصة بالدولة المضيفة.

القيود طاولت اللاعبين أيضاً، إذ وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن السلطات الأميركية أخضعت نجم المنتخب العراقي لكرة القدم للتحقيق لمدة 7 ساعات في ظروف صعبة، وذلك بحجة وجود تشابه أسماء مع أحد المدرّجين على اللوائح الأميركية، كما تمّ إخضاع بعثة منتخب السنغال لإجراءات تفتيش وُصفت بالمُذلة في المطارات الأميركية. ولاقت المشاهد التي بُثّت عبر وسائل التواصل الاجتماعي إجراءات غير مناسبة مع وفود رسمية، إذ تمّ استعمال كلاب بوليسية، وتفتيش يدوي على مدرج الطائرات...

من جهته واجه اللاعب المغربي زكريا الواحدي، رفضاً متكرّراً للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة. وبحسب ما أعلن منتخب أسود الأطلس، فقد رُفض طلب اللاعب مرتين، ما وضع الجهاز الفني أمام احتمال اضطراري باستبعاده من القائمة واستدعاء بديل قبل انطلاق البطولة، لدرجة أن المنتخب المغربي اصطحب اللاعب على معمر رغم عدم وجوده ضمن القائمة النهائية أو حتى على قائمة الاحتياط، تحسباً لفشل حل أزمة التأشيرة الخاصة بالواحدي.

واعتبرت العديد من الجهات الحقوقية، أن القيود الأميركية تُفقد كأس العالم واحدة من أهم ميزاته وهي مبدأ تكافؤ الفرص بين المنتخبات، خاصة عندما تُحرم منتخبات من عناصر مهمّين لديها.

مشاكل لوجستية

أزمة التأشيرات، انسحبت على مراكز إقامة المنتخبات. فاشتكى المنتخب السويسري من وجود أفاع سامة في معسكره المُقام في مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا الأميركية.

درجات الحرارة المرتفعة تُعتبر عاملاً حاسماً في هذه النسخة من المونديال (عن الويب)

ونشر الاتحاد السويسري عبر حساباته الرسمية مخططاً لمقر الإقامة والتدريبات، ميّز فيه مساحة واسعة باللون الأحمر سمّاها «منطقة الثعابين» (Snake Area) لحث اللاعبين على عدم الاقتراب. الأمر نفسه حصل مع منتخب النروج المُقيم في ولاية كارولاينا الشمالية، إذ قدّم شكوى بسبب وجود أفاعي الـ«كوبرهيد» في معسكره التدريبي.

وفي المكسيك، تقدّم منتخب اليابان بثلاث طلبات لتغيير مكان إقامته بسبب سوء أرضية الملاعب التي أعطيت له للتحضير للمونديال.

ومن الأمور البارزة، والخطرة خلال هذه البطولة، درجات الحرارة المرتفعة جداً، والتي من شأنها أن تؤثّر على اللاعبين خلال خوضهم للمباريات، وهو ما حذّرت منه العديد من الجهات خاصة منتخبات السعودية

وإنكلترا... وبالتالي فإن استراحة التريد خلال المواجهات ستكون ضرورية أكثر من مرة، إذ يتوقف اللعب ليتمكّن اللاعبون من شرب المياه.

إذاً هو مونديال الأزمات، ومن المتوقّع أن تتفاقم الأمور أكثر مع انطلاق المنافسات، نظراً إلى أزمة السفر نتيجة بُعد المسافات بين المدن الـ16 المُستضيفة في الدول الثلاث، الأمر الذي ستكون له انعكاسات على اللاعبين، دون نسيان الجماهير التي لا تزال حتى اللحظة تنتظر تأشيراتها، وألاف بطاقات المباريات التي لم تُبع حتى هذه اللحظة.

اشتكى المنتخب السويسري من وجود أفاعٍ سامة في معسكره المُقام في مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا الأميركية

كلفة المونديال تُقارب 14 مليار دولار

هي النسخة الأكبر في تاريخ كأس العالم لكرة القدم. استضافة الحدث بين ثلاث دول للمرة الأولى تاريخياً مع زيادة عدد المنتخبات المشاركة إلى 48 فرضَتا نفقات عالية لتجهيز الحدث. وهو ما انتقده محلّلون اقتصاديّون نظراً إلى تحمّل الدول المُستضيفة أغلب النفقات

حسين فحص

تنطلق كأس العالم 2026 لكرة القدم غداً الخميس بمواجهة مرتقبة بين المكسيك وجنوب أفريقيا (22:00 بتوقيت بيروت)، على أن تستضيف الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وكندا 48 منتخباً وطنياً تتنافس في 16 مدينة مُستضيفة في الفترة من 11 يونيو/ حزيران إلى 19 يوليو/ تموز. ورغم توقّع الجهات الرسمية أن يضخّ «المونديال» عشرات مليارات الدولارات في اقتصادات الدول المُستضيفة، إلّا أنّ أغلب المحلّلين يراهنون على محدودية أثره الإيجابي.

يُقدَّر فيفا أن يبلغ إجمالي تكاليف مونديال 2026 نحو 14 مليار دولار، على أن تتحمّل الولايات المتحدة وحدها أكثر من 11 مليار دولار من هذا المبلغ.

وبحسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، يتوقّع الاتحاد الدولي لكرة القدم أن تدرّ الدورة التي تمتد لأربع سنوات، والتي تُختتَم بنهائي كأس العالم هذا الصيف، نحو 13 مليار دولار، منها 8,9 مليارات دولار من هذه البطولة نفسها التي تُلعب على مدار 39 يوماً.

وتُمثّل هذه الأرقام زيادة بنسبة 72% عن الدورة السابقة التي اختُتمت بكأس العالم 2022 الأخيرة في قطر، وأكثر من ضعف مبلغ 6,4 مليارات دولار الذي جُمع خلال الفترة 2015-2018.

كما راهنَ «فيفا» على أن تُساهِم البطولة في إضافة ما يصل إلى 40,9 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

اتفاقيات غير عادلة

لم تلقَ الأرقام المبدئية لنفقات وإيرادات كأس العالم 2026 رضى المحلّلين الاقتصاديين، حيث اعترض عدد كبير منهم على هذه الأرقام باعتبارها ضربة اقتصادية في زمن ترتفع فيه معدّلات التضخم توازياً مع تقلّبات الأسواق المالية في ظل الحروب الحاصلة.

وزادت حدّة الهجوم بفعل عدم مساهمة الاتحاد الدولي لكرة القدم المالية كما يجب، حيث سيُحمَّل «فيفا» المدن المُستضيفة للبطولة والحكومات المحلية والإقليمية فاتورةً ضخمة بمليارات الدولارات لتغطية نفقات كأس العالم، مع سيطرته على أغلب الإيرادات.

في هذا الصدد، كشفت تسريبات لاتفاقيات المدن المُستضيفة سيطرة «فيفا» على 99,9% من إيرادات البطولة، كما أنه يستطيع بشكل أحادي تغيير بنود العقد والمطالب التي يُمكنه فرضها على المدينة المُستضيفة.

ووفقاً لخبراء اقتصاديين، بالغ مسؤولو لجان المدن المُستضيفة والمسؤولون الحكوميون المحليون في تقدير الأثر الاقتصادي لكأس العالم على المدن المُستضيفة، معتبرين أنّ الاتحاد الدولي لكرة القدم يقوم باستئجار هذه المدن، وتتحمّل المدن التكاليف، بينما يستحوذ «فيفا» فعلياً على جميع الإيرادات المباشرة والامتيازات والملاعب.

وبحسب مسؤولين حكوميين في مقاطعة كولومبيا البريطانية الواقعة في كندا، قد تصل تكلفة استضافة سبع مباريات في فانكوفر الكندية وحدها، دون تجاوز أي منها الدور الـ16، إلى 729 مليون دولار، أي ما يقارب 1,2 مليون دولار للدقيقة الواحدة من اللعب.

في هذا الإطار، أقرّ رئيس لجنة الترشيح الموحّدة للولايات المتحدة وكندا والمكسيك بضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات المدن المُستضيفة مع «فيفا» مستقبلاً.

وقال جون كريستيك، المدير التنفيذي للملف الترشيح الموحّد لاستضافة كأس العالم 2026: «كانت هناك حالاتٌ قدّمَ فيها الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) تنازلات نيابةً عن المدن، لكنني أعتقد أن القضية الأهم التي يجب إعادة النظر فيها هي الوصول إلى مصادر الإيرادات».

وأوضح: «ففي ظل هذا النموذج الحالي، يسيطر فيفا على 99,9%، أي أغلبية كبيرة، من مصادر الإيرادات، ما يضع عبئاً ثقيلاً للغاية على هياكل المدن المُستضيفة، نظراً إلى عدم حصولها على تمويل عام. لذا، يتعيّن عليها جمع هذه الأموال من مصادر خاصة، ومع سيطرة فيفا المُحكمة على الحقوق التجارية، تصبح قدرة المدن على القيام بدورها الأساسي، وهو جذب الشركات المحلية لدعم الحدث، محدودة للغاية».

وعلى نسق موازٍ، قال مايكل ليدز، أستاذ الاقتصاد في جامعة تمبل الأميركية: «فيفا هي الأساس آلة لتوليد الإيرادات. إنهم يحصلون على الإيرادات ويُحمّلون الدول والمدن المُستضيفة التكاليف. ليس لديهم أي اهتمام بجانب التكاليف في المعادلة». وأكّد أنّ فيفا «لا يمنح هذه البطولات للدول والمدن المُستضيفة بدافع التفضيل، بل كوسيلة لتعظيم الإيرادات والأرباح لنفسه».

هو مونديال الأزمات. رغم التطبيل والحملات الدعائية، تنهال الانتقادات على كأس العالم 2026 لأسباب سياسية، واجتماعية، وأخرى اقتصادية. الأرقام النهائية للنفقات والإيرادات ستظهر مع انتهاء البطولة. وإلى حينها، من المرجّح أن يستمر التصويب على رئيس فيفا جياني إنفانتينو بتهم الاستغلال، ورئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الذي تحمّلت حكومته الجزء الأكبر من التكاليف من دون ضمانة باستعادتها، في وقتٍ ساهمَ الرئيس الأميركي بشكل مباشر في تخبّط الأسواق المالية العالمية بفعل حروبه العبثية وسياساته الخارجية المتهوّرة.

يُسيطر «فيفا» على 99,9% من إيرادات البطولة

الدول المُستضيفة تتحمّل كلفة أكبر من «فيفا»

من المونديال

الجزائري مازة يتحدّى الارجنتين

■ رفع لاعب منتخب الجزائر وفريق بايرليفركوزن الألماني إبراهيم مازة السقف عالياً قبل مباراة منتخب بلاده ضد الأرجنتين حامل اللقب، في أولى مباريات الفريقين في نهائيات كأس العالم 2026.

ومن المُقرّر أن يتقابل الفريقان في 17 حزيران الجاري ضمن الجولة الأولى من المجموعة العاشرة لدور المجموعات، في مدينة كانساس الأميركية.

وأكّد مازة (20 عاماً) في تصريحات نارية أن "محاربي الصحراء" قادرون على إلحاق الهزيمة بالمنتخب الأرجنتيني بقيادة نجمه الأسطوري ليونيل ميسي.

ويعتقد الدولي الجزائري أن الجمع بين القوة البدنية والتركيز العالي والانضباط التكتيكي، يمكن أن يساعد «محاربي الصحراء» على تحقيق مفاجأة أمام أحد أبرز المرشحين للفوز باللقب.

وقال مازة في تصريحات أبرزتها شبكة «جي غلوبو» البرازيلية: «الأرجنتين منتخب مستفزّ للغاية، سنحتاج إلى الهدوء الشديد في هذه المباراة».

وعند سؤاله عن اللعب ضد الأرجنتين وسط احتمالات قوية بجهوزية ميسي، أجاب مازة ضاحكاً: «سنقدّم أداء جيداً إن شاء الله، وسوف نفوز على ميسي».

ويسعى مازة وزملاؤه إلى تكرار سابقة حدثت في مونديال إيطاليا 1990، حين تمكّن فريق من القارة السمراء، من هزيمة الأرجنتين بطل مونديال 1986.

وتغلّبت الكاميرون على الأرجنتين بهدف دون ردّ في المباراة الافتتاحية لتلك النسخة، التي جرت في 8 حزيران 1990 على ملعب سان سيرو.

ويُعدّ مازة واحدةً من المواهب الكروية الشابة المنتظرة بقوة في النسخة الثالثة والعشرين من كأس العالم، بعد أدائه الكبير واللافت مع فريقه في الدوري الألماني بالموسم الماضي 2025-2026.

وخاض مازة مع باير ليفركوزن في الموسم الماضي 44 مباراة بجميع البطولات، سجّل خلالها 5 أهداف وقدّم 7 تمريرات حاسمة وفق بيانات موقع «ترانسفير ماركت» الشهير.

رحلة شاقّة لمنتخب تونس

■ وصل المنتخب التونسي لكرة القدم إلى مدينة مونتيري المكسيكية للمشاركة في نهائيات كأس العالم 2026، بعد رحلة شاقّة وطويلة مرّت بمحطات، شملت تونس ثم إسطنبول وصولاً إلى نيو مكسيكو قبل التوجه إلى مونتيري مقر المعسكر الرسمي للمجموعة، في ظل ظروف سفر لم تكن مريحة بسبب غياب رحلة مباشرة.

وجاءت هذه الرحلة المرهقة بعد يوم فقط من خوض مباراة ودية في بلجيكا، حيث لم تتجاوز الفترة الفاصلة بين العودة إلى تونس من بروكسل والانطلاق نحو المونديال 24 ساعة، ما جعل الاستعدادات البدنية للاعبين أكثر صعوبة في هذه المرحلة الحساسة.

وبحسب ما تم تداوله، فإن اختيار السفر عبر رحلات عادية بدلاً من طائرة خاصة يعود إلى اعتبارات مادية مرتبطة بالتكلفة الباهظة للتجهيزات اللوجستية للمشاركة في كأس العالم، وهو ما زاد من الضغط البدني على عناصر المنتخب خلال التنقّل الطويل.

وفور وصولهم إلى مونتيري، خضع قرطاج لحصة تدريبية خفيفة مُخصّصة لإزالة الإرهاق واستعادة النسق البدني، في محاولة للتأقلم مع ظروف السفر الطويل قبل الدخول في أجواء المنافسة.

ويستهلّ المنتخب التونسي مشاركته السابعة في تاريخه والثالثة على التوالي في المونديال بمواجهة المنتخب السويدي يوم 15 حزيران، قبل مواجهة اليابان في الجولة الثانية، على أن يُختتم الدور الأول بملاقاة هولندا في كانساس سيتي.

برازيلي يقود الافتتاح

■ أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) تعيين الحكم البرازيلي ويلتون سامبايو لإدارة المباراة الافتتاحية لكأس العالم عام 2026، التي ستجمع بين المكسيك وجنوب أفريقيا غداً الخميس عند الساعة 22,00 بتوقيت بيروت على ملعب أزتيكا في مكسيكو سيتي.

وسيساعد سامبايو مواطناه برونو بيريز وبرونو بوشيليا، فيما سيكون الحكم الفرنسي جيروم بريزار ضمن طاقم تقنية الفيديو (VAR) للمباراة.

ويُعدّ سامبايو من أبرز الحكام على الساحة الدولية، إذ سبق له إدارة مباريات في كأس العالم عام 2022 في قطر، كما كان ضمن طاقم حكام الفيديو خلال مونديال عام 2018 في روسيا، عندما تمّ اعتماد التقنية للمرة الأولى في البطولة.

كما كشف فيفا عن تعيينات عدد من حكام المباريات الأولى في البطولة، حيث سيدير المصري أمين محمد (الصورة) مباراة كوريا الجنوبية والتشيك، بينما أسندت مواجهة كندا والبوسنة والهرسك إلى الأرجنتيني فاكوندو تيو.

كما عيّن الاتحاد الدولي لكرة القدم الحكم الهولندي داني ماكيلي لإدارة مباراة الولايات المتحدة وباراغواي في افتتاح مشوار المنتخب الأميركي في 13 حزيران.

ولم يكشف الاتحاد بعد عن بقية التعيينات الخاصة بمباريات الدور الأول، بما في ذلك طاقم تحكيم مواجهة فرنسا والسنغال المُقرّرة في 16 حزيران، حيث من المُنتظر الإعلان عن الحكام المكلّفين بإدارة هذه المباراة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وتشهد النسخة الحالية من كأس العالم رقماً قياسياً من الحكام بعد توسيع البطولة إلى 48 منتخباً، إذ تضم القائمة 52 حكماً للساحة و88 حكماً مساعداً.

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

إسرائيل تستهدف الوجدان الجنوبي

قلعة الشقيف... معركة ذاكرة وهوية ووجود

تتجاوز المخاطر المحدقة بقلعة الشقيف احتمال تدمير موقع أثري إلى استهداف ذاكرة الجنوب ورموزه الجامعة. إذ تضع الحملة الإسرائيلية المتصاعدة ضد الحصن التاريخي أحد أبرز معالم لبنان التراثية أمام تهديد وجودي، وسط تحذيرات ثقافية وجيولوجية من تداعيات قد تمسّ التاريخ والهوية والمكان معاً

علي سرور

ترزح قلعة الشقيف الأثرية، الواقعة على مرتفعات بلدة أرنون في جنوب لبنان، تحت وطأة هجوم إعلامي إسرائيلي مُركّز، يُنذر بوجود نيّة جديّة بتدمير المعلم الحضاري التاريخي قريباً. الحملة المنهجية الممتدة من وسائل التواصل الاجتماعي إلى بيانات القوات الإسرائيلية، تضع المعلم التراثي في عين العاصفة وسط تهديدات علنية بنسفه بحجّة وجود منشآت للمقاومة في المنطقة المجاورة.

وبين تطبيق هذا التهديد من عدمه، تواصل «إسرائيل» الدفع بكامل نخبتها إلى هذه المنطقة، تارة للاحتماء من نيران المقاومين بين أحجارها التاريخية، وطوراً للانطلاق منها إلى عمق الجنوب، تحديداً مدينة النبطية ومحيطها.

الحضارة في حصن

تختلف المصادر التاريخية حول الجهة التي شيّدت القلعة، إلا أنّ عدداً من المؤرخين يعتقد أنّ أصلها يعود إلى العصر الروماني، قبل أن يعاد بناؤها وتحصينها خلال الحقبة الصليبية في القرن الثاني عشر الميلادي، وصولاً إلى عملية ترميمها في زمن الأمير فخر الدين المعني الثاني.

وقد عُرفت في المصادر الغربية باسم «بوفور» المشتقة من الفرنسية القديمة وتعني «القلعة الجميلة» أو «الحصن الجميل»، في إشارة إلى موقعها المرتفع وإطلالتها الواسعة على المناطق المحيطة.

تتميز قلعة الشقيف ببنائها المعماري الفريد الذي يجمع بين الطابع الصليبي والعناصر الشرقية الإسلامية. كما أنّ القلعة مبنية على هضبة صخرية شديدة الانحدار، مما يجعل الوصول إليها صعباً من جهات عدة، وتضم ممرات حجرية ضيقة، وغرفاً محصنة، وخزانات مياه، وأبراجاً كانت تسمح للمقاتلين بالصمود لفترات طويلة أثناء الحصار.

وبما أنّها تقع على تلة صخرية شاهقة في بلدة أرنون، وتشرف على مجرى نهر الليطاني وسهول الجنوب اللبناني، تمتّعت القلعة بأهميّة استراتيجية وعسكرية جعلتها هدفاً دائماً للقوى المتنافسة منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث.

في هذا الإطار، تأثرت القلعة الأثرية بمختلف مراحل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان منذ عام 1982. شهدت واحدة من أعنف ساحات المواجهة مع القوات الإسرائيلية المتقدّمة حينها، في ما يُعرف بـ«معركة الشقيف». كما أنّ الاحتلال تمركز داخل القلعة، مختبئاً خلف جدرانها الأثرية بعيدة جداً من القلعة ومن محيطها المباشر، ولا تمت بصلة إلى الموقع الأثري. وبالتالي، فإن جميع المزاعم التي يُروّج لها بشأن استخدام القلعة لأغراض عسكرية هي ادعاءات مضللة وعارية تماماً من الصحة.

وانطلاقاً من أنّ قلعة الشقيف معلم ذو قيمة تاريخية ورمزية استثنائية يشكل جزءاً من التراث الثقافي الإنساني المشترك، دعت الوزارة المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو وجميع الجهات المعنية بحماية التراث الثقافي، إلى التحرك الفوري لحماية الموقع الأثري.

> **دعت وزارة الثقافة المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لحماية القلعة**

حذّر الجيولوجي طوني نمر من تبعات تفجير إسرائيل للقلعة

يأتي تحرّك وزارة الثقافة الجديد، بعد كتاب مشابه تقدّم به وزير الثقافة، غسان سلامة، يوم الجمعة الفائت، إلى المدير العام لمنظمة اليونسكو، خالد العناني، يطالبه بالتدخل الفوري والعاجل لتفعيل كل الآليات الدولية المناسبة لمنع تدمير القلعة الأثرية. كما سبق لسلامة أن وجّه رسالة أخرى قبلها بعشرة أيام إلى العناني، مطالباً بتحرّك المنظمة الدولية في وجه التهديد الإسرائيلي المباشر الذي سيؤدي إلى فقدان المعلم التاريخي الرمزي الذي يجسد ذاكرة جماعية ويحمل قيمة تراثية ذات بعد إنساني عالمي.

زلزال ثقافي - تكتوني

المصائب لا تأتي فرادى، إذ يُنذر التهديد الإسرائيلي بعواقب تتجاوز الجانب الثقافي. في هذا الإطار، حذّر أستاذ الجيولوجيا المتخصص في الهيكلية والزلازل والبترول، طوني نمر، من أنّ المرتفع الجبلي الذي تقع عليه قلعة الشقيف ووادي الليطاني الذي يحدها من الجهة الشرقية، هما من نتاج الحركة الزلزالية المباشرة لفالق روم عبر العصور.

وأشار نمر إلى أنّ ما يتردد إعلامياً عن نيّة إسرائيلية لتفجير شبكة أنفاق في المنطقة مثير للقلق، بسبب ما يمكن للعمليات المزمع تنفيذها من تغيير الضغوطات الأرضية على فالق روم، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث نشاط زلزالي على طولها.

كما لفت خبير الجيولوجيا اللبناني إلى أنّ الدراسات تؤكد أنّ فالق روم كان سبب زلزال عام 1837 بقوة 7,1 درجات وكان تأثيره عنيفاً في جنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة.

رسالة ليو الرابع عشر العامة حول الذكاء الاصطناعي تبدو سياجاً أخلاقياً حول الصناعة الرقمية، وهي في جوهرها نزاعٌ على من يملك سلطة تسمية المعنى الأخير للوجود البشري

البابا ليو في مواجهة آلهة وادي السيليكون

علي عواد

في نهاية أيار (مايو) الماضي، قدّم البابا ليو الرابع عشر أولى رسائله العامة، Magnifica Humanitas «الإنسانية المجيدة»، وإلى جانبه أحد مؤسّسي شركة «أنتروبيك» كريستوفر أولاه. المشهد وحده يختصر معضلة الكنيسة الكاثوليكية في زمن الذكاء الاصطناعي: حبرٌ أعظم يحذّر من «السيطرة الاحتكارية» على الصناعة الرقمية، ورجل صناعةٍ يعترف أمامه بأن شركته تعمل ضمن حوافز قد تتعارض مع فعل الصواب، بتشاركان المنصّة نفسها. من يحتوي الآخر هنا؟ وهل يرسم البابا سياجاً أخلاقياً حول مشروع وادي السيليكون من خارجه، أم ينازعه على من يملك سلطة تعريف الإنسان؟

الاحتواء الناعم

جاءت الرسالة في الذكرى الـ135 لـ Rerum Novarum، الوثيقة التي أرست قبل قرن ونيّف تعليم الكنيسة الاجتماعي في وجه الرأسمالية الصناعية. وفي نحو 42 ألف كلمة، يجعل ليو الذكاء الاصطناعي مدخلاً إلى أزمات أوسع: الحرب، والعبودية الحديثة، وتآكل الديموقراطية، وتفريغ القدرات الإنسانية من مضمونها. موقفه التقني واضح: ملكية البيانات شأنٌ عام يستوجب تنظيماً قانونياً مناسباً، والاحتكار خطرٌ على التضامن البشري، والحرب الكاثوليكية الواحدة تلو الأخرى، وتؤجّل إلى أجل مرسوم. وقد أعاد كارل شميت إحياء الفكرة في القرن العشرين، فجعل من الإمبراطورية والدولة السلطة التي تكبح الفوضى وتمنع الانزلاق إلى النهاية. حين يستعير ثيل هذا الإطار، يبدّل المواقع: يخاطب الكنيسة من موقع المنافس. ثيل مهجوسٌ بمفهومي المسيح الدجّال وأرمغدون (اسمٌ للمعركة الكونية الفاصلة في آخر الزمان، الخوارزميات لتتفاوض معهم على المستقبل.

هذا المسار، مسار الاحتواء الناعم، يطلب من الكنيسة سلطتها الأخلاقية ومشروعيتها التاريخية. الصناعة القلقة من منتجها تبحث عن جهةٍ تمنحها صكّ طمأنة، وتجد في الكنيسة «مقرّاً مركزياً» جاهزاً للمخاطبة. ومفارقة أولاه تكثّف المشهد: مؤسّس شركةٍ تُعرف بأنها تدرّب نماذجها على «دساتير» أخلاقية، يطالب علناً بالرقابة على الذكاء الاصطناعي، فيما تتقاطع أدوات شركته، وفق تقارير صحافية، مع مجهودٍ حربيّ أميركيّ في غرب آسيا. والمفارقة أكبر ممّا تبدو: حين تدّعي الصناعة أنها تكتب «دستوراً» يحكم سلوك الآلة، تكون قد دخلت الحقل الذي ظنّت الكنيسة نفسها صاحبته الحصرية، أي حقل تأليف الشريعة الأخلاقية. النزاع إذاً على من يكتب «دستور» الأخلاق الذي تطيعه الآلات.

لاهوت بيتر ثيل السياسي

على الطرف الآخر يتشكّل مشروعٌ مختلفٌ في طبيعته. في آذار 2026، حمل الملياردير بيتر ثيل، مؤسّس «باي بال» و«بالانتير» والممول المبكّر لمسار نائب الرئيس الأميركي جاي دي فانس، سلسلة محاضرات عن «المسيح الدجّال» إلى وسط روما، على مرمى حجر من الفاتيكان. الدعوات كانت خاصة، والتسجيل ممنوعاً، وتنضلت منها الجامعات الكاثوليكية الواحدة تلو الأخرى، ومنها «الأنجليكوم»، الجامعة التي نال فيها البابا ليو نفسه شهادته العليا في ثمانينيات القرن الماضي. لم يكن حضور رجل الصناعة هنا طلباً للبركة، فالرجل جاء بمشروع يخاطب الكنيسة من موقع المنافس.

ثيل مهجوسٌ بمفهومي المسيح الدجّال وأرمغدون (اسمٌ للمعركة الكونية الفاصلة في آخر الزمان، المواجهة الأخيرة بين قوى الخير وقوى الشر التي تسبق «يوم الرب» والمجيء الثاني للمسيح). يبني محاضراته على الفيلسوف الفرنسي رينيه جيرار وعالم القانون الألماني كارل شميت، أحد أكثر مفكّري القرن العشرين إشكالية بسبب انخراطه في المنظومة القانونية للنازية وتنظيره لها، وقد بسط أفكاره في مقالٍ نشره في تشرين الثاني 2025 في مجلة «فيرست ثينغز» الكاثوليكية. وهنا يكمن جوهر مشروعه: لاهوتٌ سياسيّ منافس. في القراءة الشميتية (نسبةً إلى كارل شميت) التي يستلهمها، تصير المؤسسة الكونية العابرة للحدود، العولمة التي ترمز إليها البابوية والدعوة إلى أمم متحدة قوية، هي ما يمهّد الطريق أمام «المسيح الدجّال»، فيما تتحوّل القوة التقنية اللامركزية والقومية إلى «الكابح» الذي يؤجّل النهاية. مرمى ثيل هو إزاحة الكنيسة عن موقعها باعتبارها الجهة التي تسمّي المعنى الأخير للوجود، وإحلال خلاصٍ تقنيّ-قوميّ مكان خلاصها الديني.

ومفهوم «الكابح» الذي يتّكئ عليه ثيل ليس اختراعاً معاصراً. أصله في الرسالة الثانية التي وجّهها الرسول بولس إلى أهل تسالونيكي (مدينة يونانية في إقليم مقدونيا أسّس فيها جماعةً مسيحية مبكّرة نحو عام 50 ميلادياً خلال رحلته التبشيرية الثانية)، والتي تتحدّث عن قوّةٍ خفيّة «تحبس» ظهور «إنسان الخطيئة» وتؤجّله إلى أجلٍ مرسوم. وقد أعاد كارل شميت إحياء الفكرة في القرن العشرين، فجعل من الإمبراطورية والدولة السلطة التي تكبح الفوضى وتمنع الانزلاق إلى النهاية. حين يستعير ثيل هذا الإطار، يبدّل المواقع: نظره مصدر الخطر، والقوة التقنية تغدو في الكارثة. إنه يستعمل لغة الكنيسة نفسها أداةً لتجريدها من موقعها.

العلاقة بفانس تضيء المشروع أكثر. فثيل من أدخل نائب الرئيس الأميركي إلى فكر جيرار، وهو الفكر الذي رافق تحوّله إلى الكاثوليكية. وفانس، الكاثوليكيّ الأبرز في السياسة الأميركية، ساق حجّة «ترتيب المحبة» (ordo amoris) ذات الجذر الأوغسطينيّ، والقديس أوغسطينوس هو الأب الروحي لرهبنة البابا ليو نفسها، لتبرير حملة إدارة الرئيس دونالد ترامب على المهاجرين، فلقي توبيخاً علنياً

> **يتمنّى ثيل أن تتكاثر خلافات فانس مع البابا**

من البابا الراحل فرنسيس قبيل وفاته.

وفق مجلّة Reason التي حصلت على تسجيلات محاضراته في سان فرانسيسكو، يتمنّى ثيل أن تتكاثر خلافات فانس مع البابا، لأنّ ما يقلقه هو «الاندماج القيصريّ-البابويّ» الذي يصنّفه نظاماً من أنظمة المسيح الدجّال. وفي هذا القلق تكتمل المفارقة: ثيل زرع فانس في موقعه عبر بوّابةٍ دينية فتحها له بنفسه، وهو اليوم يخشى أن تجذب روما صنيعته إلى فلك يناقض مشروعه القوميّ-التقنيّ. الراعي يخاف أن يبتلعه ما رعاه.

الخلاف هنا خلاف رؤيتين للنظام العالمي. الفاتيكان يدعو إلى مؤسساتٍ كونية قوية وإلى تضامن عابر للحدود، فيما يفضّل ثيل نظاماً قومياً لامركزياً تقوده القوة التقنية، ويرى في الطموح الأخلاقي العالميّ للبابوية تهديداً لهذا التصوّر. ومن هذا الموقع يُقرأ قلق ثيل من اقتراب فانس من روما قراءةً سياسية: خشية أن ينحاز ثقلٌ أميركيّ وازنٌ إلى المشروع الكوني على حساب المشروع القومي-التقني الذي يبشّر به.

نزاعٌ على المعنى من روما إلى غرب آسيا

المشروعان متمايزان في طبيعتهما، ويتقاطعان في سعيهما إلى إعادة تشكيل السلطة الرمزية. الأول يريد الكنيسة موئلاً للأخلاق، شريكاً يمنح الصناعة شرعيةً تفتقر إليها. والثاني يريدها أثراً من ماضٍ ينبغي طيّه لمصلحة دينٍ تقنيّ بديل. وبين الاثنين تأتي رسالة ليو باعتبارها مناورةً مزدوجة الرفض: ترفض أن تُختزل الكنيسة إلى بائع أخلاق لشركات التقانة، وترفض أن تُزاح عن سلطتها في تعريف الإنسان وتسمية مصيره.

بهذا المعنى، يتّخذ تصدّي البابا وجهه الحقيقي: نزاعٌ على السيادة الرمزية، على مَن يملك حقّ تعريف الإنسان. ميدان هذه المعركة هو المعنى نفسه، والخصمان معاً، صناعة تستجدي البركة وإيديولوجيا تطلب الإحلال، يجلسان إلى الطاولة نفسها لسبب واحد: لأن الكنيسة ما تزال تملك ما يطمع فيه الطرفان، سلطة تسمية المقدّس. الصناعة تريد استعارة هذه السلطة، وثيل يريد وراثتها، والبابا يريد الاحتفاظ بها كاملة. صكّ الطمأنة الذي يبحث عنه أولاه والإزاحة التي يحلم بها ثيل وجهان لاعترافٍ واحد: بأن من يضبط معنى الإنسان يضبط المستقبل.

ولا يعني ذلك أن المسألة لاهوتية محضة تخصّ الغرب وحده. فحين تتنازع الكنيسة والصناعة على من يكتب «دستور» الآلة، يدور النزاع في جوهره على من يحكم البنية التحتية التي ستدير حروب القرن واقتصاداته ومراقبته. أدوات الشركات نفسها التي تطلب البركة في روما تعمل في ميادين غرب آسيا، تضرب وتراقب وتفرز. السيادة على المعنى واجهةٌ أخلاقية لسيادةٍ ماديّةٍ على البيانات والسلاح والإدراك. ومن يكسب حقّ تعريف ما هو «إنسانيّ» يكسب حقّ تعريف ما هو مباحٌ فعله بالإنسان. ولعلّ هذا أوضح ما يكون في إقليمٍ صارت فيه الخوارزمية شريكاً في تحديد الأهداف وفرز السكّان. حين تطالب الكنيسة بأن «لا خوارزمية تجعل الحرب مقبولة»، تلمس عصباً يمتدّ من روما إلى غزّة وطهران وبيروت، ومن المختبر في وادي السيليكون إلى غرفة العمليات التي تقرّر من يعيش ومن يموت. السجال اللاهوتي على المسيح الدجّال والكابح يجد ترجمته الأكثر دموية بعيداً من أروقة الفاتيكان، في الأرض التي تُختبر فوقها هذه الأدوات قبل أن تُصدَّر.

يبقى السؤال مفتوحاً: هل تنجح مؤسسةٌ عمرها ألفا عام في فرض شروطها على صناعةٍ تعيد تشكيل الإدراك البشري بوتيرةٍ لم تعرفها البشرية من قبل؟ الرسالة العامة وثيقة بالغة الأهمية، تستعيد لغة Rerum Novarum في وجه رأسماليةٍ جديدة تتجاوز تسويق البضائع إلى صياغة الوعي ذاته. أمّا فاعليتها، فستتحدّد في مكانٍ أبعد من النصوص: في قدرة الكنيسة على أن تظلّ مرجعاً للمعنى في زمنٍ يُعيد فيه وادي السيليكون بأن يصنع المعنى بنفسه، ويختار له آلهةً جديدة.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 10 حزيران 2026 العدد 5797

الحرب الكونية ضد المقاومة

أميمة الخليل: اخرسي أيتها الطائرة!

أبصر النور أخيراً مشروع غنائي جديد بعنوان «أن تخرس الطائرة»، يجمع الفنانة اللبنانية أميمة الخليل بالموسيقي الفلسطيني حبيب شحادة حنا، في عمل يستند إلى قصائد للشاعر الفلسطيني مروان مخّول. ويأتي المشروع بمبادرة ودعم من وزارة الثقافة الفلسطينية، وبمساندة مؤسسة «أجيال» في إنكلترا، في محاولة لتوثيق جانب من التجربة الشعرية لمخّول عبر الموسيقى والغناء. يضم الألبوم سبع أغنيات مستوحاة من نصوص الشاعر الفلسطيني، هي: «اليتيمة»، و«زلّة»، و«عنك»، و«من سيرة الأسير»، و«بلادي»، و«حيفا»، ضمن معالجة موسيقية معاصرة تسعى إلى توسيع حضور القصيدة الفلسطينية وإيصالها إلى فضاءات سمعية وبصرية جديدة.

وشارك في تنفيذ العمل عدد من الموسيقيين والفنانين الفلسطينيين والفرنسيين، إضافة إلى جوقة من مدينة حيفا. أما الميكساج والماسترينغ النهائيان، فحملا توقيع الموسيقي هاني سبليني. ولم يقتصر المشروع على الجانب الغنائي، إذ جرى تقديم بعض الأعمال بصيغة الفيديو، فيما اعتمدت أعمال أخرى على تقنيات الغرافيك والذكاء الاصطناعي، بإشراف وتصميم الفنان سعد أحمد قعبور. وتوزعت تسجيلات الألبوم بين حيفا وبيروت وباريس، في مسار إنتاجي يعكس الطابع العابر للحدود الذي يميّز المشروع، ويجمع بين التجربة الفلسطينية وأبعادها العربية والعالمية. ويقدّم العمل نموذجاً لتعاون فني يتقاطع فيه الشعر والموسيقى والتقنيات البصرية المعاصرة، بهدف إعادة تقديم القصيدة العربية بصيغة فنية جديدة. كانت الخليل قد خاضت تجارب غنائية سابقة مستوحاة من قصائد مروان مخول مثل «نيو شام» و«خطبة الأحد». علماً أنّ عنوان العمل الجديد «أن تخرس الطائرة» مستلهم من قصيدة مخول: «لكي أكتب شعراً ليس سياسياً/ يجب أن أصغي إلى العصافير/ ولكي أسمع العصافير/ يجب أن تخرس الطائرة».

على بالي

أسعد أبو خليل

البيان اللّبناني-الإسرائيلي-الأميركي (3).

وبعد إعلان حُسن النيّة من الدولتَين نحو بعضهما البعض - في الوقت الذي تقوم دولة منهما باحتلال قِسم من أراضي الدولة الأخرى، وتُمعنُ فيها قتلاً وقصفاً وتدميراً-سارعَ البيان إلى الطمأنة بشأن الاستمرار في المفاوضات «لحلّ كلّ القضايا العالقة». في أوسلو، اتّفقوا على تأجيل حلّ القضايا العالقة والعمل على تفكيكها في غضون 5 سنوات. هنا، الحُكم اللّبناني مستعجلٌ لقطْف ثمار التطبيع والرضى الأميركي والإماراتي (ولاحقاً السعودي). والهدف للدولتَين حسب البيان، هو تحقيق «اتّفاق شامل» (قد يشمل فيما بعد التنسيق في المجالات العلميّة والعسكريّة والأمنيّة). نتكلّم هنا على حِلف إبراهيمي جديد. واتّفق الطرفان على ضمان «سيادة وأمن ووحدة أراضي لبنان وإسرائيل». لكنْ للبنان حدود معترفٌ بها، ما يطرح السؤال: في أيّ حدود اعترف لبنان بإسرائيل؟ هل بحدود إسرائيل الكبرى، وبخاصّة أنّ إسرائيل أصرّت على ضمّ مايك هاكبي (سفير أميركا في الكيان) إلى الوفد الأميركي في المفاوضات. قد يكون ضمّه لفتة للصهيونيّة المسيحيّة التي يمثّلها الصحناوي، راعي الوفد اللّبناني وصاحب النفوذ في بعبدا. وهاكبي يعترف بحقّ إسرائيل في «نتش» ما تشاء من إراضي دول مجاورة إذا كان ذلك يتّسق مع حدود إسرائيل الكبرى. وعن أيّ سيادة يتحدّث لبنان؟ هو صدّق أنّ إسرائيل تحترم سيادة لبنان وأمنه فيما هي تحتلّ أراضيَ لبنانيّة وتعتدي على بنيه يوماً بعد يوم؟ وأيّ وحدة أراض؟ إسرائيل تقتطع لنفسها أقساماً من لبنان وتصفها بألوان تضعها على الخريطة، فيما الوفد اللّبناني يثق باحترام إسرائيل لأمن لبنان وسيادته. وفي خطّة تذهب عميقاً في السيادة، أدان «كلّ الأطراف» في قاعة الاجتماع «الاعتداءات الإيرانيّة على دول في المنطقة، والنشاطات الحاليّة التي تزعزع الاستقرار في كلّ الشرق الأوسط». هنا، قام الطرف اللّبناني بإدانة إيران من دون أن يجرؤ على إدانة الدولة التي قتلت الآلاف من اللّبنانيّين في السنوات الماضية، وهي ما تزال تحتلّ أراضيه. هنا، يكون لبنان قد وقع بالكامل تحت سلطة إسرائيل وهيمنتها، أم أنّ السلطة اللّبنانيّة اعتنقت بالكامل العقيدة الصهيونيّة بلا كيف.

المفكرة

«الجنوب يقاوم» المحو

■ في مواجهة حرب تستهدف الذاكرة والسرديات المرتبطة بالمكان، يطلق «استديو أشغال عامة» سلسلة لقاءات مفتوحة بعنوان «الجنوب يقاوم»، تبدأ يوم الخميس 11 حزيران (يونيو) وتستمر حتى الخميس 23 تموز (يوليو) في «بيت عام»، وتسعى إلى فتح مساحة تفكير حول أشكال المقاومة، التي تنطلق من حفظ الذاكرة وإعادة تثبيت العلاقة بالأرض. تهدف السلسلة إلى الإضاءة على تاريخ القرى الجنوبية وحاضرها ونسيجها الاجتماعي، من خلال مبادرات بحثية وثقافية وتوثيقية يقودها باحثون وناشطون. وتطرح الأرشفة بوصفها ممارسة مقاومة في وجه سياسات المحو التي يفرضها العدوان الإسرائيلي، عبر استعادة الحكايات المحلية وتوثيق التحولات التي تطال المكان والناس.

في اللقاء الأول، بعنوان «النسيج العمراني الثقافي في الجنوب»، تقدّم الباحثة وطالبة الدكتوراه زينب نمر، إلى جانب المختصة في الأرشفة غادة دمشق، قراءة في عمليات المحو التي يتعرّض لها التراث العمراني والثقافي والتاريخي في جنوب لبنان. ومن خلال الجمع بين البحث والممارسة الأرشيفية، تناقشان أدوات حفظ الذاكرة المتجسّدة في المعالم والأماكن، ودور التوثيق في إنتاج سرديات بديلة وصون الذاكرة الجماعية.

«النسيج العمراني الثقافي في الجنوب» الخميس 11 حزيران (يونيو) - الساعة 5:30 مساءً - «بيت عام» (فرن الشباك). للاستعلام: info@publicworksstudio.com

عمّال التوصيل... ألف حكاية وحكاية

■ خلف كل طلبية تصل إلى باب المنزل، عامل يقطع الطرقات حاملاً معه قصصاً، غالباً ما لا نسمعها. من هذه المساحة غير المرئية، تقدّم «فرقة لبن» عرضاً مجانياً لمسرحية «50 ألف ليرة لبنانية»، مساء الجمعة 12 حزيران (يونيو) على خشبة «مسرح إشبيلية».

ينطلق العرض من تجربة تشاركية مع عمّال التوصيل، ليكشف جوانب من حياتهم اليومية، بين ضغط الوقت، وظروف الشارع، وأشكال الاستغلال التي تواجههم. ومن خلال الحكايات الشخصية، يدعو العمل الجمهور إلى رؤية المدينة من زاوية مختلفة: من خلف الخوذة والدراجة وحقيبة التوصيل.

تعتمد المسرحية، على شكل تفاعلي يفتح المجال أمام الجمهور للمشاركة واقتراح مسارات مختلفة للأحداث، في محاولة جماعية للتفكير بالتغيير الممكن.

«50 ألف ليرة لبنانية»: الجمعة 12 حزيران (يونيو) - الساعة 6:00 مساءً - «مسرح إشبيلية» (صيدا). للاستعلام: 71/270090

أنتيغون في زمن السوق والصورة

■ بين التراجيديا الإغريقية وسخرية العالم المعاصر، يقدّم إدمون حداد مسرحية «تقبرني»، في قراءة جديدة لنصّ «أنتيغون» لسوفوكليس، عبر نقل الصراع القديم حول السلطة والكرامة والموت إلى عالم محكوم بالانهيار والاستهلاك. تعرض المسرحية من 23 إلى 25 حزيران (يونيو)، على خشبة مسرح «دوار الشمس».

تدور الأحداث في نسخة ديستوبية من مدينة طيبة، حيث يحكم كريون مدينة منهكة بهاجس «السوق» والاستقرار السياسي، ولو على حساب الكرامة الإنسانية. وبعد الحرب الأهلية بين الأخوين إيتيوكليس وبولينيس، يُكرّم أحدهما فيما يُحرم الآخر من حقّه في الدفن، لتتحدّى أنتيغون قرار السلطة وتطلق سلسلة من المواجهات والمآسي. تعبّر «تقبرني» عن المأساة الكلاسيكية، من خلال شخصية «المؤثّر»، الذي يحوّل الألم والدمار إلى محتوى قابل للاستهلاك وجذب المتابعين.

العمل من إخراج إدمون حداد، وكتابة عمر ليزا ونور حجار وإدمون حداد، ويشارك في بطولته جوزيف زيتوني، عمر ليزا، نور حجار، إدمون حداد، محمد بعلبكي وريم مروة.

«تقبرني»: من 23 حتى 25 حزيران (يونيو) - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح دوار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 01/381290

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ الصدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com